

كتاب الهلال
زمن الثورة
الأزمات والفرضيات الأولى
مدونة أبو عبدو
أبو عبدو البغل
سلامة كيلة

سلسلة شهرية تصدر عن مؤسسة دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة
غالي محمد

رئيس التحرير
سعد القرش

الإدارة

القاهرة: ١٦ شارع محمد
عز العرب بك (المبتديان سابقا)
ت: ٠٢٣٦٢٥٤٥٠ (٧ خطوط)
المكاتبات: ص.ب ٦١ العتبة
القاهرة، الرقم البريدي ١١٥١١
تلغرافيا: المصور، القاهرة
ج.م.ع
تلكس:
Telex: [illegible]
فاكس FAX: [illegible]



مدير التحرير
أحمد شامخ

المستشار الفني
محمود الشيخ

مستشار التحرير
محمد رضوان

نائب مدير التحرير
حنان شعيب

سكرتير التحرير
صلاح زبادي

تصميم الغلاف: محمود الشيخ

ثمن النسخة

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٨٠٠٠ ليرة - السعودية ١٢ ريالا - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢ ريالا - الإمارات ١٢ درهما - اليمن ٣٠٠ ريال - فلسطين ٢ دولار

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي [illegible] جم داخل جمهورية مصر العربية تسدد مقدما نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد العربية [illegible] دولارا - أوربا وآسيا وأفريقيا [illegible] دولارا - أمريكا وكندا والهند [illegible] دولارا - باقي دول العالم [illegible] دولارا

القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفي لأمر مؤسسة دار الهلال ويرجى [illegible] عدم إرسال عملات نقدية بالبريد

الإصدار الأول / يونيو ١٩٥١
البريد الإلكتروني: helalmag@yahoo.com

طبع هذا العدد بأحبار باكين



اسم الكتـــاب : زمن الثـــورة - الأزمـــات والفرضيات الأولى
المؤلف : سلامة كيلة
التصنيف : كتاب
الناشر: كتاب الهلال - دار الهلال
رقم الإيداع: ١٠٠٣٥ / ٢٠١٥
الترقيم الدولى: 978-977-07-1698-4

زمن الثورة

الأزمات والفرضيات الأولى

سلامة كيلة

دار الهلال

مدخل

كانت نهاية سنة ٢٠١٠ مفتتح "عالم جديد" في كل أرجاء الوطن العربي، حيث اندلعت الثورة في تونس يوم ١٧/١٢/٢٠١٠، لكنها امتدت إلى معظم البلدان العربية، كثورات أو كحراك شعبي.

هذه الحالة غذّت الكثير من الأحلام، لكنها أيضاً غذت الكثير من الأوهام. لكن كذلك من الآمال ما فاق ممكنات الواقع. حيث جرى الاعتقاد بأن تغييراً جذرياً سوف يتحقق، وأن الماضي انتهى لمصلحة مستقبل مبهر قريب. هكذا اعتقدت "النخب" والأحزاب التي اتخذت صفة المعارضة على الأقل، بينما كانت الشعوب تطمح لأن تغيّر في واقعها الذي بات لا يُحتمل نتيجة البطالة والفقر الشديد والتهميش.

أيضاً ظهر وكأن ما يجري في البلدان العربية هو مقدمة لثورات عالمية، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية في أوروبا وآسيا وأفريقيا، أي في عديد من بلدان العالم، تسير نحو الأسوأ، خصوصاً بعد الأزمة المالية التي حدثت في سبتمبر سنة ٢٠٠٨، والتي بدت أكبر من أن تكون أزمة مالية، رغم

مظهرها المالى، حيث أوضحت عمق الأزمة التى تعيشها الرأسمالية ككل. لهذا ظهر التعاطف العالمى مع الثورات، وباتت المثال الذى يوجه نشاط الشعوب الأخرى، من إسبانيا إلى وول ستريت. ولقد انقلب النظر إلى العرب كعرب، من نظر سلبي قاتم إلى نظر بطولي. ومن الاهمال والاستخفاف إلى الاهتمام الفائق والدعم المفرط. ليظهر أننا وقد أصبحنا قدوة العالم، فى أكبر فعل يحتاجه: الثورة.

إذن، لقد نهض الحلم من أسْره، وتملّك شعوبا تريد العيش والتحرر. ولقد فعلت ما كان يبدو مستحيلاً خلال أشهر سبقت، حيث استطاعت أن تهزّ نظماً بدت كالجبروت. ولهذا تطاير الأمل بتحوّل كبير قادم، وبتغيير عميق لا بد أن يتحقق. وسعت كل فئة أو طبقة لأن تصيغ هذا التحوّل بما يحقق مصالحها هى فقط، لهذا عمدت فئات وسطى، وأحزاب هرمة طالما "ناضلت من أجل الديمقراطية"، لأن تعتبر أن الهدف هو الحرية والديمقراطية، وإنْ تجرأت أكثر طالبت بـ "الدولة المدنية". ولقد اعتقدت للحظة أن كل ذلك قد تحقق، وانها باتت قادرة على أن تؤسس احزابها الشرعية وأن تخوض الانتخابات، وان "تنتصر". حلم كانت قد يئست من

إمكانية الوصول إليه بعد نضال طويل لم يحشد أكثر من مئات، وصراع مستحيل مع سلطات استبدادية. لكن كانت مطالب الشعب هي: العمل والأجر الذى يسمح بعيش كريم، وضمان التعليم والصحة، هذه هى المطالب التى تعانى منها قوى الشعب، وما يؤرّق حياتها. لهذا هذا ما طالبت به منذ اللحظة الأولى فى سيدى بوزيد وفى ميدان التحرير فى وسط القاهرة، كما عم كل الثورات. ولا شك في أن لهذا التفارق أثراً على مسار الثورات، وعلى الموقف منها، ومن ثم على مآلها.

هذا كان الأمل، لكنه بدا بعد سنة أنه وهم، أو هكذا اعتقدت "النخب"، وقطاع من الفئات الوسطى لعب دوراً مهماً فى الثورة الأولى. وإذا كان قد جرى إطلاق تعبير "الربيع العربي" تقليداً لما كان يطلقه الإعلام الغربى على ثورات أوروبا الشرقية، حيث جرى العمل على وضعها فى السياق ذاته، أى سياق مطالب الحرية والديمقراطية، فقد انتقل الأمر إلى توصيف ما يجرى بـ "الخريف الإسلامي" بعد أن أفضت الانتخابات إلى نجاح الإخوان المسلمين فى أكثر من بلد عربى (مصر، تونس، المغرب)، وبعد أن تطوّر الصراع فى ليبيا إلى

حرب دموية استجلبت تدخل حلف الناتو، ثم في سورية بعد أن تحولت الثورة السلمية إلى عنف وحشي مارسته السلطة ضد الشعب، حولها إلى صراع مسلح، ومن ثم بعد زرع "الجهاديين" (الذين كانوا في سجون السلطة) وتمكينهم من أجل إظهار الصراع كصراع ضد الإرهاب، أو كحرب طائفية ونزاع مسلح. مما أفضى إلى استعصاء الثورة، والى مجزرة نُفّذت بكل أسلحة النظام التي كان يقال إنها تتراكم "من أجل تحرير فلسطين".

بالتالي أصبح "الربيع" "خريفاً" بسرعة لا مثيل لها، هكذا بدا الأمر، وتعمم في الإعلام، وتردد على ألسنة "النخب" والأحزاب الكهلة. فعادت الأمور أكثر سوداوية، والأفق ظهر مسدوداً، ولفّت حالة الإحباط قطاعا كبيرا من الحالمين والمتأملين. وتصاعد القول بأن ما جرى لم يكن ثورة بل "مؤامرة"، وأن كل ثورة هذه "الدهماء" لم يكن بفعلها الذاتي، ونتيجة أزماتها، بل بفعل "الروموت كونترول" الإمبريالي. ونحن الآن قد تجاوزنا السنة الرابعة، نعيش "لحظة الارتداد" هذه، اللحظة التي تبدو كذلك فقط، تظهر كذلك فحسب. لحظة الندب والعويل، والخوف من الأصولية والرعب من التغيير،

ومن ثم القبول بعودة "الاستقرار"، الاستقرار فقط. فقد مُسِخت الأحلام، وتطايرت الأوهام، وظهرت حدود الواقع التى لم يرد هؤلاء وعيها.

هذا الكتاب يحاول أن يواجه هذه الموجة من اليأس، وسوء الفهم، والتخبط، ليقول بأن ما جرى هو مفتتح مسار ثوري، قد يطول وقد يقصر، لكنه مستمر. ولقد كان مفتتحاً فقط لأن عفوية الشعب بالغة القوة التى ظهرت فيها لم تلاقِ من القوى من يستطيع تحديد مسارها، ووضعها فى سياق يفرض "إسقاط النظام" بمعناه الاقتصادى السياسي. لهذا لم تفعل العفوية سوى إضعاف النظم، وفرض تغيير فيها، النظم التى حاولت المناورة من أجل الاستمرار فقدّمت تنازلات شكلية. وما يجعل هذا المسار يطول أو يقصر، بالتالي، هو معالجة النقص الذى ظهر فى الثورات منذ البدء، حيث كانت ثورات شعبية عفوية بكل معنى الكلمة. فشباب الفئات الوسطى، والشباب المفقر، هو من حاول أن يديرها، لكن دون أن يكون قد امتلك وعياً سياسياً وفكرياً، أو رؤية للبديل الضروري، أو مقدرة على تنظيم الحشود لكى تفرض انتصارها هي. لا شك، فقد كان ذلك نتيجة استبداد طويل،

وتدمير قصديّ للتعليم والثقافة، وأزمة اقتصادية أتت بالبطالة والفقر والتهميش، دفعت الشباب إلى الانكفاء الذاتي، والهرب من مواجهة واقعهم هذا إلى سياقات تنفى السياسية.

ولقد كانت الأحزاب التى تنشط فى المعارضة "ميتة"، أو تشارف على الموت، بعد أن حصرت نشاطها فى حدود الحريات وحقوق الإنسان. ورغم أهمية هذه القضايا، لكنها تبتعد كثيراً عن "الوضع المباشر" لأغلبية الشعب، الذى كان يشير إلى "الأزمة المعيشية" كحاجة ماسّة، وواقع يفرض تصاعد الاحتقان. لقد غدت أغلبية غير قادرة على العيش أصلاً، وهذا ما كان يزيد فى الاحتقان لديها، ويدفعها لأن تكسر حالة الخوف التى فرضتها النظم بطابعها البوليسي. لهذا لم تكن فاعلة فى الثورات، حيث فوجئت، وارتبكت لأنها كانت تضع استراتيجية "الانتقال إلى الديمقراطية" وليس إلى الثورة. وفى هذا المسار فقدت "القاعدة الاجتماعيّة" وانحصرت فى فئات كانت تميل إلى الكهولة دون شباب يرفدها، حيث كانت أزمة الشباب هى تلك الأزمة المجتمعية التى تتعلق بالعيش.

بهذا يظل السؤال هو: هل تنتج الثورات ذاتها البديل الذى يعبّر عن المطالب التى تحملها؟ أى هل تستطيع الشعوب التى ثارت، وخلال حراكها الثوري، أن تبلور البديل الذى يحقق مطالبها، والرؤية التى تسمح بانتصار الثورات حقيقة؟

هذا هو التحدي، الذى يرتبط به الزمن الثوري، زمن الثورة. وهذا يعنى أننا ننطلق من أن الأمر لا يتعلق لا بربيع ولا بخريف، بل بثورة بدأت ولن تتوقف قبل أن تحقق مطالب الشعب، فقد كسر حالة الخوف ولم يعد يمتلك ترف التراجع أو السكون، بل بات يمتلك جرأة الاستمرار إلى أن ينتصر.

الفصل الأول :

الثورات وآفاقها:

نظرة أولى

الانتفاضات فى الوطن العربى، لماذا حدثت الآن؟

والى أى شيء يمكن أن تفضى؟

وما هو مآلها الأبعد ومهمات اليسار؟

بدأت الانتفاضات العربية فجـأة، ودون سابق إنذار. هـذا ما ظهر لكثير ممن يشتغل بالسياسة، سواء تعلق الأمر بالنظم أو الإمبريالية أو الأحزاب. لكنها كانت تتقد منذ زمن بفعل التغيير العميق في الوضع الاقتصادي الذي بدأ بُعَيد انهيار المشروع القومي ونهاية دور الدولة الاقتصادي، وأفضى إلى انتصار الليبرالية في أوقات مختلفة منذئذ. ولأن اليسار هرب من التحليل الماركسي فقد وقع في العجز عن تلمس وضع الطبقات الشعبية التي يظنّ بأنه يمثلها، ولهذا فوجئ كما فوجئ الآخرون.

ثم انتصرت الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا، وأجهضت في اليمن ودُفعت إلى الاستعصاء في سورية، وكانت قد سُحقت في البحرين. كما أن بلداناً أخرى تسير في مسار تفاقم الصراعات التي ستفضي إلى الانتفاضة، مثل المغرب والأردن والسودان والجزائر، وحتى السعودية. لكن، قاد انتصارها في تلك البلدان إلى أن يصل إلى السلطة قوى إسلامية شاركت بشكل هامشي أو حتى لم تشارك في الانتفاضات، وهو الأمر الذي فرض الخوف من هذه النتائج. وكانت الانتفاضات في كل من ليبيا وسورية قد أثارت اللغط

أصلاً حول "المؤامرة الإمبريالية"، ليبدو أننا فى سياق "إعادة بناء" المنطقة وفق المصالح الإمبريالية كما باتت تكرر قوى ونخب "قومية"، و"يسارية". وظهر لهؤلاء ولآخرين بأن هذه هى النهاية الممكنة لكل انتفاضة راهنة، وأنها بالتالى أسوأ مما هو قائم.

وهنا يظل المنطق الذى حكم النخب والقـوى هو ذاته، الذى لم يلمس ممكنات الانتفاضات نتيجة السطحية (أو الشكلية) التى تحكمه، وهو الآن لا يلمس الواقع بل تلمس النتائج التى تحققت لكى يبنى عليها موقفه، دون "إحساس" بأن ما يجرى هو أعمق من أن يتوقف عند هذه النتائج.

إذن، ما الذى جرى؟ وإلى أين يمكن أن يوصل؟

حول المصطلحات

أثارت الانتفاضات نقاشاً حول ماهيتها، هل هى انتفاضات أم ثورات أم حراك لا يرقى إلى كل ذلك؟ ولقد أظهر النقاش أن الخلاف حول المصطلحات يؤشر إلى اختلافات أعمق، لكنه يوضح أن أوليات الفكر تبدو ملتبسة. فهناك من يخلط بين المصطلح الذى هو "رمز" ما، يجرى التوافق عليه من أجل تحقيق التفاهم فى الحوار، ولهذا فهو

"محايد" بصيغة ما، وهو جزء من تاريخ الفكر. أو هو الفكر ذاته، أى الفهم المحدَّد لفرد أو لتيار. وهو الأمر الذى يحمل المصطلح عبئا أيديولوجياً من جهة، ويخضعه للذاتية التى تجعله مصطلحا خاصا لشخص أو لتيار وليس مصطلحاً "توافقياً" مثل أى اسم لأى شخص من جهة أخرى. لهذا يصبح الحوار مستحيلا، لأن أوليات التوافق تنتفي، وهى المصطلحات. فيكرر شخص مصطلحا ليفهمه الآخر فى صيغة هى غير ما قصد ذاك الشخص. وبالتالى يصبح النقاش غرائبياً، ويتحقق الاختلاف الذى سيبدو لمن هو خارج النقاش بأن لا معنى له، لأنه لا يجد اختلافاً فيما يقال.

ماذا يجري إذن؟

هو حراك وانتفاضات وثورات معاً. فرغم أن هذه مصطلحات ثلاث، إلا أن الظاهرة تستوعبها. فهى حراك لأن ما يجرى هو نشاط جماهيري. وهى ثورة لأنها نشاط يهدف إلى إسقاط النظام. وهى انتفاضة نتيجة الشكل الذى اتخذه هذا النشاط، والمتمثل في التظاهر الشامل. بالتالى فإن تحديده الأولى هو أنه حراك، لكن جوهره يتمثل فى التمرد

على السلطة مما يجعله ثورة. وفى شكل تظاهرات شعبية، هى ما جرى اصطلاح تعبير انتفاضة عليه.

بالتالى ليس كل ثورة يجب أن تنتصر، أو حتى أن تكون شاملة كل المجتمع أو البلد. وليست الثورة هى التى تهدف إلى تغيير النمط الرأسمالى لمصلحة الاشتراكية فقط، فهنا يحمّل مصطلح ثورة عبئاً أيديولوجياً يشوه الأفكار التى تتبنى عليه. وليس لزاماً أن يكون هناك حزب قيادى لكى تكون ثورة، فالثورات يمكن أن تكون عفوية أو منظمة.

والانتفاضة ليست مستوى النشاط الشعبى الأدنى من الثورة، بل هى شكل من أشكال الثورة، مثل الثورة المسلحة أو الإضراب العام أو العصيان المدني. وهى يمكن أن تكون عفوية أو منظمة كذلك.

لهذا يجب أن لا نضيع فى نقاش بديهيات، والنقاش أساسا هو أيديولوجى يمكن أن تكون له مداخله الأخرى، التى يمكن أن توصل إلى نتائج أفضل. خصوصاً أن الانطلاق من هذا التشوش فى المصطلحات أفضى ويفضى إلى استنتاجات سياسية ومنهجية، والى التوصل إلى أحكام تتعلق بوضع الانتفاضات ومصيرها، وبالسياسات الضرورية

لتفعيل دور العامل الإرادى السياسى (الأحزاب). وهى أحكام سلبية فى الغالب. لهذا بدل أن يقدّم الفكر ما يساعد الشعب المنتفض على تطوير انتفاضته، غرق فى أحكام سوداوية، ونقاش لا معنى له. فظلت النخب، والأحزاب بعيدة عن الحراك الثورى رغم الحاجة الضرورية التى نشأت فى كل الانتفاضات له.

فالانتفاضات عفوية، وهذا واضح من طريقة انطلاقها. ولهذا كانت بحاجة إلى الوعى الذى يعطيها "العقل"، ويؤسس لها التنظيم. ولهذا كان دور الفكر هو البحث فى مشكلاتها، وفى آليات تطويرها، وفى تنظيم نشاطها، وبلورة الأهداف والشعارات التى لم تكن الطبقات الشعبية قادرة على بلورتها فى مشروع تغيير يؤسس لنظام بديل.

الأساس الاقتصادى ومسألة الحرية

لماذا لم يستطع الماركسيون توقّع انفجار الانتفاضات؟ لأنهم انحكموا لمنطق "سياسي" لا يلمس سوى "السياسة"، أى الدولة أو السلطة والنشاط السياسي والعلاقات السياسية، الذى يعنى لمس التكتيكى فقط. بمعنى لمسهم الحراك السياسى، والواقع كما يظهر فى شكله السياسى

فقط. وفى السياسة لم يكن الوضع يوحى بإمكانية "ثورة" على السلطة، نتيجة ضعف الأحزاب مقابل قوة السلطة. لهذا أكثر ما كان يُطرح هو إصلاح النظام، والتركيز على حقوق الإنسان، أو على المسألة الوطنية. وبهذا غاب المجتمع، بما هو بشر يتشكلون فى طبقات، ولهم ظروفهم ومشاكلهم، وأيضاً مطالبهم. لقد انحصر الفهم فى الحقل السياسى دون الحقل المجتمعى إذن.

الاحتقان كان يتراكم فى الحقل المجتمعي، بينما كان الحقل السياسى يشهد أزمة عميقة نتيجة الأزمة التى كانت تعيشها أحزاب المعارضة، والتى نتجت عن الاستبداد من جهة، وعن ضعفها التكوينى من جهة أخرى، الأمر الذى فرض انعزالها عن الطبقات التى لا بد من أن تعبّر عنها. لهذا فوجئت بالانتفاضات، وتفاعلت معها من منطلق اللحاق فى الغالب.

وإذا كانت مسألة الحرية والديمقراطية هى الموجة التى غطت العقدين الأخيرين، والتى أصبحت "النغمة الموحدة" لطيف واسع من القوى، الليبرالية واليسارية والإسلامية، وباتت الديمقراطية هى المدخل لكل تغيير، وبالتالى استنفدت

جل نشاط كل هذه الأحزاب، وما كان يحفر في الواقع هو أثر التحوّل الاقتصادي الذي بدأ منذ "عصر الانفتاح" أواسط سبعينات القرن العشرين. حيث تحقق التهميش وتمركزت الثروة، وباتت كتلة كبيرة من الشعب في وضع مزرٍ.

بمعنى أن فهم ما حدث، وما يمكن أن يحدث، والمآل الذى سيصل إليه الصراع الذى بدأ فى ٢٠١٠/١٢/١٧ فى سيدى بوزيد، لا بد من أن ينطلق من فهم الأساس الاقتصادى الذى تشكّل بعيد انهيار المشروع القومى العربي، وتَحقُّق الانفتاح الليبرالي، أكثر من التركيز على الاستبداد والدكتاتورية وموجة الدمقرطة التى انتشرت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. لأن موجة الدمقرطة تلك ارتبطت بتحقيق اللبرلة الاقتصادية، التى أتت بكل التهميش والإفقار والبطالة التى أصبحت سمة عامة فى الوطن العربي. هذا الوطن الذى بات الأكثر تهميشاً ونسبة بطالة وفقر فى العالم.

وبات "النمط الاقتصادي" (ولا أقصد هنا نمط الإنتاج بالمعنى الماركسى بل التكوين الاقتصادى الذى شكّلته اللبرلة) يتسم بالريعية بعد أن أفضى الانفتاح إلى تدمير كل البنى المنتجة، ليس الصناعية فقط بل الزراعية كذلك. وهو الأمر

الذى أفضى إلى تصاعد نسبة البطالة بشكل غير مسبوق، وكذلك العجز عن زيادة الأجور رغم الارتفاع الجنونى فى أسعار السلع والخدمات والمواد الأولية بعد أن أصبحنا جزءاً من عالم العولمة.

هنا أصبحت الكتلة الأساسية من الشعب مهمشة ومفقرة. وباتت أقلية محدودة تعيش حياة البذخ. كما أصبحت الشركات الاحتكارية الإمبريالية تنهب قدر ما تستطيع. وتشكلت "طبقة" رأسمالية، لكنها مافياوية الطابع، تعتمد على النهب من خلال الاقتصاد الريعي، وفى العلاقة مع الطغم المالية الإمبريالية. بالتالي، شعب مفقر ورأسمالية مافياوية مركزت الثروة وتعيش حياة البذخ. هذا هو الوضع الذى تشكّل خلال العقدين الماضيين، وكان الأساس فى انفجار الطبقات الشعبية، التى لم تعد تستطيع العيش.

ويتحقق التغيير حين تصبح الطبقات الشعبية عاجزة عن تحمّل الوضع الذى هى فيه، وتكون الطبقة المسيطرة (والنظام الذى تحكمه) عاجزة عن ضمان الاستقرار. هذا هو الوضع الذى نحن فيه بالضبط.

إذن، لا بد من تلمس الوضع الاقتصادى، والأزمة التى

يلقي بها على الطبقات الشعبية. هذه أولية في كل تحليل ماركسي، لكنها أولية حاسمة في فهم ما يجرى، وتحديد المآل الذى يمكن أن يوصل إليه.

وضع الطبقات وموضوع الأحزاب السياسية:

لكن هذا الوضع أفرز طبقات مفقرة، مطالبها "بسيطة"، هي العمل والأجر الأفضل، والتعليم المجاني، والعلاج المجاني. فقد أصبحت مهمشة في التكوين الاقتصادي، وباتت طبقات مفقرة نتيجة ذلك. وهذا الأمر يجعل كل حل لمشكلاتها لا بد من أن يطال "النمط الاقتصادي". حيث لا بد من توفير فرص العمل، وتوفير فائض القيمة الذى يسمح بزيادة في الأجر متوازية مع ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات. وأن تصبح الدولة قادرة على تحقيق مجانية التعليم (بعد أن جرى سلبها بطرق شتى)، وعلميته. وتوفير العلاج المجاني وضمان مستواه الإنساني. وتوفير البنى التحتية المتطورة. ثم توفير الاستثمارات في قوى الإنتاج الزراعية والصناعية خصوصاً.

فهذا هو الحل لمشكلات هذه الطبقات، والذى يحقق مطالبها، ويجعلها قادرة على عيش كريم. ولقد انتفضت بالضبط من أجل ذلك، رغم أنها لم تستطع صياغة رؤيتها،

ولا حتى توضيح مطالبها في بعض البلدان (مثل سورية). وانتفضت بشكل عفوي لأنها لا تمتلك الأحزاب التي تعبّر عنهـا، وتندمج بهـا لكي تؤسس "المطابق السيـاسي الأيديولوجي" الذي يحدد هذه المطالب ويبلور البديل والطريق التي تحققه. هنا نقول إن الطبقات الشعبية تمرّدت على الوضع الذي هي فيه دون أن تكون قادرة على بلورة البديل الذي يحل مشكلاتها، رغم تلمسها لهذه المشكلات بشكل واضح. فهي تعرف أنها مفقرة ولا تستطيع العيش، لكنها لا تعرف الطريق الذي يجعلها تتجاوز فقرها. وهي عاطلة عن العمل لكنها لا تعرف كيف تجد العمل.

كل ذلك هو ما تقوم به الأحزاب التي تعبّر عن هذه الطبقات عادة. ولقد أشرنا إلى أنها كانت غائبة، حتى عن تلمس مشكلات هذه الطبقات، وليس أيضاً رسم استراتيجية حل مشكلاتها. وهو ما فرض ويفرض ألا تقود الانتفاضات إلى انتصار هذه الطبقات، التي تعرف كيف "تهدم" أو تسقط، لكنها لا تعرف كيف تؤسس البديل.

في هذا المسرب يظهر دور الأحزاب، التي لم تشارك في الانتفاضات، أو شاركت بخجل وتردد، أو ملحقة بالهيجان

الشعبى الهائل. حيث ليس من الممكن تحقيق مطالب الطبقات الشعبية إلا عبر السياسي، وهذا من خلال التغيير في طبيعة الدولة. ولهذا ينتقل الأمر من شعب منتفض وثورى، ويريد التغيير الجذري، إلى أحزاب لها رؤاها وبرامجها، وتعبّر عن مصالح طبقية معينة. حيث يطفو على السطح من يمتلك القوة والرمزية، والمال. ويُلحق بها الأحزاب التى تمحور رؤيتها حول هدف وحيد هو "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" (استعارة من برامج كل الأحزاب السورية المعارضة). وتتجاهل طابع الاقتصاد القائم، على العكس من ذلك تنطلق من تكريس اللبرلة كونها النمط الوحيد الممكن، والضروري، و"الثوري"، والأساس الحتمي الذى يحقق الديمقراطية.

إن موجة الدمقرطة قد جرفت جل الأحزاب، خصوصاً أحزاب اليسار (الشيوعية، الماركسية)، سواء التى تلبرلت فتخلت عن شيوعيتها أو ماركسيتها، أو التى تمسكت فى "الحلقة المركزية"، التى هى الديمقراطية. وبات "الجو السياسى" جوا ليبراليا ديمقراطيا. وهو الأمر الذى جعل "البديل السياسى" عن النظم القائمة هو بديل ليبرالى، لا يريد تغيير النمط الاقتصادى، وإنْ كان هناك من ينتقد النساهطو

يتأفف من ضخامة الفقر، أو من احتكار اللبرلة. ومن ثم لم يوجد الحزب الذي يحمل مطالب الطبقات الشعبية "الاقتصادية"، ولا حتى ذاك الذي يدمجها بالمطلب الديمقراطي (سوى هوامش ربما).

هذا المسرب فرض أن يكون بديل النظم القائمة أحزابا على شاكلتها، وليست أحزابا تعبّر عن عمق الأزمة التي تعيشها الطبقات الشعبية. وأصبح الوضع هو تغيير أشخاص وأحزاب بأشخاص وأحزاب أخرى مماثلة أو مشابهة، أو تختلف قليلاً.

بالتالي لا حلول لمشكلات الطبقات الشعبية. لكن هل تخمد الانتفاضات بعد كل هذه البطولة والنضالية، وبعد كسر حاجز الخوف، وانغماس الشباب المفقر في الصراع الطبقي؟

هذا الأمر الذي يجب أن يُلحظ، ويُحفظ.

وضع المرحلة الانتقالية:

هذا التفارق بين ثورية الطبقات الشعبية وليبرالية الأحزاب، وبالأساس غيابها عن الصراع، هو الذي فتح، ويفتح، على شكل وعمق التغيير الذي يتحقق. حيث إن الطبقات المنتفضة لا تستطيع الاستيلاء على السلطة، بل

تفضى قوة حراكها إلى "تفكك" فى السلطة ذاتها، يدفع إلى تقديم "تنازل" على أمل وقف زحف هذه الطبقات، ويهيئ للالتفاف على مطالب الانتفاضة.

لهذا كان الجيش هو القوة التى حسمت الصراع فى كل من تونس ومصر، وقاد مرحلة انتقالية بشكل غير مباشر كما فى تونس (أى عبر حكومة مدنية)، أو مباشر كما فى مصر (عبر المجلس العسكرى الذى تولى صلاحيات الرئيس). وهنا لابد من التساؤل حول ما تعبّر القيادات العسكرية للجيش طبقياً، وبالتالى فى أى سياق وضعت التغيير خلال المرحلة الانتقالية؟

فى هذا الوضع وجدنا أن التغيير فى "النظام" شكلى، طال أفرادا (مهما كانت أهميتهم فى السلطة)، ولم تتغيّر بنية أسستها السلطة السابقة. وظل النمط الاقتصادى كما هو، حتى السياسات الاقتصادية ظلت تعتمد الطريق ذاتها، التى تعتمد على القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية، والتوظيف فى القطاعات ذاتها. وفى السياسة الخارجية ظل الوضع كما هو. وإذا كانت جرت "محاسبة" لبعض ضباط الشرطة، فقد ظلت "العقيدة الأمنية" كما كانت، مع حدوث تغييرات شكلية فى المناصب.

مضبوط لا يقود إلى إنهاء سيطرة الرأسمالية المافياوية التابعة. وبهذا طرحت مسألة تقديم تنازلات محدودة ومضبوطة، ولا تمسّ النمط الاقتصادى ولا المعاهدات والسياسات، بل تتعلق بـ "الدمقرطة"، هذا الشعار الذى تغنت به طويلاً خلال العقدين السابقين رغم أنها كانت تدعم النظم المستبدة، والبطركية والثيوقراطية.

لقد عملت على دعم إعادة تشكيل النظم من أجل توسيع القاعدة السياسية المشاركة عبر ضم أحزاب معارضة، والتى سيظهر انضمامها وكأنه انتصار للانتفاضة والشعب، لأنها "تمثّل الشعب" كما كرَّر إعلامها طويلاً. وبالتالى عادت لفكرة "قديمة" (ربما منذ التسعينات) مفادها أنه يجب إشراك الإسلاميين فى السلطة. وهى الفكرة التى فرضت ضرورة البدء بـ "الحرب على الإرهاب" ووضعها جانباً، لأن هذه الحرب هى فى جوهرها حرب على "الإسلام" كما تريد الولايات المتحدة، إظهاره كعدو بديل عن الشيوعية وخطر مثلها من جهة، ولكى يعطى "الشعبية" التى تجعله "يخلّف" المجتمعات، من خلال تعميم فكر سلفى أصولي، وتحويل الصراع من صراع طبقى إلى صراع "ثقافي"، أو أخلاقى

وجدناه يحافظ على البنية ذاتها، وعلى الآليات ذاتها، وبالتالى على المصالح الطبقية ذاتها. وأصبحت المسألة هى كيفية تفكيك الانتفاضة من خلال آليات "ديمقراطية"، أى من خلال الانتقال إلى الانتخابات لكونها الشكل "الأمثل" للديمقراطية، قبل ودون أن تكون الطبقات الشعبية قد بلورت الأحزاب التى تحمل مطالبها وتمثّل مصالحها. وفى هذا الوضع تنشق الطبقات الشعبية بين مراهن على "تغيير ديمقراطي" يوصل أحزابا تعتقد أنها سوف تحقق مصالحها، وآخرين تلمسوا الوضع وعرفوا أن طريق الانتخابات بهذه السرعة ودون إعادة بناء السياسة فى المجتمع لكى تبلور الطبقات الشعبية بدائلها، سوف يوصل الأحزاب القائمة، سواء المعارضة أو التى لم تكن كذلك، إلى السلطة. وهى كلها أحزاب لا تحمل البديل الذى يحقق مطالب الطبقات الشعبية.

هذا ما لمسناه في الواقع، في تونس ومصر والمغرب. حيث وصلت أحزاب ليبرالية تتمسك بالنمط الاقتصادى ذاته، وبالعلاقات الدولية ذاتها، وليست ديمقراطية بما يسمح لها بتأسيس دولة مدنية ديمقراطية، بل بات بعضها يدعو إلى "الخلافة الإسلامية"، مثل حركة النهضة فى تونس، وحزب

العدالة والحرية (واجهة الإخوان المسلمين) فى مصر. ولقد كررت هذه الأحزاب المنتصرة التأكيد على الحفاظ على النمط الاقتصادى والمعاهدات الدولية (بما يتناقض مع تصريحاتها السابقة، خصوصاً مثلاً الموقف من معاهدة كامب ديفيد، والعلاقة مع أميركا).

بالتالي، فإن الآليات "الديمقراطية" التى كانت تنجح الحزب الدستورى فى تونس، والحزب الوطنى فى مصر، هى ذاتها الآليات التي حكمت الانتخابات التى أنجحت الإسلاميين. فالانتخابات فى وضع لم تتغير بنية السلطة خلاله (وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والإشراف البيروقراطى على الانتخابات، والسيطرة الإعلامية) وسوف ينجح من يتحصل على دعم السلطة ذاتها.

هنا ليس من الممكن أن يتحقق تغيير حقيقى من خلال الانتخابات قبل "نفض" بنية الدولة، وإعادة بنائها من قبَل الطبقات الشعبية. وأيضاً قبل أن تتبلور الأحزاب التى تعبّر عن "روح الانتفاضة"، أى التى تحمل مطالب الطبقات الشعبية التى انتفضت. ولا شك فى أن ضرورة المرحلة الانتقالية هى من أجل ذلك بالتحديد، وليس من أجل توسيع قاعدة السلطة السياسية من خلال إشراك أحزاب "معارضة"

أسباب انتصار الإسلاميين

فى هذا الوضع كان "طبيعياً" انتصار الإسلاميين. فقد أهدى الإسلاميون "الانتصار" من قبل العسكر، حيث جرى الاعتراف بهم أنهم يمثلون الشعب المنتفض، بُعَيد ترحيل الرؤساء مباشرة. وأصبحت تمارس (فى مصر مثلاً) وكأنها السلطة منذئذ. ولقد ظهرت فى تحالف مع المجلس العسكرى فى مصر، وكداعم لحكومة السبسى فى تونس. كما ظهر أن الولايات المتحدة باتت تسهّل دخول الإسلاميين إلى السلطة، وقررت "التعاون" معهم. وبهذا أصبح واضحاً أنهم قادمون إلى السلطة بكل التهليل والدعم الممكن من قبل الولايات المتحدة وكل الدول الإمبريالية. كما أصبح واضحاً أن السلطة تجدد ذاتها من خلال إدماج الإسلاميين فيها لتوسيع قاعدتها السياسية، والتوضيح أن السلطة باتت سلطة للأحزاب التى كانت تعارض النظم التى "سقطت".

ما كان يجعل الإمبريالية، والطبقة الرأسمالية المافياوية المسيطرة، يعيدان إنتاج السلطة عبر إشراك الإسلاميين، هو أن هؤلاء ليسوا فى تناقض مع النمط الاقتصادى (الذى أنتج كل التهميش والإفقار اللذين قادا إلى الانتفاضة)، بل إنهم

ينطلقون من الحرية المطلقة للملكية وللتجارة، ويبررون كل الممارسات الاقتصادية "السوداء". وإنهم لا يتعارضون مع السياسة الخارجية رغم كل الديماغوجيا التي جرى استخدامها في إطار الصراع ضد النظم، واستغلالهم العداء للإمبريالية وللدولة الصهيونية في هذا الصراع. ومن ثم فهناك علاقة تاريخية طويلة مع "الغرب"، قامت على التحالف ضد الشيوعية والحداثة والقومية والتقدم.

بالتالي كان واضحاً أن وصول الإسلاميين إلى السلطة لن يغيّر لا في النمط الاقتصادي ولا في السياسة الخارجية والمعاهدات والتحالفات. وهو الأمر الذي فرض أن "يرثوا" الانتفاضة، ويعتبروا أنفسهم قادتها رغم مشاركتهم الضعيفة فيها. ولهذا أصبح الإسلاميون موضع دعم إعلامي ومؤسسي وسياسي من قبل السلطة التي تقود المرحلة الانتقالية، كما عملوا على استقطاب قطاعات من أعضاء الأحزاب التي كانت حاكمة (الحزب الدستوري والحزب الوطني) أو التحالف الانتخابي مع بعضهم. وككل انتخابات تجري في إطار نظم غير محايدة يكون الأكثر حظاً هم أولاء "المدعومين".

لكن هذا هو الجزء الأخير من الصورة. فما فرض ذلك

هو أن الإسلاميين تحولوا إلى قوة حقيقية فى الشارع، ربما لعبت الإمبريالية دوراً فى ذلك، من خلال اعتبار أنهم القوة التى تواجهها، والخطر الذى يتهددها، لكن كان انهيار التجارب "القومية"، والاشتراكية، وتلاشى اليسار بعد أن تلبرل قسم كبير منه، وتبنى الإسلاميين لسياسات "شعبية" مثل المقاومة (حركة حماس وحزب الله) ومحاربة "الغرب" والنظم، هى كلها التى حولتهم إلى قوة أساسية فى المعارضة.

وكان يساعدهم على ذلك بنيتهم التنظيمية الدقيقة، والوفرة المالية التى تشكلت عبر العلاقة مع الأموال النفطية. وبالتالى الدعم السعودى الخليجى المستمر منذ عقود.

لقد ظهر أن الإسلاميين هم المعارضة فى وضع كانت قوى المعارضة أعزل من أن تثبت ذاتها. وعملوا مع قوى أخرى فى إطار تحالفات ديمقراطية، ومن أجل الديمقراطية. وكان يظهر أنهم "الأصلب" فى الصراع ضد النظم، والأكثر "شعبية" فى الانتخابات من كل أطراف المعارضة الأخرى. رغم أن منطقهم ظل يقوم على الإصلاح وليس على التغيير، وعلى بقاء النظم وليس تغييرها. وسُوِّقوا كقوة ديمقراطية من قبل الأحزاب الأخرى، خصوصاً من اليسار الذى اعتقد أن هؤلاء قد تطوروا وتحدثوا فأصبحوا "ديمقراطيين".

كل هذه العناصـــر لعــبت دوراً في أن يصـــبح هؤلاء هم الأغلبـيـة الحـاكمـة. فـهم في توافق مـع الوضـع العـام للنظم وللتكوين العالمي، ويحـملون شحنة "ثورية" باسم الانتفـاضـة. ويحمِّلون الأمل في تحقيق مطالب الفئات الاجتماعية المفقرة، خـصـوصـاً من فئات راهنت على أن تصبح الانتـخـابات هي المدخل لتحقيق مطالبها. وبالتالي أن يحصلوا على نسبة أقل من الخمس في تونس، وربما مثلها في المغـرب، وأكثر قليلاً في مصر نتيجة الصيغة التي تحققت فيها الانتخابات (وضع غـرامـة على من لا ينتـخـب). وكل هذه الأرقـام هزيلة بالمعنى العام، لأنه في المقابل هناك أضعافها في وضع آخر، مشتتين ومشوشين، لكنهم ليسوا مع الخيار الأصولي.

لكن هل يستطيع الإسلاميون الحكم؟ أظن لا، نتيجة أن برنامـجهم الاقتصـادي، ورؤيتهم الديمقراطية سوف يفرضـان استـمرار صـراع الطبقات الشعبيـة ضد كل حكومـة جديدة، وضد كل حزب لا يحمل حلاً لمشكلات هذه الطبقـات. بالتالي فقد دخلنا في مرحلة عدم استقرار على صعيد النظم، مع استمرار حركات الاحتجاج بمستويات مختلفة. وهو ما ظهر واضحاً في مصر، حيث انتهى حكم الإخوان بثورة شعبية،

وفى تونس حيث تراجعت حركة النهضة بعدما شهدت ما جرى فى مصر، لكنّ كل ذلك لمصلحة إعادة إنتاج النظام القديم.

التدخل الدولي ومسألة المؤامرة

عملت الولايات المتحدة منذ نشوب انتفاضة تونس على ترحيل الرؤساء، فطالبت برحيل بن علي، ثم بعد أسبوع من الانتفاضة المصرية طالبت برحيل حسني مبارك، ورغم ترددها فى وضع ليبيا واليمن وسورية فقد ظهرت كطرف يدعم "الربيع العربي"، ويهلل للتغيير. هل هى فعلاً كذلك؟

أولاً لابد من التأكيد على أن ما حدث فاجأ الولايات المتحدة وأوروبا أيضاً، ولهذا لا يمكن القول إنهم من رتّب "الربيع العربي". وظهر ذلك فى الارتباك الذى حدث فى الأيام الأولى، خصوصاً فى تونس ومصر، قبل أن تضع إستراتيجية التعامل مع الحدث.

وثانياً لابد من التأكيد على أن الوضع الاقتصادى الذى أفضى إلى حدوث الانفجارات الشعبية هو من صُنْع الطغم الإمبريالية التى كانت مصالحها تفرض حدوث انهيار الصناعات التى نشأت فى زمن "التحرر"، ومثّلت صيغة إحلال

السلع محل الواردات. وأصبحت تفرض حدوث انهيار شامل في الزراعة بعد أن طوّرت من إنتاجها الزراعي بعد بدء التوظيف في الزراعات المعدلة جينياً. وبالتالي باتت معنية بتشكيل اقتصاد مافياوي يسهم في النهب. فقد عادت أولويتها إلى "تحقيق التراكم عن طريق النهب" بعد أن هيمن المال على الرأسمال، أي هيمنت الأموال الموظفة في المضاربة والديون والمشتقات المالية على الأموال الموظفة في "الاقتصاد الحقيقي" (الصناعة والزراعة والخدمات).

وبهذا فقد عمقت النهب إلى حدّ تجريف المجتمعات، وفرضت تشكل اقتصاد ريعي ينحصر في العقارات والخدمات والسياحة والتجارة الداخلية والاستيراد والبنوك. لهذا كان من الواضح أن كتلة بشرية كبيرة تتهمش من خلال خروجها من العملية الاقتصادية. وهو الوضع الذي دفع للتفكير في الطريقة التي تفضي إلى التخلص من كل هذه "الزوائد البشرية". ولهذا عممت الحروب والفوضى، وأشعلت الصراعات الطائفية والإثنية والقبلية والمناطقية، وكل ما تستطيع من أجل هذا الهدف.

بالتالي فإن التكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي تشكل

فى الأطراف (وهنا البلدان العربية) هو من نتاج الربط التبعى لهذه البلدان بالطغم الإمبريالية، وبنشاط الشركات الاحتكارية الإمبريالية. من خلال تشكيل رأسمالية ذات طابع مافياوى تكون هى المتحكمة بالنظم. ولقد دعمت هذه النظم بكل قوة، وغطت على استبداديتها ودكتاتوريتها، وكل ممارساتها البشعة. ووضعتها فى سياق سياستها العالمية، ولخدمة هذه السياسات.

الآن، حين بدأت الانتفاضات ليس من الممكن أن تقف الإمبريالية مكتوفة إزاء ما يجري. كان عليها أن تمارس السياسة التى تحمي فيها مصالحها، أو تحافظ على ما تستطيع منها. وهذا رد فعل طبيعى على دولة ترى أن مصالحها باتت مهددة، وأن الأمور تجرى نحو تغيير يتجاوزها، وتدمير بنى اقتصادية وتمكين طبقات مافياوية عملت عقوداً من أجل فرضها.

وكان أول ما أرادت هو وقف الزحف البشري، والالتفاف على الانتفاضات. لهذا كان ضرورياً التضحية بن على وحسنى مبارك والقذافى وحتى على عبدالله صالح، وأيضاً بآخرين، وتقديم البديل كمنفذ لمطالب الشعب، أو تحقيق تغيير

مضبوط لا يقود إلى إنهاء سيطرة الرأسمالية المافياوية التابعة. وبهذا طرحت مسألة تقديم تنازلات محدودة ومضبوطة، ولا تمسّ النمط الاقتصادى ولا المعاهدات والسياسات، بل تتعلق بـ "الدمقرطة"، هذا الشعار الذى تغنت به طويلاً خلال العقدين السابقين رغم أنها كانت تدعم النظم المستبدة، والبطركية والثيوقراطية.

لقد عملت على دعم إعادة تشكيل النظم من أجل توسيع القاعدة السياسية المشاركة عبر ضم أحزاب معارضة، والتى سيظهر انضمامها وكأنه انتصار للانتفاضة والشعب، لأنها "تمثّل الشعب" كما كرَّر إعلامها طويلاً. وبالتالى عادت لفكرة "قديمة" (ربما منذ التسعينات) مفادها أنه يجب إشراك الإسلاميين فى السلطة. وهى الفكرة التى فرضت ضرورة البدء بـ "الحرب على الإرهاب" ووضعها جانباً، لأن هذه الحرب هى فى جوهرها حرب على "الإسلام" كما تريد الولايات المتحدة، إظهاره كعدو بديل عن الشيوعية وخطر مثلها من جهة، ولكى يعطى "الشعبية" التى تجعله "يخلِّف" المجتمعات، من خلال تعميم فكر سلفى أصولي، وتحويل الصراع من صراع طبقى إلى صراع "ثقافي"، أو أخلاقى

قيمي. وهو الوضع الذى كان يراد منه فتح كل الصراعات الطائفية والدينية من جهة أخرى.

وإذا كانت فى بعض البلدان قادرة على تحقيق ذلك مباشرة، مثلما حدث فى تونس ومصر، نتيجة الربط الذى أقامته مع القادة العسكريين (ولهذا كانوا المبادرين لطرد الرؤساء)، فإن غياب "القوة البديلة" كما هو الوضع فى ليبيا واليمن وسورية، فرض أن تدفع إلى استنقاع الأوضاع فى صراع طويل يضعف الكل، وربما يقود إلى لحظة تستطيع فيها التدخل بما يحقق أغراضها.

من كل ذلك نقول، إنه كان من الطبيعى أن تكون الإمبريالية عنصراً فى معادلة الصراع، لأن مصالحها تفترض ذلك، فى بلاد لديها فيها مصالح مهمة للغاية. وإذا كانت قد دعمت التغيير فيجب أن يكون واضحاً أنها تفعل ذلك لقطع الطريق على تغيير أعمق. ولقد كان الوضع المحلى يساعدها نتيجة غياب الأحزاب التى تمتلك مشروعاً بديلاً، وتترسخ بين الطبقات الشعبية. وهذه المحاولة التى قامت وتقوم بها هى بالتفاعل مع دور الرأسمالية المحلية المسيطرة والقوى الليبرالية التى لا تتناقض معها (ومنهم الإسلاميون). ولهذا

كـانت عنصـر دعم لهـذه القـوى الداخليـة، وأسـاس تحـقـيق التفاهم بينها.

ما يجب أن يكون واضحاً هو أن العالم "قرية صغيرة"، ولقد فرضت العولمة التشابك والتداخل والتدخل. الأمر الذى يفرض أن نرى كل ذلك دون أن نعتقد أن الوضع يمكن أن يكون غير ذلك. وبالتالي أن نحدد سياساتنا على ضوء فهم ما يجري، وتحديد آليات مواجهته، لكن من خلال فهم الصراع الداخلي، والانطلاق من أن الشعوب تثور، وأنها تهدف إلى تحقيق التغيير.

وضع اليسار وأسباب عجزه:

أشرت إلى وضع اليسار قبلاً، وإنْ بشكل عابر. هنا أشير إلى أن قوة اليسار الشيوعى كانت فى عقدى الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين. وأن سيطرة الأحزاب القومية بعد إذ (نتيجة رفض ذاك اليسار التقدم لاستلام السلطة رغم مقدرته في عدد من البلدان)، والتحوّلات التى أجرتها فى التكوين الاقتصادى الطبقي، قد أفضت إلى تراجع وضع هذا اليسار، وبدء تحلله. ولم يسعف نهوض "اليسار الجديد" منذ نهاية ستينات القرن العشرين فى استعادة القوة تلك، حيث تلاشى بسرعة هائلة.

وجاء انهيار الاتحاد السوفييتي، وتلاشى البلدان الاشتراكية، لكي يسقط "الرمزية" التي كانت تلم ما تبقى، وتبقى الأحزاب الشيوعية رغم هزالها. ومن ثم تسقط "الأيديولوجية" التي استندت إليها. ولهذا انفرط متحوّلاً، إما إلى الليبرالية مباشرة (تحت مسميات اليسار الديمقراطي) أو عبر التركيز على الديمقراطية كمطلب عام ووحيد (أو ملحق بالنظم كما في سورية والمغرب والعراق المحتل). وبهذا فقد فقد طابعه الأيديولوجي (رغم كل شكليته السابقة)، وتموضع في الفئات الوسطى التي تطمح إلى تحقيق الدمقرطة.

لم يعتقد أن الشعوب سوف تنتفض، ولم يعد يتلمس مشكلاتها الاقتصادية والمطلبية كما كان في يوم ما. وبات يتشكل في بنية تنظيمية منحصرة ومتضيقة، ومتمحورة حول ذاتها. لقد فقد التحليل الاقتصادى الطبقي، وفقد الميل للارتباط بالعمال، وتجاهل النقابات والعمل النقابي. وهو أصلاً لم يكن يفكّر في الاستيلاء على السلطة، حتى حينما كان قوياً. وباتت إستراتيجيته تتمثل في "النضال الديمقراطي"، والتحالف مع القوى التي تمحور نشاطها حول هذا الهدف، ويطالب بتحقيق الديمقراطية، ويعمل في مجال حقوق الإنسان.

إنه مناضل ديمقراطي بامتياز. وهو مناضل ديمقراطي من منظور ليبرالي، لأنه يمحور كل نشاطه حول هذه الهدف وليس لأى سبب آخر. بينما كان الفقر، وكانت البطالة، والعجز عن التعليم والعلاج، يؤسسون لاحتقان لدى الطبقات الشعبية. كان يتنامى بهدوء، لكن بشكل مستمر ومتصاعد. ولهذا ففي الوقت الذى كان يعمل على إصلاح النظم من خلال دمقرطتها، كانت الطبقات الشعبية تؤسس لإسقاط هذه النظم.

وبالتالي حين انفجرت الانتفاضات كان تائهاً. فإما وقف معها وسار ككل الشعب العفوي. أو وقف متردداً ومحذراً وخائفاً من التغيير. أو كان ضدها. ورغم مشاركة بعض الأحزاب، وطيف من اليساريين، فإن ما كان ينقص الانتفاضات هو الرؤية، والسياسات، وتحديد المطالب والأهداف أحياناً. وبالتالي تنظيم كل هذه الحشود من أجل الاستيلاء على السلطة. هذا ما كانت تريده الطبقات الشعبية، أو ما كان يسمح وحده بتحقيق مطالبها. وهو وحده من كان يجب أن يحمل برنامج هذه الطبقات، وينظم انتفاضتها لكي تفرض الاستيلاء على السلطة، لا ترك الأمور لتدخل فئات **سلطوية أو قوى إمبريالية (كما في ليبيا) لكي تحقق "التغيير".**

ما يمكن تلخيصه هنا هو أن اليسار الماركسي لم يكن ماركسياً، ولم يكن معبّراً عن العمال والفلاحين الفقراء بل عبّر عن نخب من الفئات الوسطى، وطرح أوهامها. وكان واضحاً أنه فقد التحليل الاقتصادي الطبقي، وفقد الارتباط بالعمال والفلاحين الفقراء، وتخلى عن مفهوم الثورة (ككل الليبراليين)، ولم يقترب من مسألة الاستيلاء على السلطة. ولأنه لم يفهم الواقع لم يكن في وارد وضع إستراتيجية صراع، ولا تحديد التكتيك الضروري لتبلور العمال والفلاحين الفقراء، ولتنظمهم. باختصار ظل في واد آخر، يلوك أوهام الفئات الوسطى التي تلبرلت أو تأسلمت، أو حتى باتت مع الإمبريالية. فقام بالنشاط الخطأ في الوقت الخطأ وللهدف الخطأ.

ربما يتحسس البعض، لكن لا شك أن هناك من شارك بقدراته، في تونس ومصر وسورية واليمن والمغرب والعراق ولبنان والأردن والبحرين. على أمل أن يكون هؤلاء بداية أحزاب ماركسية مختلفة التكوين والسياسات والوعي كما راج طيلة العقود الخمسين السالفة.

أفق الانتفاضات

الآن، لقد شهدنا انتصار الإسلاميين في تونس ومصر

والمغرب، ومن ثم سقوطهم في مصر وتراجعهم في تونس، وربما سيكون الأمر ذاته في بلدان أخرى. فهل أن هذه هي نهاية الانتفاضات البطولية التي هزّت، ولازالت، المنطقة العربية؟

ما حاولت تبيانه في الفقرات السابقة هو محاولة تفكيك المنطق، أو محاولة تبسيط ما جرى، من أجل الوصول إلى نتيجة تتمثل في أن ما انتفضت من أجله الطبقات الشعبية لم يتحقق بعد. وأن الأحزاب التي تصل عبر الانتخابات لا تحمل حلاً لمشكلات هذه الطبقات. وأن الانتخابات، مادامت تجري تحت "إشراف" الدولة ذاتها دون "هدمها" وإعادة بنائها انطلاقاً من رؤية ومصلحة الطبقات الشعبية، سوف تكرس الأحزاب التي تعبّر عن المصالح الطبقية التي تقوم عليها السلطة عبر سيطرة الرأسمالية المافياوية ونمط الاقتصاد الريعي. وأن غياب اليسار المرتبط بالعمال والفلاحين الفقراء وبكل الطبقات الشعبية هو الذي جعل الانتفاضات في مأزق، وقاد إلى أن تصل إلى السلطة الأحزاب الليبرالية المتأسلمة. وأن الدور الإمبريالي نجح نتيجة السبب ذاته، أي غياب البديل الذي يمثّل العمال والفلاحين الفقراء.

ومن ثم أن التحليل الاقتصادى يوضّح أن المسألة تتعلق بتغيير النمط الاقتصادى الريعي، وأن الحل يتمثل فى وصول قوى تحمل مشروعاً ينطلق من إعادة بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وبناء التعليم على أسس علمية، وتطوير بنية المجتمع كلية.

وأن ذلك هو المدخل لتحقيق دولة ديمقراطية مدنية، وليس من الممكن أن تقوم دولة ديمقراطية حقيقية (وليس ديمقراطية الانتخابات فقط) إلا عبر تجاوز الاقتصاد الريعي.

ومن ثم فإن كل القوى القائمة، والتي يمكن أن تلعب الدور الأساس الآن هي ليست فى وارد كل ذلك. وبالتالى ستكون فى صدام مع الطبقات الشعبية، الآن، أو بعد بعض الوقت. وأن وضع هذه الطبقات لم يعد يسمح بأن تنتظر طويلاً، ربما لم تعد تنتظر أشهراً. وأنها كسرت حاجز الخوف والتردد وباتت في صراع يومي لن يتوقف قبل انتصارها هي، وليس الأحزاب الليبرالية. وأيضاً أن هذا الانفجار الشعبى الهائل أدخل كتلا هائلة من الشباب إلى معترك النشاط السياسي، الأمر الذى سوف يقود إلى تشكّل السياسة من جديد، من خلال تشكيل الأحزاب والنقابات والاتحادات والهيئات المدنية، وتجديد الفعل الثقافي.

بالتالى ما يتحقق الآن لا يعدو أن يكون لحظة فى صيرورة بدأت للتو، وستطال المستوى السياسى وتتجاوزه إلى المستوى الاقتصادي. فتغيير الشكل لا يعنى شيئاً بالنسبة للطبقات الشعبية التى تريد حلولاً اقتصادية لمشكلاتها، لأن الكلام لا يحل هذه المشكلات، والحريات لا قيمة لها - بالنسبة لهذه الطبقات - إذا لم ترتبط بحل مشكلاتها الاقتصادية. فالثرثرة ليست مهنتها.

إذن، يجب أن نعرف لماذا لم يعد اليسار قوة حقيقية؟ ولماذا أصبح الإسلاميون هم القوة؟ ولماذا طفت الليبرالية؟

وأيضاً لماذا كانت الانتفاضات عفوية بهذا الشكل الفاقع؟

لقد دخلنا فى عقد من الحراك الثوري، كان غياب العامل الذاتى هو السبب الذى أعاد إنتاج النظم ذاتها بالمصالح الطبقية التى تمثلها وبأشكال سياسية جديدة. لكن الواقع الموضوعى لا يسمح للطبقات التى تمردت أن تعود إلى مسكنها دون تحقيق التغيير الضرورى فى وضعها. فهى لم تعد تستطيع العيش فى الوضع الذى هى فيه. ولهذا لن تستطيع السكون والرضى. هذه هى القاعدة الأساس فى فهم

الوضع الراهن، وهى أساس إعادة صياغة السياسة والفكر والوعي، لبلورة ماركسية مختلفة، وحزب مترابط مع العمال والفلاحين الفقراء.

مهمات اليسار:

بعد كل ذلك، ما هى مهمات اليسار، أقصد الماركسيين بالتحديد؟

إذا كان هدف الماركسيين هو "تغيير العالم"، فإن القوة التى تفعل التغيير باتت تمارس هذا الفعل. أقصد هنا العمال والفلاحين الفقراء وكل الطبقات الشعبية. وكما أشرت فإن فعلها هذا سوف يستمر إلى أن تفرض بديلها. لكن هذا يفترض أن يتبلور الفعل الماركسى الذى ينطلق من الارتباط بالعمال والفلاحين الفقراء، ويبلور البديل الذى يطرحونه. ومن ثم يضع الإستراتيجية التى توصل إلى الاستيلاء على السلطة.

فما هو واضح تماماً هو أن حل مشكلات الطبقات الشعبية يفترض تغيير النمط الاقتصادى فى سياق يفرض التصادم مع الرأسمالية التى فرضت النمط السائد. وبالتالى فإن حل هذه المشكلات يفترض تجاوز الرأسمالية حتماً،

وبالتالي فشل كل القوى الليبرالية عن الوصول إلى حل يوقف الصراع الطبقي القائم.

هذا أساس يفضي إلى التأكيد على أن الترابط بين الطبقات الشعبية والماركسية يبدو حتمياً. لكن من خلال مقدرة الماركسية على بلورة البرنامج المعبّر عن هذه الطبقات، ووضع السياسة التي تسهم في تطور الصراع، والآليات التي تفضي إلى انتصار حاسم للانتفاضة. هذا الانتصار الذي يعني استلام الطبقات الشعبية للسلطة، وليس إبعاد رئيس، أو تنحية "فاسدين". فهنا يتحقق المعنى العميق لشعار إسقاط النظام. حيث يتحقق إبدال الطبقات الشعبية بالطبقة المسيطرة، وتشرع الطبقات الشعبية في إعادة بناء الدولة والاقتصاد، والتوضّع الدولي.

إذن، لابد للماركسيين من إعادة صياغة الرؤية والبرنامج، ووضع الإستراتيجية التي توصل إلى الاستيلاء على السلطة. وهو الأمر الذي يعني البدء في بناء حزب ماركسي، يترابط مع العمال والفلاحين الفقراء، ويطوّر نضالهم من أجل ذلك.

الفصل الثانى :

إرهاب اليسار
أسباب الخوف من الإسلاميين
مشهد الإسلام السياسى من المعارضة إلى السلطة:
الخوف من فقاعة

أكثر ما يشغل الآن هو مشهد الإسلام السياسي، حيث ظهر وكأنه هو المستفيد من الثورات العربية من خلال وصوله إلى السلطة في كل من تونس ومصر، وحتى المغرب. فقد نجح فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وأصبح "يحكم" فى هذه الدول الثلاث. بالتالي هل نحن مقبلون على سيطرة إسلامية على البلدان العربية؟

هذا هو الهاجس الذى يسكن وعى قطاع كبير من اليساريين والعلمانيين، ويخيف "الأقليات الدينية"، ويُظهر "الغرب" أنه متخوّف منه. ولهذا يزداد التشكك بالثورات ذاتها، ويظهر التردد من دعم التغيير وتنتشر حالات من اليأس والاحباط فى قطاعات عديدة تخاف من سيطرة هؤلاء، وتتخوّف من "حكمهم الطويل" كما تظن. لهذا يظهر الأفق متشحاً بالسواد. فقد حكم الإسلاميون فى إيران منذ سنة ١٩٧٩ إلى الآن، وحكم البشير فى السودان منذ سنة ١٩٨٩ إلى الآن، وحماس حكمت فاستوطنت. وهو الأمر الذى يفضى إلى التأكيد بأن وصول الإسلاميين إلى السلطة يعطى "تأبيدها" لهم.

هذه صورة سوداوية بالتأكيد، وتنطلق من بعض التجارب السابقة، لكنها لا تنطلق من الواقع القائم، ولا من

الظروف الموضوعية التى سمحت بوصول هؤلاء إلى السلطة، وبالتالى من فهم مقدرتهم على الحكم أصلاً، أى مقدرتهم على قيادة السلطة والتصرف بـ "راحة" ودون منغصات، فى وضع "ثوري" كالذى بدأ منذ ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠ فى سيدى بوزيد فى تونس، وانتشر بسرعة كبيرة إلى مختلف البلدان العربية بشكل أو بآخر. فهل سيتمكنون من الحكم؟ وهل سيستطيعون "إعادة بناء" السلطة لكى يحكمون السيطرة عليها؟

هذه مسائل تحتاج إلى تحليل، وهى فى صلب فهم "المشهد الإسلامي"، الذى سيبدو كمشهد كاريكاتورى فى فاصل بين ثورتين أو أكثر.

مشهد الإسلام السياسى:

لماذا تحقق انتصار الإسلاميين فى الانتخابات بعد ثورات عاصفة؟

فالمعروف أن دورهم فى الثورات كان هامشياً، حيث لم يكن هناك وجود حقيقى لحركة النهضة فى تونس نتيجة القمع الذى تعرضت له خلال حكم زين العابدين بن على، ولم تقرر جماعة الإخوان المسلمين المشاركة فى الثورة إلا بعد أن ظهر كسرها لهيبة السلطة بعد خروج الملايين فى مختلف أنحاء

مصر، وظلت مشاركتها مترددة حيث فاوضت عمر سليمان في عز الثورة.

ما لا بد من ملاحظته هو أن الإسلام السياسي كان يظهر في العقدين الأخيرين خصوصاً كمعارض للنظم القائمة، وكـ "مقاوم" للدولة الصهيونية والسياسات الأميركية، وهذا ما أعطاه رمزية مهمة، فوسّع من قاعدته، وجعله يبدو قوة المعارضة الوحيدة أو الأساسية. وبالتالي أن يحصد التفاف القوى الأخرى حوله وقبولها كونه "القائد" للصراع ضد النظم. في الوقت الذي كان اليسار بأشكاله القومية والاشتراكية يتراجع، ويتلاشى، ويحمّل مسئوليات الفشل سواء في "النظم القومية" أو حتى في التجارب الاشتراكية. ويقبل هو دور المُعلي من أهمية و"نضالية" وحداثية الإسلاميين.

كما لعب الإسلاميون دوراً في استقطاب قطاعات مجتمعية من خلال أشكال "الاحسان" التي يمارسونها عبر الجمعيات الخيرية، وكان ترابطهم "التاريخي" مع المال النفطي يوفّر لهم دعماً كبيراً كان يستخدم في هذه المجالات. ولهذا بدا أن لهم قاعدة اجتماعية من فئات مفقرة، رغم أن قاعدتهم

الأساسية تشكلت من قطاعات تجارية "تقليدية"، ومن نخب من الفئات الوسطى تقليدية المنحى.

هذا وضع جعل لهم رمزية ما، حيث جرى اعتبارهم قوة المعارضة في مختلف البلدان العربية رغم وجود أحزاب أخرى، وأصبحوا محور التحالفات ومركزها. لكنهم حين بدأت الثورات بدوا بعيدين عنها، راشد الغنوشي دعم الثورة التونسية من بعيد، والإخوان المصريون رفضوا المشاركة في إضراب ٢٥ يناير/ ٢٠١١ الذي كان هو المفجر للثورة، وركّزوا على الإصلاح فقط. لكن بدا، بعيد سقوط كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك، أن من أسقطهم يتحالف مع هؤلاء الإسلاميين، الذين باتوا يعتبرون أنهم هم السلطة من لحظتها. وبدا أن تفاهماً قد تحقق بين "الانقلابيين" (قيادات الجيش) والإسلاميين، وأن إعادة إنتاج السلطة سوف يتحقق عبر دفع هؤلاء الأخيرين إلى واجهة السلطة، لكي يقال إن المعارضة قد استلمت السلطة بعد الثورة.

في الانتخابات كان الإسلاميون هم القوة المنظمة، والمدعومون من قبل أجهزة السلطة، البيروقراطية والإعلامية والأمنية. وهو ما أوجد شريحة اجتماعية ليست صغيرة تميل

إلى انتخابهم تأثراً في هذا "الجو السلطوي" الداعم. لكن الأهم ربما كان غياب الأحزاب القوية التي يمكن أن تشكّل عنصراً منافساً، ومن ثم ميل قطاع مهم من المشاركين في الثورة إلى دعمهم انطلاقاً من "تجريب" خطابهم الذي كان يقول إنهم يمتلكون حلولاً لمشكلات المجتمع والطبقات الاجتماعية المفقرة. وهذا ما جعل هذا القطاع من الشعب يعتقد أن عليه تجريب هؤلاء.

كل هذه العناصر لعبت الدور المهم في أن يحصد الإسلاميون العدد الأكبر من أعضاء البرلمان (وانتخابات الرئاسة في مصر). وأن يصبحوا هم السلطة "الجديدة".

هذا الأمر هو الذي أخاف، وأربك قطاعا كبيرا من اليسار والعلمانيين، والإعلام الغربي، ونشر المخاوف حول "السلطة المطلقة" التي يمكن ان تجعل الإسلاميين يحكمون "إلى الأبد" (حسب الشعار السوري)، ويتكرر المشهد الذي حدث في إيران والسودان. ومن ثم ندخل في "حقبة ظلامية" لعقود جديدة، ربما في شكل أقسى مما شهدناه في العقود السابقة.

هل يستقر حكم الإسلاميين ؟

إذا كان الظرف الموضوعي هو الذي فرض أن يصبح

الإسلاميون هم السلطة، سواء نتيجة غياب البدائل السياسية التي تعبّر عن الشعب، أو نتيجة كل التكتيكات التي اتبعت من أجل أن يكونوا هم "الشكل الجديد" للسلطة. فإن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل يمتلك الإسلاميون حلولاً لمجمل المشكلات التي فجّرت الثورات؟ أو هل يمكن لهم أن يحكموا دون تحقيق المطالب التي كانت في اساس الحراك الشعبي الذي فجّر الثورات، والتي لم يكونوا يطرحونها أصلاً؟

ما يبدو واضحاً هو أن الإسلاميين لا يمتلكون برنامجاً يتضمن حلولاً للمشكلات المجتمعية، وإذا كانوا معارضين للنظم السابقة فذلك لم ينتج عن اختلاف عميق معها في كثير من المسائل الجوهرية، وربما كان تخوّف النظم من ما كان يشاع عن دعم أميركي لإشراك هؤلاء في السلطة هو الشكل الأبرز للاختلاف الذي كان يظهر بينهم، رغم أن الإسلاميين دعموا الكثير من المواقف والقرارات الاقتصادية والسياسية لها. وإن التدقيق في "الصراعات العملية" يشير إلى ميل "رجال الأعمال الجدد" (أي المافيا المتشكلة حول عائلة الرئيس) إلى السيطرة الشاملة على الاقتصاد المحلي، وبالتالي تدمير كل الفئات الرأسمالية الأخرى أو "هضمها".

الأمر الذى جعل الصراع حتمياً بين الطرفين، كون القاعدة الأساسية للإسلاميين كانت من فئات تجارية "تقليدية" (أو حتى مافياوية، مثل شركات توظيف الأموال مثلاً).

فالأساس الاقتصادى الذى يطرحه الإسلاميون ينطلق من حرية التملك، ورفض المصادرة، كما ينطلق من التركيز على التجارة كون فيها "تسعة أعشار الربح" كما ادعى أبو حامد الغزالى. وليس ذلك غريباً عن منطقهم، حيث تشكّل ما عرف بـ "الإسلام السنى" بعيد بدء انهيار الإمبراطورية العربية الإسلامية، وتقوقع المدن التى باتت مراكز تجارية. ومن ثم تشكل كمعبّر عن هؤلاء. ولقد اتخذ طابعاً محافظاً تأسيساً على ذلك، وتمركز حول "الأحكام الأخلاقية". هذا ما بدأ مع الإمام أبو حامد الغزالى، ممتداً إلى ابن تيمية وابن القيم الجوزية، وصولاً إلى محمد بن عبد الوهاب وتبلور جماعة الإخوان المسلمين التى اعتمدت فى تشكلها على الوهابية كذلك.

لهذا وجدنا أن جماعة الإخوان المسلمين تدعم قرارات حسنى مبارك فيما يتعلق بإلغاء التأميم وتعميم الخصخصة، وكذلك القرارات التى صدرت بخصوص الأرض والمرت

بإعادة الأرض إلى الإقطاعيين القدامى وتشريد الفلاحين. وما عبرت عنه الجماعة بعد الثورة، وخصوصاً بعد سيطرتها على مجلسي الشعب والشوري، حيث أكد أكثر من مسئول فيها أن الجماعة لم تختلف مع حسني مبارك في سياسته الاقتصادية. وأيضاً هذا ما تردد على ألسنة قيادات في حركة النهضة التونسية، حيث جرى القول إن الحركة لم تختلف مع بن علي في سياسته الاقتصادية. ولهذا وجدنا السلطة الجديدة في البلدين، تونس ومصر، تمارس السياسات ذاتها في المجال الاقتصادي، مثل الاعتماد على قروض صندوق النقد الدولي، والسعي لتقديم "تسهيلات" لجلب "الاستثمارات الأجنبية". وكذلك رفض تحديد حد أدنى للأجور، أو إيجاد مداخل لحل أزمة البطالة، أو التفكير في تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية.

كما لم يظهر أنها تعمل على تأسيس دولة ديمقراطية حقيقة، حيث أخذت تمدُ السيطرة على مؤسسات الدولة، وتفرض سطوتها على الإعلام، وتعود لقمع الحراك الشعبي، وتشن هجوماً على الإضرابات تحت حجة رفض "المطالب الفئوية".

بمعنى أن "السلطة الجديدة" كرّست النمط الاقتصادى الذى تشكل فى العقود التالية للناصرية فى مصر، وعززت من السياسات الليبرالية في كل من مصر وتونس، وهو ما يمكن أن تفعله أنى نجحت في أن تكون هى "السلطة الجديدة". لهذا يمكن التأكيد على أنها لا تحمل حلولاً لمشكلات البطالة وتدنى الأجر وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية، كما لا يمكن ضمان أن تكون ديمقراطية، وأن تؤسس دولة مدنية ديمقراطية كما طالب الشعب في ثوراته، فقد عادت للكلام عن "الخلافة الإسلامية"، وأخذت توحى بضرورة "تطبيق الشريعة"، وتعمم بأن وصولها السلطة هو نتاج تحقق "وعد إلهي" سوف يقود إلى سيطرتها على "ديار المسلمين".

ما هو مهم هنا هو أن "مشروع النهضة" الذى طرحته لا يحمل حلولاً للمشكلات التى كانت فى أساس تفجّر الثورات: البطالة والأجر المتدني، وهى المطالب التى كانت فى أساس تفجّر الثورة التونسية، ومن جملة مطالب الثورة المصرية، وكل الثورات العربية. ولا فى تأسيس الدولة المدنية التى كانت هى الأخرى مطلباً واضحاً فى هذه الثورات. بالتالى هل يمكن أن يلوذ الشعب بالصمت معتبراً أن ثورته

قد فشلت أو سرقت، وأنه لم يجنِ سوى وصول الإسلاميين إلى السلطة؟

هذه النقطة تغيب عادة عن البحث، أو يعتبر أن فشل الثورة قد حصل. لكن هل يمكن للذين تمردوا بعد أن اصبحوا عاجزين عن تحمّل الوضع الذى يعيشونه أن يعودوا إلى قبول الوضع ذاته؟

الحراك المستمر يشير إلى أن الأمر مختلف، حيث إنه ليس من الممكن أن يجرى التراجع بعد أن أصبح الواقع ذاته لا يسمح بالعيش، وبعد أن امتلك هؤلاء الجرأة وتسيّس قطاع كبير من الشباب الذى كان منكفئاً أو منعزلاً. بمعنى أن سلطة الإسلاميين سوف تكون عرضة لاحتجاجات متتالية كبيرة، ربما تخفت قليلاً لكنها سرعان ما تعود بقوة، وبالتالى أن تكون هى ذاتها سلطة مهزوزة وضعيفة، ربما تحاول أن "تضرب بقوة" لكن دون مقدرة على الحسم، ودون مقدرة على ضبط الوضع الشعبى المتحرك. لهذا ستبقى سلطة ضعيفة وعرضة للانهيار والعجز عن الحكم.

الإسلاميون الآن في تجربة قاسية، هم ليسوا قادرين على الخروج منها منتصرين، لأنهم بالضبط لا يمتلكون الأساس

الذى يسمح بذلك، وهو الحلول لمشكلات مجتمعية كبيرة تراكمت طيلة عقود، ولوضع اقتصادى طبقي يفرض تغيير كلية النمط الاقتصادي، في حين أن رؤيتهم الاقتصادية لا تخرج عن تكرار السياسة الاقتصادية الليبرالية الدراجة، والتى كان تطبيقها منذ الانفتاح الاقتصادى الذى قام به أنور السادات في مصر، ومنذ قبول شروط صندوق النقد الدولى واعتماد الخصخصة والاتكاء على الديون، كان تطبيقها هو الذى فجّر هذه الثورات، بعد أن أوصل الشعب إلى حالة من التهميش شديدة القسوة. لهذا ستكون سلطة "فاشلة"، وستفضى سياساتها إلى عودة الغضب الشعبى. ولن يقف الدين حاجزاً أمام تصاعد هذا الغضب؛ لأن مقياس الشعب "عملي" وليس روحيا، ويتعلق بالحلول التى تقود إلى تجاوزه لوضعه الراهن، الذى بات لا يمتلك ترف التخلى عن النشاط من أجل تجاوزه.

ربما كان علي السياسة أن تفهم الآن أنها من صنع الشعب وليس من صنع النخب التى يمكن أن تتوه خلف تخوفات وتوهمات، وتقديرات ليست مبنية على فهم حقيقى للواقع، ولمعنى أن يثور الشعب. ليس من خوف من سلطة

أصولية قوية وطويلة، بل نحن فى لحظات تلاشى مشروع الإسلام السياسى.

عن رهاب النخب:

الخوف من الإسلاميين:

فى العقود الماضية انتشر الخوف من الإسلاميين الذين أصبحوا قوة حقيقية بعد أن أصبح "الإسلام السياسي" يعتبر قوة المعارضة الأساسية للنظم، لكن هذا الخوف تصاعد بعد الثورات في البلدان العربية. ويمكن القول إن حالة رهاب تتحكم في قطاعات "مدنية" من اليسار إلى العلمانيين. وتقود إلى تضبيط الصراع كصراع "مدني/ ديني".

ورغم كل "نقاط الضعف" التى ظهرت بعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة فى تونس ومصر (وحتى المغرب) من خلال الانتخاب، لازال الخوف يسيطر على هؤلاء. على العكس فقد تصاعد إلى حدّ القناعة بأن الإسلاميين يعملون على السيطرة الشاملة، وأنهم سوف يسيطرون لسنوات طوال؛ لهذا يشار إلى أن "الربيع العربى" قد انقلب إلى "خريف إسلامى"، الأمر الذى فرض الميل لتقليل الاهتمام بالحراك الشعبي، وحتى التشكيك فيه. وأيضاً الميل إلى

اعتبار أن الصراع "الأساسي" بات مع الإخوان المسلمين، وأن "الحلقة المركزية" (هذا المصطلح الذى عممته الماركسية السوفييتية) تتمثل فى مواجهتهم والتأكيد على أن الصراع الآن هو صراع بين دعاة الدولة المدنية ودعاة الدولة الدينية. وأن كل التحالفات يجب أن تنبنى على أساس هذا الاصطفاف.

هل من خوف من أن يسيطر الإسلاميون؟ أو أن يتحكموا بالسلطة لعقود؟

ربما كانت تجارب إيران مع سيطرة الخمينى ورجال الدين وتحكمهم فى السلطة منذ سنة ١٩٧٩، وسيطرة الإسلاميين على السلطة فى السودان واستمرارهم فيها منذ سنة ١٩٨٩، تؤسس لخوف عميق من تكرار هذه التجارب. طبعاً دون تلمس اختلاف الظروف المحلية والعالمية، وخصوصاً أن وصول هؤلاء إلى السلطة الآن مرتبط بالوضع الذى أوجدته الثورات، والذى بالضرورة سيرتبط بوضع الثورات ذاتها. فالثورات بدأت ولم تنته بعد، ولكى يستقر الوضع يجب تحقيق تغيير اقتصادى يقود إلى حل مشكلات قطاع كبير من الشعب فيما يتعلق بالعمل والأجر والتعليم

والصحة والخدمات، وأيضاً الدولة المدنية. ولهذا نقول إن الإسلاميين هم الآن أمام مأزق حاسم لا حل له، يتمثل فى أنهم لا يملكون الرؤية ولا المصلحة فيما يسمح بحل كل هذه المشكلات. لأن الحل اقتصادى ويقوم على تجاوز النمط الذى كرسته النظم السابقة كاقتصاد ريعى متحكم فيه من قبل فئة مافياوية عائلية، بينما يؤكد الإسلاميون على الاقتصاد الريعى عبر تكريس النشاط التجارى والخدمى والمالي، ورفض النشاط الصناعى والزراعي. إنهم ليبراليون فى زى إسلامي، وهم ليبراليون بالمعنى الذى تكرس فى إطار العولمة بالتجديد، أى كمافيا.

هذا الأمر يفرض بالضرورة ألا يستطيعوا امتصاص احتقان الشعب، وسيصبحون هم واجهة الصراع الطبقي، هم الفئة من الطبقة الرأسمالية التى يخوض الشعب الصراع ضدها بعد أن وصلت إلى السلطة.

إذن، لماذا الخوف من تسلط طويل الأمد؟

لماذا يخاف اليسار والعلمانيون من سلطة شمولية مستقرة؟

ربما يظهر واضحاً أن المنظور "الثقافى السياسي" هو

الذى يتحكم فى تحديد طبيعة الصراع، وانطلاقاً منه ينشأ الخوف (وحتى الرعب) من سيطرة الإسلاميين وسلطتهم. هذا المنظور يلمس واقع القوى ومنطقها ومطامحها ويؤسس رده على أساس ذلك دون تلمس إمكانية ذلك فى الواقع. فلا شك فى أن الإخوان المسلمين يعدون لسيطرة طويلة على السلطة، ويتوهمون أن "الوعد الإلهي" قد تحقق بـ "توريثهم الأرض وما عليها"، وأن عليهم إعداد "القوة ورباط الخيل" لكى لا تفلت منهم. وأن منطقهم يدفع لتأسيس "دولة دينية" وسلطة كهنوتية شمولية. وبالتالى أنهم يخططون لفرض سيطرتهم على أجهزة الدولة وتمكين أعضائهم منها. وأيضاً أنهم باتوا يُظهرون جوهر موقفهم "الفاشي" وإرادتهم فى السيطرة وفرض قيمهم على المجتمع. لكن السؤال الذى يجب أن يُطرح هو: هل بإمكانهم تحقيق ذلك؟

هذا سؤال ليس فى وارد النخب والأحزاب لأنهم ينطلقون من أن الإرادة الذاتية هى التى تنتصر بمعزل عما هو موضوعي، وأصلاً هى لا تتلمس ما هو موضوعى وتنطلق من إرادتها الذاتية. لهذا تصبح إرادة الإخوان فى السيطرة هى الأساس، ولأنها إرادة شديدة القوة، وتظهر اعتماداً على الميل

العنيف لديهم للسيطرة، يتصاعد الخوف منهم وكأن ما يعملون من أجله سوف يصبح حقيقة مطلقة. الأمر الذى ينتج كل هذا الخوف، ويدفع لتحديد سياسات خاطئة تقوم على التحالف مع كل من هو فى تضاد مع الإخوان. مما يجعل هذا التحالف بعيداً عن تناول المشكلات الواقعية والتمترس خلف صراع دولة دينية/ دولة مدنية. وبالتالى تجاهل كل مشكلات الشعب التى هي فى أساس الثورات، وفى أساس الصراع الذى سينشأ ضد الإسلاميين.

هذه المشكلات التى فرضت الثورات، والتى تحتاج إلى حل، هي ما يجعل مقدرة الإسلاميين على فرض سلطتهم مستحيلة، لأنهم لا يملكون حلاً لها، وبالتالى سوف يفرض استمرار الحراك وانقلاب المواقف الشعبية منهم، ومن ثم عجز السلطة كسلطة على فرض سيطرتها. الأمر الذى يقود إلى ضعفهم وتلاشى مقدرتهم على السيطرة. الإخوان وصلوا إلى السلطة فى لحظة ثورية ليس من الممكن توقفها قبل تحقيق تغيير يتضمن حل مشكلات الشعب، وهو الأمر الذى يعنى استمرار الثورة بالتحديد. ومن ثم الفشل الذريع لسلطة الإخوان وتلاشى قوتهم.

ولأن المنظور "الثقافى السياسي" هو الذى يحكم النخب والأحزاب نجدهم لا يرون هذا الواقع ولا يرون سوى قوة الإخوان وإرادتهم، لهذا نجدهم يسيرون خارج حركة الواقع، ويؤسسون معارك "فى الهواء"، وهى معارك تخدم الإخوان لأنها تنطلق من الأرضية ذاتها التى يؤسسون عليها، أى أرضية الصراع "الثقافى السياسي وليس من واقع الشعب، ومن الصراع الواقعى فى المجتمع.

بالتالى فإن كل نخبة منعزلة تنتج كل هذا الخوف من كل قوة تريد الوصول إلى السلطة لأنها تريد فرض هيمنتها. لهذا جرى الخوف الشديد من "عودة العسكر" فى مصر، والآن يجرى الخوف الشديد من سلطة الإخوان. وهو ما يجعل النخب تطلق كل هذا الهذيان الذى يُظهر الرعب الذى ينتجه انعزالها. إنها فى قوقعة "ثقافية سياسية" ضيقة.

الإسلامفوبيا أو الخوف من الإسلاميين:

التخويف من شيء هو غير تقديم ما يتجاوز هذا الشيء ويمثل بديلاً له. ورفض الشيء هو غير تحديد ما يجعل هذا الرفض متضمناً فيه، بمعنى أنه متضمن عبر البديل بالتحديد.

بمعنى أن التخوّف والخوف من الإسلاميين الآن، الذى نتج عن سيطرتهم على السلطة في عدد من البلدان العربية (تونس ومصر والمغرب)، فرض أن تتجه النخب إلى التصرف برعب من "غول" يسيطر ويهيمن ويتمكن. ولقد بات الخطاب الذى تطرحه محشواً بحالة رعب. ولهذا بات يحمل شحنة الرفض بأقصى طاقتها، و"الصياح" خوفاً من هذا "الغول". وبالتالى التصرف بعشوائية لـ "تجميع" كل القوى المضادة لهم. فى هذا الوضع لا تعود هناك أسس ومقاييس، لا طبقية ولا سياسية ولا قيمية أو أخلاقية، سوى مقياس "العداء" للإسلاميين.

رعب غريزى يظهر، من أصولية تفرض سلطة شمولية، ليس فى المستوى السياسى فقط ككل النظم الاستبدادية، بل فى المستوى القيمي/ الأخلاقي الذى يجعل الشمولية والاستبداد يطالان حتى خصوصيات كل فرد.

والنقد هنا لا يطال السياسة التى يمكن أن يتبعها الإسلاميون حال وصولهم السلطة، فهم قوى تسعى حقيقة إلى الهيمنة الشاملة، وتوسيع الاستبداد ليصل إلى ما هو فردي/ خاص. ولقد أظهرت تجارب إيران، ثم السودان، هذا

الطابع الشمولي، وكذلك الآثار التى تتركها فى المجتمع. رغم أن كل ذلك لا يمنع نهوض الشعب ضد هذا النمط من النظم، كما ظهر فى إيران، وما يمكن أن يظهر فى الفترة القادمة بعد توسع الانهيار الاقتصادى والوضع المعيشى للشعب (كما حدث فعلاً). لكن الأمر هنا يفرض البحث فى الأسباب التى فرضت وصول هؤلاء إلى السلطة، ولماذا استمرت هذه النظم كل هذه السنوات؟ وأيضاً يفرض ملاحظة أن الآثار الاستبدادية، فيما عدا المستوى الشخصي، لم تختلف عن نظم التحرر عموماً (مع اختلاف ما تحقق فى مستويات أخرى، منها التطور الاقتصادي). بالتالى هل يمكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تسيطر الآن كما سيطر الخمينى فى إيران بعد الثورة الإيرانية التى حدثت سنة ١٩٧٨/ ١٩٧٩؟ أو كما سيطر الإسلاميون فى السودان بعد انقلاب سنة ١٩٨٩؟

هنا لا بد من دراسة الفروقات الواقعية محلياً وعالمياً. ولا شك فى أن الخوف المغالي فيه هو نتاج ملاحظة فعل الإسلاميين فى تجارب أخرى مثل إيران والسودان. لكنه أيضاً نتاج الشعور بإمكانية المس بـ "الحرية الشخصية"

للنخب، والعداء الأشد للأحزاب "الحديثة"، أى تلك التى تطرح مفاهيم "ما بعد إسلامية" هى نتاج التطور الرأسمالى. ونقصد الأفكار الديمقراطية والقومية والاشتراكية، التى هى فى جوهرها فى تضاد مع البنى التقليدية التى تمثلها الأصولية الإسلامية، وعبّرت عن مرحلة تتجاوز واقع هذه الأصولية لتأسيس واقع جديد حداثي. بالتالى يختلط هنا، ما هو شخصى مع ما هو فكرى/ أيديولوجى، وما هو سياسى/ ديمقراطى.

المشكلة أن كل ذلك ينتج "فوبيا" من الإسلاميين، ومن سيطرتهم على السلطة. وهذه "الفوبيا" تقود إلى تكتيك خاطئ يعزز قوة الإسلاميين ولا يضعفهم. فخطاب التخويف والترعيب من سيطرة الإسلاميين يظهر هؤلاء فى وضع "القوة الماحقة". الأمر الذى يعزز من "شعبيتهم"، حتى وإنْ نتج ذلك عن الخوف العام الذى يعممه هذا الخطاب منهم. لكن الأهم هو أنه خطاب "سلبي"، والسلب حسب اللغة توكيد، أى "تعزيز قوة"، لأن ذلك السلب يفتقد "البديل". فالتخويف دون خيار آخر يمكن أن يعزز من قوة هؤلاء نتيجة الضجة التى تثار حولهم على شكل "فقاعات" لا تحمل ما يجعل السامع يرى أن

خياراً آخر هو ممكن. وفى الغالب يتحقق ذلك خارج سياق "الصراع الواقعي" المتعلق بمشكلات الشعب. حيث إن الشعب لا يرفض قوة لأنها إسلامية أو شيوعية لذاتها، أى لأنها كذلك، بل يرفض أو يؤيد القوة التى يتلمس أنها تحمل حلاً للمشكلات التى يعيشها كل فرد فيه. فالعاطل عن العمل، أو الذى لا يكفيه الأجر الذى يتحصله، لا يدعم قوة إلا "متوهماً" أنها تحمل حلاً لوضعه هذا.

ما هو إشكالى فى نظر النخب المتخوفة من ظاهرة السيطرة الأصولية (أو الإخوانية) على النظم، هو أنها تنطلق من منظور "ثقافوي"، أى من منظور "الدين" (أوالوعى المجتمعي)، الذى يؤدى إلى لحظ "التوافق" بين الخطاب الإسلاموى لدى القوى الأصولية، والثقافة الشعبية التى هى "ثقافة دينية"، فيجرى التقرير بأن هذا "التوافق" يسمح "حتماً" بأن تستقطب تلك القوى الشعب. وبهذا يحمّل الشعب على رصيد تلك القوى، وتستشعر هذه النخب "الخطر القادم" عبر "الاكتساح" الذى سوف تحققه. ومن ثم تقرّ هى بـ "نخبويتها" وانعزالها، واغترابها عن الشعب، لأنها وفق هذه الرؤية تكون خارج الشعب بـ "ثقافتها" و"أفكارها". وهى فعلاً كذلك، لأنها

لا ترى سـوى "الوعي" ولا ترى الواقع ككل، الذى هو بالأساس بشر يريدون الحياة قبل أن تكون لديهم القدرة على "الوعي" و"التدين".

لهذا ترى أنها "أقلية" منعزلة فى هذا البحر من "المتدينين" الذين هم "قاعدة" القوى الأصولية. وهذا الأمر يفرض عليها "التعلّق" و"التعربش" بكل من يخالف أو يتناقض مع تلك القوى، بغض النظر عن أى موقف آخر، وبتجاهل لسياسات ومواقف ورؤى تطرحها. وأيضاً لا تجد سوى خطاب التخويف الذى يصبح هو "البرنامج السياسي". وكل ذلك يعزز انعزالها، ويكرّس القطيعة مع الشعب. ويجعل اليسار الخائف ملحقاً بالقوى الليبرالية.

إذن المنظور الثقافوى لا يقود إلى فهم ما يجرى بل يعزز الخوف، ويصعّد من التخويف من قوة الإسلاميين. وهو خاطئ لأن محاكمة الشعب لا تُبنى عليه، وليس فقط محاكمة الماركسى القويم. ولقد ظهر خلال العقود الماضية أن قوة الإسلاميين لم تستمد من "الدين فى ذاته" بل جاءت نتيجة صراعات سياسية كانت توحى بأنهم "فى صف الشعب". سواء تعلق الأمر هنا فى صراعهم مع النظم، أو تعلق الأمر

في "صراعهم" مع الإمبريالية. وصراعهم مع النظم، الذى نتج لدى الإخـوان المسلمين عن التنافس بين فـئـات تجـاريـــة مـاليــة تقليدية وأخــرى "مـا بعـد حـداثيــة" (أو مـافيـاوية بالتحديد) هى مـا كـان يسمى "رجـال الأعمـال الجـدد" الذين كـانوا هـم السلطة. لكن قطاعـات من الشـعب دعـمت الإخـوان لأنهـا ضـد النظم، وتريد التحـرّك فى مـواجـهتـهـا. فى كل ذلك ليس من "دين" أو "عقيدة" بل "حياة دنيا". وهى المعادلة التى لم تفهمـها النخب، ولم يفهمـها حتى اليسـار الذى من المفترض أنه ينطلق من "التـحليل المادى الطبـقي" أو مـن "التـحليل الاقتصادي"، وفق ما هو فى أساس الماركسية.

هذا الأفق، وحده مـا يعالـج "رهـاب" النخب، لأنه يفتح على صـراع "دنيـوي" يمكن أن يـخـاض دون مـسـبق يضـغط على الذهن فيفـجّر حالة الرعب التى نشـأت. بل يجعل الأمر يتعلق بـ "تنافس" فى الخيارات. أى يجعل الأمر ينحى منحى تبلور الأفكار التى تعبّر عن مشكلات الشعب، والتى تؤسس لطريق كي يتجـاوزها. هنا يجرى الانتقال من "السلب" الذى يخص الرفض والهلع من "العدو" إلى "الايجـاب" الذي يتعلق بتقديم بديل يتضمن حل مشكلات الشعب. ومن التقوقع والقعود فى

"التكايا" إلى الانخراط فى وسط الشعب للدفاع عنه، ومساندته لتحقيق مطالبه، وتوضيح المسار الذى يمكن أن يفضى إلى حل كل مشكلاته. وهنا يجب الانطلاق من واقع الشعب الملموس، وتحديد مشكلاته الحقيقية، وبالتالى طرح الحلول لهذه المشكلات.

انطلاقاً من ذلك يمكن مواجهة الإسلاميين، ليس فى المستوى العقيدى (الذى يجب أن يبقى خارج الصراع) بل فى المستوى المتعلق بكونهم حزبا يحمل مصالح طبقية مناهضة لمصالح الشعب. وفى سياق تقديم البديل الذى يتضمن حلاً لمشكلات الشعب. إن الخوف والتخويف من قوة الإسلاميين يزيدهم قوة، عدا عن أنه خاطئ. وتوقع مقدرتهم على الهيمنة خاطئ كذلك. بالتالى فإن المشكلة تكمن فى النخب ذاتها، لهذا لا بد من أن يتجاوزها المد الثورى الجارف.

لماذا يسيطر الإسلاميون؟ لكن أين اليسار؟

السؤال الذى بات يطرح بعد «انتصار» الثورات فى تونس ومصر، والولوج فى مسار الانتخابات، ومن ثم النتائج التى ظهرت، وأوضحت سيطرة الإخوان المسلمين على النظم «الجديدة»، هو: ما الفائدة من الثورات إذا كانت تفضى إلى

سيطرة الإسلاميين؟ أو السؤال: لماذا سيطر الإسلاميون على النظم «الجديدة؟» لكن الأخطر هو المواقف التى باتت تُبنى على هذه النتائج، حيث يجرى الاستنكاف عن المشاركة فى الثورات، أو رفض دعمها، وحتى التشكيك فيها. كل هذه الأسئلة هى أسئلة «مراقب»، وليست أسئلة ثوري. هى كذلك لأن الثورى لا يمكنه إلا أن يكون مع الشعب حين يثور مهما كانت النتائج. وهو يحاول فهم لماذا تسير الأمور فى هذا المسار بالتحديد، بدل أن يعتبر أن المسألة بسيطة إلى حدّ التعامل مع منطق مقدمة/ نتيجة، وهو المنطق الذهنى الذى ينطلق من المراقبة وليس من الغوص فى عمق الواقع لفهمه.

فالسؤال لماذا تسير الأمور فى هذا المسار الذى يفرض ملاحظة أن الشعب يثور عفوياً دون حزب أو قيادة. وأن واقعه المزرى هو الذى فرض ذلك وليس أى تحريض من أى جهة كانت. ومن ثم فإن واقع الأحزاب والقوى يشير إلى أن العقود الماضية قد أظهرت تراجع وضع اليسار والقوميين وانهيار مشاريعهم، و «موت» أحزابهم عبر تكلسها وتقوقعها بعيداً عن الشعب، وبالتالى عجزها عن فهم واقع الشعب. بينما تطور دور الإخوان المسلمين ومجمل الإسلاميين

خصوصاً وقد ظهر أنهم «يرثون شعارات اليسار» في مواجهة النظم والإمبريالية الأميركية والدولة الصهيونية. لهذا باتوا قوة فعلية، ولها رمزية معينة، لتظهر كبديل للنظم. وهنا يمكن الإشارة إلى أن اليسار الذى يرتعب الآن من سيطرة الإسلاميين لطالما نفخ بهم وتحالف معهم من موقع ذيلي، وعمل على إقناع الشعب بأنهم «قوة معادية للإمبريالية والصهيونية» ومناهضة للنظم، وأنهم تطوروا و «تحدثوا»، الأمر الذى كان يعزز من شعبيتهم.

ولم يثبت الليبراليون مقدرة، وأصلاً وُضعوا فى صف «الغرب»، وقد تمركز نقدهم لها على مسألة الحريات فقط بينما كانت الليبرالية التى عممتها النظم تنخر فى عظم الشعب. وسارت النخب الليبرالية واليسارية المتلبرلة فى مسار المطالبة بالديموقراطية والحريات، بينما كان الاحتقان يتراكم فى روح الشعب.

هذا الأمر كان يُظهر بحساب بسيط أن من سيأتى إلى السلطة هم الإسلاميون. فهم القوة التى ظهر أنها ضد النظم، أو أن النظم تعاديها... خصوصاً أن منطقهم الاقتصادى كان يتوافق مع منطق الطبقة المسيطرة، التى

باتت تدعم وصولهم إلى السلطة، وإنْ من منظور تكتيكي. ولهذا أصبحوا هم السلطة الجديدة. ولا شك في أن سوء فهم طبيعة الثورات كان يفضي إلى اعتبار أن ما حصل قد أنهى المد الثوري وأسّس لسلطة استبدادية أصولية ستستمر عقوداً. بمعنى أن سوء الفهم هذا لم يسمح بتلمس حدود مقدرة الإسلاميين من جهة، وبأن الشعب لم يثر لأنه ضد شخص الرئيس، بل لأنه لم يعد يستطيع العيش أساساً، في ظل النمط الاقتصادي والتكوين المجتمعي الذي تشكل في ظل ذاك الرئيس، وأن هذا الواقع هو الذي يحتاج إلى تغيير قبل الحرية والديموقراطية (دون أن يعني ذلك نفياً لهما، بل بتضمينهما كل مشروع تغييري).

لهذا يحسن تفسير ما يجري انطلاقاً من فهم موازين القوى التي تحكم الأحزاب السياسية المعارضة من جهة، ومن جهة أخرى مساومة الطبقة المسيطرة التي فرضت من أجل بقائها القبول بحكم الإسلاميين. وهذا ما حدث في تونس ومصر، لكنه فشل إلى حد ما في ليبيا نتيجة وضع ليبيا المختلف.

لهذا، فإن الأحلام التي نحملها سواء تعلقت

بالديمقراطية أو العدالة لن تتحقق الآن، أى بعد سقوط النظام، لأن هذه الأحلام تحتاج الى قوى تحملها هى غير موجودة. وهو الأمر الذى يفرض البحث العميق فى اسباب فشل اليسار وهامشيته، ومن ثم عجزه عن توقع الثورات، وبالتالى ضعف مشاركته فيها. هذا هو الأمر الأهم بدل «العتب» على الثورات أو تكديس الاتهامات لها. فالشعب ثار فى لحظة كان يجب أن تكون متوقعة لدى أى ثورى، وأن يكون قد أعدّ ما يجب فعله من أجل انتصارها. لكن اليسار كان قد ضاع فى متاهات الديموقراطية والليبرالية أو حلّق فى سماوات معاداة الإمبريالية.

لكن ذلك لا يعنى أن الثورة سرقت. الثورة لن تسرق وستبقى مستمرة، لكن ما يمكن الآن هو إسقاط النظام فقط، وربما تغيير الأشخاص لأن واقع الثورة الحالية لا يعطى أكثر من ذلك، بالضبط نتيجة غياب القوى التى تعبر عن الشعب. لكن هذه خطوة مهمة لكي تضعف السلطة ويتفكك طابعها الاستبدادى الشمولي، ولكى ينفتح الأفق لتبلور سياسى ثورى جديد يكمل الثورة. بمعنى أن الثوريين سيولدون فى الثورة، والشعب سيطوّر القوى التى ستحمل البديل وتفرضه.

مشهد الإسلام السياسي بعد مصر:
فشل الإخوان ونهاية حلم الخلافة:

حين وصلت حركة النهضة إلى الحكم في تونس، وسيطر الإخوان المسلمون على مجلسي الشعب والشورى، ومن ثم على الرئاسة في مصر، نشأ تصوران موهومان ومتناقضان، الأول "إسلامي"، أي من قلب الإسلام السياسي، ومن جماعة الإخوان المسلمين يعتقد أن زمن الخلافة الإسلامية قد حان، وأن "الوعد الإلهي" يتحقق، وبالتالي فإن القادم يشي بسيطرة شاملة لهم من المغرب إلى المشرق، لكي يقيموا دولة الخلافة و"عاصمتها القدس" كما أشار صفوت حجازي ذات مرة. والثاني "علماني" او "يساري" ينطلق من ان الزحف الفاشي قد بدأ، وأن المنطقة مقبلة على سيطرة مديدة للإسلاميين، ربما تستمر عقوداً. مما جعلهم يعيشون حالات هلع حقيقية.

في الحالين، ما هو واضح هو أن الصورة التي تبلورت أوحت بأن الجماعة منتصرة وستحكم إلى زمن مديد. بالتالي كان التقدير متوافقاً بين الطرفين المتناقضين. هذه ليست غرابة، بل ربما نتاج التوافق في "منطق التفكير"، الذي ينحكم للمنطق الصوري، الذي يتلمس ما يحدث دون فهم قاعه أو

معرفة جذوره وأسبابه. لهذا يكون لدى الإسلاميين نتيجة "وعد إلهي"، ولدى اليسار "مصيبة حلّت من السماء". والنتيجة هي الفرح من طرف، والخوف من الطرف الآخر، وهنا يظهر تناقضهما. لكنهما يتوافقان على تضخيم الحالة، وعلى دفعها نحو المطلق. لنكون إزاء بالون ضخم يملأ الأبصار.

الآن وقد سقط حكم الإخوان المسلمين في مصر بزحف مليوني لم يحصل ضد حسني مبارك، ماذا سيقول هذا وذاك؟

تبيّن أن المسألة أبسط من أن تخيف أو أن يجرى التعلّق بها. وأن الأمر كان زوغان نظر ليس أكثر. فالشعب الذى أتى بالإخوان لم ينتظر السنوات الأربع التى يحددها الدستور لكى يغيّرهم، بل زحف إلى الشوارع لكى يسقطهم. الملايين التى ملأت الشوارع كانت تحمل غـــلاً لم يظهر ضد حسنى مبـــارك، وهذا ما يحتـــاج إلى تفسير، حيث إن الشعب الذى ملأ الشوارع ليس ملحداً ولا علمانياً بل متديناً فى غالبيته. مصر التى يتسم الشعب فيها بالميل إلى التدين، وهذا ما كان يخيف العلمانيين واليساريين، حيث اعتقدوا أن سطوة الإسلام السياسي سوف تركب على تدين الشعب، وأن خطاب الإخوان المسلمين سوف يكون حاسماً فى استقطاب ملايين المصريين.

هذه الفكرة سقطت ببساطة، لأن ملايين المصريين هم الذين زحفوا بقوة وعنفوان من أجل إسقاط الإخوان، أكثر من ذلك كان واضحاً أن ميل الإخوان لفرض سلطة "دينية" كان من الأسباب التى حركت كل هذه الملايين. لهذا قلت إن هؤلاء يمتلكون غلاً وليس حقداً فقط. حيث أوحت لهم سلطة الإخوان بأنها قادمة من القرون الوسطى، سواء من حيث المقدرة على الحكم، أو من حيث الخطاب، أو من حيث الميل السريع للنهب وفرض سيطرة مافيا أصولية محل مافيا حسنى مبارك خبروها منذ أن تشكلت البنوك الإسلامية فى السبعينات والتى نهبتهم. بالتالى صورة حكم طالبانى فى بلد تمتلك تاريخاً طويلاً من الحضارة.

هذا لافت في ردة فعل الشعب، لافت أنه وقف مرتعباً من سلطة قروسطية تجاهد من أجل "التمكين".

لكن بالأساس لم يلمس الشعب، العاطل عن العمل والمفقر والمهمش، أن تحسناً قد طرأ على وضعه، خصوصاً أن من انتخب الإخوان انتخبهم لأنهم يقولون إن "الإسلام هو الحل"، وأنهم يمتلكون حلولاً لمشكلات الشعب. وبالتالى اكتشف أنهم يزيدون الوضع سوءاً، حيث لم ترتفع الأجور بينما ارتفعت

الأسعار، ولم يتحقق تحسن في مشكلة البطالة، والتعليم والثقافة باتا يزدادان انهياراً. فالسياسة الاقتصادية ظلت كما هي، بل نفّذ الإخوان سياسات لم يستطعها حسنى مبارك، ومشوا فى طريق "بيع مصر"، خصوصاً قناة السويس والسد العالي. ومن ثم يمارسون كتاجر قروسطى يهمه النهب.

الشعب تمرّد على "أبو الهول" (حسنى مبارك) لأنه لم يعد يستطيع تحمّل الوضع الذى هو فيه، الوضع المعيشى أولاً وأساساً، فكيف يمكن ألا يتمرّد على سلطة وعدت ولم تحقق شيئاً. كل النقد هنا ينطلق من أن الإخوان لم يعطوا فرصة كافية، لكن هل يمكن إقناع جائع بأن ينتظر سنوات على أمل أن يتجاوز وضعه؟ المسألة هنا، فالوضع الثورى لا يسمح بانتظار حلول، بل إن كل من يصل إلى السلطة عليه أن يقدم حلاً مباشراً، للعاطلين عن العمل ولانخفاض الأجور، ولانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية. هذه مسائل لم يعد ممكناً انتظار الزمن من أجل تحقيقها. هى النقطة الأولى فى جدول أى سلطة جديدة وإلا ستكون هناك ثورة جديدة. الشعب تمرّد ولن يعود خالى الوفاض. ولقد كسر حاجز الخوف، بالتالى لن يهمد قبل ان يحقق ما يريد.

هذه هى المعادلة التى اسقطت "حكم المرشد" و"دولة الخلافة". وستسقط كل من يتصدر السلطة دون أن يحقق للشعب مطالبه، وربما سيظهر الآن سقوط "الليبراليين" الذين سيبدون البديل الممكن.

طبعاً الصورة في مصر أعقد من ذلك، حيث إن ميل الإخوان للسطو على الدولة عبر سياسة "التمكين" (التى تعنى الهيمنة على كل مفاصل السلطة) كان يؤدى إلى نشوء تناقض مع بيروقراطية عريقة لا ينقصها اللؤم ولا الحنكة، وجيش قيادته هي جزء من طبقة مسيطرة تتحكم باقتصاد البلد. وكان يرى أن أفضل إستراتيجية لمواجهة ثورة الشعب هى الاتيان برئيس منسجم معها، ومن داخلها، لكن الضغط الأميركى فرض إنجاح مرسى بدل شفيق. وكان يتحسس سياسة الإخوان الهادفة إلى السيطرة، والتى ستطال مصالح كثيرة. بالتالى كان الإخوان فى مواجهة مع الشعب لأنهم لا يملكون حلولاً لمشكلاته، وكان الصراع الاجتماعى يتصاعد خلال السنة الأخيرة، وصل إلى حد اقتحام الاتحادية. وأيضاً فى مواجهة مع البيروقراطية الحاكمة (ومنها قيادة الجيش) نتيجة الميل لتهميش سلطتها، وفرض سلطة إخوانية كاملة.

لهذا فإن ما أخاف الشعب (أى ما اسمى الأخونة) حرّك مشاعر الخوف لدى البيروقراطية. وأصبح الإخوان بين نارين حاميتين، لهذا كان أمراً "طبيعياً" أن يطردوا من السلطة. هل هذه ثورة أو انقلاب؟ من يركز الانتباه على دور الجيش يصل إلى أن ما حدث هو انقلاب، ومن يلمس دور الشعب يؤكد على أن ما جرى هو ثورة حدث فيها ما حدث مع حسنى مبارك، أى تدخل الجيش لحسم الأمر لكى ينهى كل النظام وليس فقط الرئيس أو الحزب الحاكم. بالتالى هى ثورة انتظرت دور الجيش، وكأن تجربة المجلس العسكرى قد نسيت، أو كأنه محكوم على مصر أن تجد مخرجها بالجيش.

هذا الأمر هو ما يهرب من تناوله اليسار الذى ارتعب من سلطة الإخوان، وظن أنها سوف تتأبد. فسبب سلطة الإخوان هو غياب البديل الذى يعبّر عن مطالب الشعب، فى وضع لن يستقر الوضع قبل تحقيق مطالب الشعب تلك.

مـــا أثر ذلك على الإســلام الســيــاسى فى المنطقة ؟

فى مصر يرقد المرشد العام لمجمل الجماعة، ونهاية حكم الإخوان فى مصر تعنى نهاية حلم الخلافة. ليس لأن الجماعة

سقطت فى مصر بل لأنها لا تمتلك حلولاً لمشكلات راهنة ومستعصية للشعب، كما توضّح فى مصر، ويتوضح فى تونس. الجماعة لا تمتلك حلولاً بل تكرر النمط الاقتصادى القائم، والذى أوصل إلى الثورات، وأوجد كل هذا التمرّد لدى الشعب. وظهر أنها تذكّر بقرون خلت لقطاع كبير من الشعب يعتقد أننا بتنا بعيدين عنه، وأنه لا يناسب وضعنا الراهن.

هذا الأمر سوف يدفع للإطاحة بحركة النهضة فى تونس، وبحركة حماس فى غزة (وفى سورية يبدو أن دور الإخوان قد انتهى)، ويهمش كل الأصوليين فى المنطقة.

بالتالى لحظة المجد انتهت، وقمة الغرور أودت بالجماعة، والشعب لازال يقاتل من أجل تحقيق التغيير الذى يحل مشكلاته. والعسكر لازالوا يلعبون اللعبة ذاتها.

الفصل الثالث :

كيف تنتصر الثورات؟

اليأس من الربيع العربى

حالة إحباط تطال النخب من نتائج "الربيع العربي". هذا هو الوضع الآن، حيث يبدو أن هناك من كان يعتقد أنه يمكن أن نزيل نظما حكمت لعقود، وتمكنت، وأسست قوى أمنية هائلة القوة، بـ"ضربة قاضية"، ومن الجولة الأولى. وخصوصاً دون أحزاب تعرف ماذا يجب أن يتحقق؟ وكيف يجب أن تسير الأمور؟ ودون فعل النخب تلك ذاتها، التي ظلت على الهامش تنتظر من يحقق لها الحرية والديمقراطية، ولا تفعل هي سوى "الكلام"، وتمثّل دور المراقب والحكم في لعبة هي خارجها.

الآن، تنهال علينا بكم هائل من اليأس والإحباط، وتسطّر المقالات "الحزينة"، أو "المُدينة". فقد خسرت الجولة الأولى بجدارة قلّ نظيرها، وعاشت حالة رعب من "غول" استحوذ على السلطة بعد الثورات، رعب جعلها تفقد كل قدراتها لتعلن الاستسلام لأول دكتاتور يظهر في الميدان. فقد تفاجأت بأن نتيجة الانتخابات التي تلت الثورات قد أتت بالإسلاميين إلى السلطة – وهي التي مجدتهم طويلاً– كونهم باتوا "حداثيين" و"ديمقراطيين" و"معادين للإمبريالية" و"سيحررون فلسطين". ليبدو أن كل هذا التمجيد هو الأوهام التي أنشأتها هي لكي

تتكيف مع "قوة صاعدة"، شعرت أنها أزالتها بعد انهيار الحلم القومي واليساري، ومن ثم شعرت بعد أن وصلت هذه القوى إلى السلطة أنها ستبلعها، لتعيد حالة الرعب التي نشأت عن اجتثاثها التي حدثت بعد سنوات الثمانينات. دون أن تعلم لماذا حدث ذلك.

هذا الأمر جعلها تقلب كل مواقفها، ولتحوّل حالة "الفرح" التي اجتاحتها مع أول خطوة في إسقاط النظم بعد هروب بن علي، إلى حالة كآبة جعلتها ترى في ما جرى "مؤامرة". وبالتالي أن تعود للحنين إلى الاستقرار والأمن والهدوء والسكينة في وضعها السابق، الذي كانت تبدو أنها ترفضه وتريد التخلص منه نحو تأسيس نظم ديمقراطية تتيح لها "الكلام" دون سجن. هنا بالضبط باتت تفضّل الماضي على المستقبل، وتقبل إعادة إنتاج النظام القديم الذي كانت تعتقد أنها تقاتل من أجل تغييره، وفرحت حين فرضت ثورة الشعب ترحيل الرؤساء. وبالتالي باتت تريد الاستقرار حتى وإنْ تحقق ذلك في ظل دكتاتور. كما أصبحت ترى في حركات الاحتجاج "مطالب فئوية" يجب أن تتوقف. وترى في حراك الشعب، الذي مجدته سابقاً، فوضى وتدخلات "خارجية". لقد

اصطفت مع الطبقة المسيطرة إذن، ووافقت على اختيارها كذلك.

لقد دفنت الثورات، وبات الربيع الذى بشّرت به خريفاً تكيل عليه الشتائم. ولا شك فى أن فهم ما جرى على أنه ربيع ربما كان يقود إلى هذه النتيجة، حيث إن فى ذلك استعارة لما حدث فى بلدان أوروبا الشرقية وروسيا، حيث كانت الديمقراطية هى الضرورة. لهذا كان هو "حلمها" أن تتحقق الديمقراطية فقط وبالتحديد متجاهلة مطالب الشعب، الشعب الذى صنع الثورة، ولازال مستمراً. إن وصول الإسلاميين إلى الحكم جعلها تقبل تأخير الديمقراطية لعقود ريثما يفرز الوضع ما يتجاوز هؤلاء، وينتج ديمقراطية "حسب المقاس".

لكن الأمر لا يتعلق بـ "ربيع" بل بثورات بكل معنى الكلمة، قامت ليس انطلاقاً من الأوهام حول الديمقراطية بل من حالة الجوع والتهميش التى يعيشها قطاع كبير من الشعب. لهذا ليس من الممكن اعتبار أنها انتهت، أو يمكن أن تنتهى دون تحقيق كل المطالب التى حرّكت الشعب. نحن فى حراك مستمر رغماً عن عنف النظم، ويأس النخب، فالشعب المفقر ليس لديه ترف السكون واليأس.

الكفر بالثورات العربية :

وبعد الفرح الشديد بنشوب الثورات في تونس ومصر خصوصاً، وتخيل واقع عربي جديد انطلاقاً من تصورات لم تكن نتاج فهم الواقع، والتي كانت تنتج عن اليأس من أن "يتحرك الشعب"، انقلب الأمر إلى اعتبار أن ما جرى "مؤامرة" أو أن الثورات قادت إلى وضع أسوأ. هذا الأمر نشأ بعد نجاح الإسلاميين في الانتخابات في تونس ومصر، حيث بدا أن الإسلام السياسي أخذ في السيطرة الشاملة.

البعض قال بفشل الثورات، وآخرون انطلقوا من أن ما جرى كان مخططاً "إمبريالياً أميركياً"، حيث دفعت أميركا الشعوب للثورة من أجل تغيير النظم، نظمها التابعة لها، وكأن الثورات كانت الخيار الوحيد لتغيير هذه النظم. بالتالي يُعزى نجاح الإسلاميين إلى "الدور الأميركي"، وأنا لست ممن يتجاهل الدور الأميركي في التوافق على إشراك الإسلاميين في السلطة، لكن كل نظرة واقعية للواضع قبل الثورات كانت تؤشّر بأن هؤلاء هم "قوة المعارضة الأقوى"، بالتالي كان طبيعياً أن يكونوا في السلطة بُعَيد الثورات وفي سياق ترتيب انتخابات سريعة ومتحيزة لهم، وفي ظل غياب أي بديل آخر،

لا ليبرالي ولا يساري، خصوصاً أن الثورات لم تسقط النظام بل أزاحت رأسه عبر دور من قوى فيه كانت تعمل على الالتفاف على الثورة (تنفيس الثورة بتوهم انتصار، وإعادة ترتيب السلطة على أساس المصالح ذاتها).

السؤال الأساسي هنا هو، كيف أصبح هؤلاء هم قوة المعارضة الأساسية لكي يستطيعوا أن "يقطفوا ثمار الثورة"؟ لاشك في أن انهيار القوى القومية واليسارية، ومجمل التجربة القومية والاشتراكية كان يفتح الباب لـ "ملء الفراغ"، الذى تحقق عبر تضخيم أدوار، قامت به "الإمبريالية" لأسباب واضحة، لكن الذى يجب أن لا يجرى القفز عنه هو أن كل "الممانعين والمقاومين" الذين يدافعون الآن عن وحشية السلطة في سورية، ويتحدثون عن "المؤامرة الإمبريالية"، وعن "صنع الثورات"، والذين كانوا جزءاً من عملية الانهيار تلك، قد عملوا على تضخيم الإسلاميين، وعلى "تبيض صفحتهم" لكأنهم صاروا الثوريين والديمقراطيين (لا ننسى أن بن لادن صار جيفارا بأوهامهم).

فالخطاب "القومي اليساري" عمم انطلاقاً من "اقتناع ذاتي بأن الإسلاميين هم الذين يقودون الصراع ضد

الإمبريالية، وهم المقاومة التى ستحرر فلسطين (حركة حماس وامتداداتها)، وهم الذين سيقودون الصرا ع لإسقاط النظم. في الجهة المقابلة بات هؤلاء الإسلاميون "حاملى مشروع حداثة" وديمقراطيين (بعد أن طوروا خطابهم كما جرى التبرير). لقد كان جل نشاط "القوميين واليساريين" منصباً على التحالف مع هؤلاء، من جبهة ١٨ أكتوبر في تونس، إلى كل التحالفات من أجل فلسطين أو ضد التمديد والتوريث (كفاية مثلاً) في مصر، إلى فلسطين والتحلّق خلف حماس، والأردن التبعية لجبهة العمل الإسلامي، إلى "المؤتمر القومى الإسلامي". وبات نقد الإسلاميين "خطأً أحمر" غير مقبول من قبل كل هذه القوى.

إذن، كل هذه القوى كانت قد سلمت قيادها للإسلاميين قبل الثورات بسنوات، ومدحت ودافعت عنهم، وزوّرت فى دورهم لكي يبدو كبيراً. وتقزمت خلفهم بعيداً عن فهم الواقع، وعن معرفة ظروف الشعب الذى تقول إنها تدافع عنه. وكل ما تلا ذلك كان "طبيعياً"، فقد حملت الإسلاميين إلى وضع سمح لهم بأن يصبحوا هم السلطة. لكنها فى هذه اللحظة ارتعدت مما حدث، فبدأت التشكيك في الثورات، وبات الأمر "مؤامرة أميركية".

بالتالى فإن نجاح الإسلاميين كان "طبيعياً"، لكن سقوطهم كان حتمياً، وهذا ما أشرت إليه منذ البدء، منذ ثورة مصر الأولى.

الخوف من الفوضى:

اليأس من الربيع العربي، والكفر بالثورات العربية، ارتبطا كذلك بالخوف من الفوضى التى انتشرت في البلدان التي حدثت فيها الثورات عموماً. فليبيا فى وضع مأساوي، وسورية فى وضع أسوأ، وحتى مصر وتونس تعانيان من فوضى. وهو الأمر الذى بات يطرح ضرورة الاستقرار، ويؤسس لقبول أى دكتاتور. هذا هو وضع كتل مهمة من "النخب" ومن الفئات الوسطى التي شاركت فى الثورات.

لماذا الفوضى؟ لأن نظاما بديلا لم يتشكّل بعد، ولأن مطالب الشعب التى طرحها حين انفجر فى ثورته لم تتحقق. فالاستقرار يتحقق حين تتبلور سلطة بديلة مقبولة شعبياً، بالضبط لأنها حققت مطالب الشعب، وما يجرى هو إعادة إنتاج للسلطة القديمة دون تحقيق أى مطلب، أى مطلب على الإطلاق. حيث لم تكن المسألة تتعلق بإزاحة رئيس، أو إجراء انتخابات "ديمقراطية" بقدر ما كانت مسألة بطالة وجوع وفقر

وتهميش، وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية بالأساس. مع وجود استبداد، ورئيس مطلق ويحكم إلى الأبد.

ولا شك في أن نشوب الثورات، وخصوصاً استمرارها سنوات، يفرض موضوعياً ضعف السلطة، لأن قوة السلطة لا تقوم على امتلاكها أدوات القمع وضخامة هذه الأدوات فقط، بل تقوم على استقرار الوضع بركون الشعب إلى "الهدوء"، ولهذا حال تحرك الشعب تتشكّل قوتان تتصارعان، فتظهر حدود قوة السلطة، التي تبدأ في التراجع، خصوصاً أن حراك الشعب ينعكس خلخلة في بنية السلطة ذاتها، فهي تتشكل من أفراد من الشعب، تنقسم وفق الانقسام الطبقي في المجتمع، وهو الأمر الذي يفرض تآكلاً في قوة السلطة. ميزان القوى الجديد هذا يفرض "الفوضى في حال غياب البديل الذي يستطيع استلام السلطة وحل مشكلات الشعب مباشرة.

غياب البديل هذا هو المدخل لرفض وصف ما يجري بأنه ثورات، وبالتالي برفض "الفوضى" والخوف منها. لكن تشكيل البديل هذا هو من مهمة "النخب" التي تنعى الثورات، أو ترفضها لأنها لا تقاد من قبل "حزب ثوري". "النخب" هنا

تحمّل الشعب مسئولية ما كان يجب أن تقوم به هي، وباتت تطلب من الشعب المفقر أن ينتظر الزمن الذى تستطيع هى فيه تشكيل هذا الحزب، بعد أن "تسمح السلطة بذلك" (بتحقيق الديمقراطية وسيادة قيم الديمقراطية الغربية، لكى لا تعانى من القمع، فتنشئ بديل السلطة دون اعتراض السلطة، وهذه مسخرة). الشعب هو آخر من يثور لأنه لا يثور إلا حين يصل حداً لا يعود يستطيع العيش فيه، "لا يعود يحتمل الوضع الذى هو فيه"، بالتالى لا يعود يمتلك ترف الانتظار. فكيف يطالب بأن ينتظر أكثر؟ فقط لأن "النخب" تأخرت فى إنجاز مهمتها، أو أصلاً لم تكن تفكر فى مهمتها "التاريخية"، بل ظلت تفكر فى مصالحها الضيقة كفئات وسطى.

إذن، لا شك فى ضرورة "الحزب"، البديل الذى يجب أن يفرضه الشعب سلطة جديدة لكى تحقق مطالبه (بالتالى لا يقبل أن يأتى "الحل" من داخل السلطة ذاتها)، ولقد نهضت الثورات وهو غائب، بالتالى فلا يفيد الخوف من الفوضى، أو الاستعانة بدكتاتور لكى يفرض الاستقرار، فكلاهما يزيد فى الفوضى، لأن الاستعانة بدكتاتور لا يحل مشكلات الشعب فسوف يبقى الصراع قائماً، ولسوف تضعف الدولة أكثر،

والخوف سوف يبقى تشكيل البديل الذى يعيد تنظيم الثورة لكى تنتصر. فالفوضى هى نتيجة نقص تنظم الشعب فى مواجهة سلطات مستبدة وعنيفة. وهذه هى مهمة "النخب"، أى الفئـــات التى تســـتطيع التنظم وتطوير الوعى ووضع الإستراتيجيات التى تجعل الثورات تنتصر.

بالتالى ما الثورات؟

إن كل الأحلام التى انبنت على الثورات لم تتأسس على ماهية الثورات ذاتها. فما بنى الأحلام هو هذا الفيض الشعبى الهائل الذى ملأ الشوارع دون تحضير مسبق، ودون توقّع أصلاً، أو فهم بأنه يمكن أن يحدث. لهذا يظل النظر قلقاً، ويبقى موقف النخب "مزاجياً" يتأثر فى صعود أو هبوط الحراك دون معرفة ما هى النهاية.

ترتفع الأحلام مع حركة الشعب، وتنخفض حين يتراجع الشعب أملاً فى أن يقود التغيير الذى أحدثه إلى تحقيق مطالبه. ثم ينهض الشعب من جديد لأن أيا من مطالبه لم يتحقق فيرتفع الأمل من جديد لدى النخب. هذا ما حدث خلال سنوات سابقة، لكن هذه النخب تعبت فباتت تعتقد أنه يمكن أن يستقرّ الوضع برئيس قوي، لتنجرف مؤيدة أول

مستبد يظهر فى الصورة. ولتندفع خلفه انطلاقاً من أنه المنقذ والمخلّص.

لكن واقع الثورات يسير فى منحى آخر. هل هناك وضوح بمعنى أن ينفلت الشعب؟ أن يتمرّد؟ أن يخرج عن سكينته لكى يقلب كل الواقع القائم؟ والى أين يمكن أن يقود ذلك؟

لأن الشعب ليس من العناصر التى تحسب، لأنه كمٌ بلا فاعلية وفق منظور النخب، لا ينظر إلى معنى أن يتمرّد، وأن يثور، وأن يتحوّل إلى قوة هائلة تهز السلطة، وتشلّ كل بنيتها. ولا يجرى الانتباه إلى مطالبه، أو معرفة أنه ليس من الممكن أن نعود إلى الاستقرار إلا بعد أن تتحقق هذه المطالب. فالشعب "يحبّ السكينة"، ولا يرغب فى التمرّد، أو "المعصية"، لكن لحظة بسيطة تدفعه لأن ينقلب إلى آخر. هى تلك اللحظة التى يشعر فيها أنه بات مهمشاً وغير قادر على العيش، نتيجة البطالة المرتفعة والفقر الشديد والعجز عن التعليم والمداواة. حين يشعر أن الحياة والموت متساويان، حينها لا يعود للخوف معنى، أو للسلطة قيمة، أو للتقاليد أى موقع.

هنا لا يعود تحركه لحظياً أو يمكن أن ييأس أو يملّ

أو يصل إلى حالة اليأس، فليس لديه هذا الترف لكى ييأس أو يملّ. وهو الأمر الذى يعنى أنه حين يكسر حاجز الخوف، ويتحرك دفاعاً عن وجوده، لا يستقر قبل أن يحقق التغيير الذى يأتى بمطالبه. هذا يعنى أن كل سلطة تصل بعد ثورة ولا تحقق مطالب الشعب ستسقط، وأن كل ميل للعودة إلى الاستقرار لن ينجح حتى وإنْ جرى استخدام كل أشكال العنف. وأن الاستقرار الذى تطالب به النخب "المتعبة" يتحقق فقط بتحقيق مطالب الشعب، أولاً وبشكل مباشر، وليس بعد زمن. الاستقرار يأتى مع سلطة طبقية جديدة، ونمط اقتصادى جديد، بعد أن باتت الطبقة المسيطرة ونمطها الاقتصادى السبب فى التهميش والبطالة والفقر الشديد. وباتت فئات منها ليست معنية بتحقيق "المطالب الأولية" التى يطرحها الشعب. وبعد أن انتهى دور الفئات الوسطى التى لعبت دوراً فى التغيير أواسط القرن العشرين بعد أن عجز البديل (الذى كان قائماً) عن أن يطرح ذاته بديلاً رغم امتلاكه القدرة (وهنا الحركة الشيوعية تحديداً).

بالتالى يمكن للفئات الوسطى أن تتعب، ويمكن لليسار الذى يتشكل من هذه الفئات أن يميل لقبول الاستقرار،

والقليل الذى تقدمه السلطة القائمة، لكن الشعب ليس بمقدوره ذلك، لو كان في مقدوره لما غامر فى التمرد، وصنع ثورة.

لا أحد يراهن على الاستقرار قبل تحقيق مطالب الشعب، أو يراهن على توقف الثورة بعد أن تفجرت قبل أن يحقق الشعب مطالبه. تمرّد الشعب ليس حالة عابرة، ولا هو سياق عادي، أو حركة يمكن أن تحدث فى أى وقت. إنما هو لحظة، لكنها تفرض تحقيق التغيير بالضرورة، بغض النظر عن الزمن الذى يمكن أن يتحقق فيه ذلك، لكن الواضح هو أن الثورة مستمرة إلى أن تتحقق مطالب الشعب.

كيف؟ وبأى وسائل؟ وممن؟

هذه هى الأسئلة "الوجودية" المطروحة الآن. والتى علينا أن نجيب عليها دون تردد.

الشعب: الكم والكيف:

كل ذلك يدخلنا فى فهم وضع الشعب، ففى كل لحظة يُحدِث الشعب مفاجأة، فيقف كل المشتغلين فى السياسة مربكين، ومصدومين بما حدث. الثورة كانت أول حدث أوجد صدمة كبيرة لدى هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أنهم أبطال الصراع ضد النظم، وأن إرادتهم هى التى ستسقطها،

أو على الأقل تدفعها لأن تكون ديمقراطية، حيث إن الشعب كمٌ مهمل لا حول له ولا قوة، يعيش مخدراً على خطاب السلطة، ولا يفهم معنى الحرية أو يدعم من يقاتل من أجلها.

فى لحظة أخرى عاد هؤلاء ليكرروا الثقة بأن الشعب خانع، وأن الذى تحرك ليصنع الثورة هم الفئات الوسطى، وليعودوا إلى خطابهم ذاته، الخطاب من أجل الديمقراطية. وينخرطوا فى "العملية السياسية" التى توصل إلى ذلك. وهكذا تبقى النظرة ذاتها: الشعب كمٌ لا معنى له. وحين يثور يُنظر بنظرة استغلال لحراكه من أجل تكريس "الأوهام" التى تسكن "عقل" النخب والساسة، أى الديمقراطية.

لا شك فى أن الشعب هو بمعنى ما كمٌ، حيث يميل إلى السكينة، ويهرب من السياسة، وخصوصاً من الصدام مع السلطة. يريد أن يعيش "حياته" التى تؤسس لمنظومة علاقات "اجتماعية"، واشكال من الترفيه البسيط، والأمل فى ارتقاء الأبناء إلى وضعية أفضل. هنا الشأن الخاص هو المحدد لطبيعة الحياة، وتبرز العلاقة بالدولة كضرورة فى حدود ذلك، أو حين تتعدى السلطة حدود "الحياد" هذا. وكل "الوعى المجتمعى" يتمحور حول ذلك كذلك، مع إرث من الخوف من

الدولة، وهرب من الاحتكاك بها، وتلمُّس عبء العلاقة الضرورية معها. أساس هذه "الحياة" هو المقدرة على العيش، أى التحصُّل على مدخول يسمح بالعيش حتى ضمن الحدود الدنيا. فهنا تكمن استمرارية الحياة، وديمومة العيش. وفى إطار ذلك تواجه المشكلات الحياتية فى حدودها البسيطة، أو بغض النظر، أو حتى بالتكيُّف معها.

هذا توصيف لواقع الشعب، يعبّر عن وضعه. وهو الوضع الذى يدفع النخب والساسة للنظر السلبى إليه، والاعتقاد بأنه لا وجود له، أى كمٌ مهمل لا تأثير له. ويزداد النظر السلبى حين تتعرض النخب لعنف السلطة دون أن تجد مساعداً لها، على العكس تلمس برود الشعب ولا مبالاته. لهذا لا يعود من إمكانية لفهم واقع الشعب، وظروفه، واحتقانه، وفى العادة تهمل دراسة كل ذلك، حيث تصبح الديمقراطية هى كل الزاد الفكرى لتلك النخب وهؤلاء الساسة، فما يحتاجونه هو القدرة على "الكلام".

لكن هذا الشعب الساكت الساكن لا يبقى كذلك، وإنْ أطال السكوت والسكون. ومحركه هو اختلال الواقع الذى وصَفناه قبلاً، حيث تختلّ المقدرة على العيش، وتصبح إمكانية

"الروتينية" التي تحكم حياته مهددة. حينها تحدث الثورات، حيث ينقلب السكون إلى فعل هائل، والسكوت إلى ضجيج مهدِّد. في هذه اللحظة يتألق "الحس السليم" لديه، فيعرف عدوه، ويعرف أن التغيير يجب أن يحصل. وإذا كان من الممكن أن ينخدع فللحظات سرعان ما تنتهي بعد أن يلمس أن من ادعى مساعدته لم يحقق شيئاً. فقد اصبح يحسب الزمن بالدقائق وليس بالأشهر والسنوات، وأصبح يثور من أجل أن يسقط النظام ويأتي بمن يحقق له مطالبه مباشرة دون تلكؤ. وخلال الصراع يمتلك الصورة التي تحكم المشهد فيستطيع أن ينتقل من التجريب إلى وعي ما يريد؟ وكيف يتحقق ذلك؟

هنا يكون الشعب هو الممسك بمنحى الصراع، وهو المحدِّد لوجهته، والمقرر للنهاية التي تحقق مطالبه. ولا شك في أنه يكتسب الخبرة بسرعة فائقة، ويتقدم دون تردد، ويعالج المشكلات التي ظهرت وهو يخوض الصراع، لكي تصبح الثورة مكتملة، وتنتصر.

وبعد، أين ذهبت الثورات؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من فهم لماذا حدثت

الثورات، حيث إن ذلك هو الذى يسمح بفهم مسار الثورات، والى أين يمكن أن تصل. فالمسألة لا تتعلق بملاحظة ما يظهر بين مرحلة وأخرى، حيث تشهد الثورات عموماً فى مسار انتصارها صعوداً وهبوطاً، تقدماً وانكفاءً، وهو الأمر الذى يوجد الأمل ومن ثم اليأس لدى "النخب" التى لا ترى سوى هذه الحركة الصاعدة الهابطة. ولأننا دخلنا فى مرحلة الهبوط بات السؤال: أين ذهبت الثورات؟ يجاب عليه بنفى أن ما حدث هو ثورة، أو أن قوى أصولية قد سرقتها وشوهتها، أو أنها تقود إلى الفوضى وتفكك الدولة.

لماذا حدثت الثورات؟ بعكس "النخب" التى حصرتها فى الحرية والديمقراطية، هذه القيم التى هى مطالبها، فإن الحشود الهائلة التى خرجت كانت تحمل مطالب أخرى، هى أكثر أهمية بالنسبة لها، وهى تتعلق بالحق فى العمل بعد أن أصبحت البطالة تطال ثلث القوى العاملة تقريباً، والحق بأجر يسمح بعيش كريم بعد أن انهار الوضع المعيشي، والحق فى التعليم الجيد والصحة، والخدمات المناسبة. لقد أفقرت وتهمّشت أغلبية الشعب، ولم تعد تستطيع تحمّل وضعها، لهذا تمرّدت بعد أن انسدّت كل الآفاق أمامها، بهدف تغيير هذه

الوضعية بالتحديد. هذا هو جوهر الأمر، والذى يفرض تغيير النمط الاقتصادى بعد أن تحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعى بفعل سيطرة رأسمالية طابعها مافياوى نهبت القطاع العام والأرض، ونشطت فى العقارات والخدمات والسياحة والاستيراد والبورصة، وفككت الصناعة ودمرت الزراعة. وهو وضع مركز الثروة بيد فئة مرتبطة بالطغم المالية الدولية وأغلبية مفقرة واقتصاد لا ينتج أى فائض بل يعتمد على الاستيراد حتى فيما كان يعتبر من تراث المنطقة (الزراعة والنسيج مثلاً).

لكن الحشود لم تستطع فرض بديلها لأن تاريخ الحركة السياسية لم يبلور هذا البديل، ولهذا فرحت لأول انتصار معتقدة أنها ستحقق التغيير. وهذا ما فتح على دور الدولة من جهة و"النخب" من جهة اخرى. لقد عاد الأمر لنشاط الأحزاب التى لم تستطع فهم واقع الطبقات، ولا طرح ما يعبّر عن مطالبها، بل ركّزت خلال العقود الماضية على مطالب "النخب" التى تتعلق بـ"الحرية والديمقراطية" فقط. فدخلت فى متاهة "النشاط السياسى من أجل تحقيق تكوين دولة ديمقراطية يسمح لها بالنشاط والتعبير الحقيقى. بمعنى أنها عادت إلى

نشاطها "الطبيعي" الذى كان قبل الثورات دون أن تلمس معنى الثورات التى انطلقت من مطالب غير التى تطرحها هى (وإنْ كانت لا تعارضها). ودخلت فى "اللعبة السياسية"، حيث بات واضحاً التفارق بين النشاط الشعبى الذى يركز على قضايا مطلبية عميقة وبين نشاطها هي، وهو ما كان يبعدها عن الشعب أكثر فأكثر، ويقود إلى أن يهيمن على النشاط السياسى القوى الأقوى فى الواقع، والتى كانت هى القوى الأصولية. بالتالى ظهرت هامشية القوى الديمقراطية، وبدا أن الأصوليين هم الذين يأخذون فى الهيمنة.

هذا الأمر هو الذى جعل "النخب" تندب على وضعية هى السبب الرئيسى فى نشوئها. فقد طرحت مطالبها التى تحوز على دعم فئة ضيقة، ونشطت فى السياسة بعيداً عن أى قاعدة اجتماعية. لهذا بدا أن الأصوليين هم المستفيدون من الثورات، أو أن ما جرى هو مؤامرة من أجل إيصال الأصوليين إلى السلطة، كما أخذت تنظّر وتلغو. فمشكلة الثورات أنها لا تجد البديل الذى يحمل مطالب ورؤية الطبقات الشعبية، ويحدد كيف يمكن أن تقود الثورة إلى تغيير حقيقى بالاتيان بسلطة تحقق هذه المطالب. هنا يظهر التفارق بين

الشعب والأحزاب التى من المفترض أن تطرح مطالبه، وهو ما همشـها، وجعل الشـعب دون قـوة تحـقق مطالبـه. لهـذا ظل الحراك الشعبى مسـتمراً باشكال متعـددة، واستمرت كل أشكال الاحتجاج لتحقيق هذه المطالب. بينما ظهرت الأحزاب بعيدة عن كل هذا الحراك.

هذا الوضع ألقى ضبابية على الثورات، ومع مرور الزمن يجرى تناسى أن ثورات حدثت، لكنها لم تحقق مطالبها، ومن ثم يتبلور التصور حول أن ما حدث هو فوضى وميل أصولى للسيطرة على السلطة. لكن يجب أن نلحظ أنه لم يتحقق شيء من مطالب الشعب، وأن الوضع لازال مزرياً، وأن الاحتقان الاجتماعى لازال قائماً، وبعد ان تراجع نتيجة الأمل فى التغيير عاد يتصاعد. وسيظل يتصاعد لتعود الحشود من جديد. بالتالى الثورات التى انفجرت أصبحت حالة ثورية مستمرة، تصعد وتهبط حسب الظرف، لكنها مستمرة.

كل تجارب الثورات فى العصر الحديث كانت تشير إلى ذلك، حتى حينما تفشل تؤسس لاحتقان جديد يفضي إلى ثورة جديدة. وكلها (ربما فيما عدا وضع الثورات فى البلدان الاشتراكية السابقة) نتجت عن اختلال الوضع المعيشى

للشعب، حيث يصبح التفارق الطبقي واسعاً بين من يسيطر على الثروة ومن لا يجد ما يساعده على العيش. وهو ما كان يظهر في ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع أعداد الذين يعانون من أجر متدنٍ، ومن فقدان المقدرة على التعليم والعلاج والسكن. لكن ما يمكن أن نضيفه في الثورات العربية هو أن الأمر وصل إلى حالة اختلال في التكوين المجتمعي نتيجة النمط الاقتصادي الريعي الذي أشرنا إليه قبلاً، والذي يؤدي إلى عملية إفقار وتهميش هائلة لأن هذا النمط لا يستوعب أكثر من ٢٠٪ من المجتمع بينما يهمّش الباقي، ويضع الاقتصاد في حالة عجز مستديم لغياب الإنتاج وفائض القيمة، ليكون النهب والفساد هما السمة الجوهرية فيه. هذا ما يجعل الثورات مستمرة إلى أن يتحقق التغيير.

إذن، إن الأساس الذي فرض الثورات هو الذي لن يسمح بانطفائها، بل بتحقيق مطالبها. ولا يظن أحد أنه يمكن اللعب على الشعب، وتمرير الوضع دون تغيير حقيقي، فإما التغيير الحقيقي أو الثورة من جديد.

الأزمات المعيشية هي أساس الثورات:

لهذا يبدو أن الفشل يدفع إلى تشويه الحقائق، ولهذا

تصبح الأزمات المعيشية هي سلاح الثورة المضادة. هناك من لا يريد أن يرى الحقائق فيغرق في الأوهام، ويعمل على قلب الحقائق ذاتها. فالشعوب لم تثر لأنها تريد تيارا بعينه أو حزبا محددا، لقد ثارت وهي لا ترى الأحزاب أصلاً، بالضبط لأنها لم تكن موجودة إلا في الهامش. ولقد ثارت ليس من أجل "قيم عليا" هي لا تعرفها نتيجة الاستبداد الطويل والتجهيل المقصود، بل ثارت لأنها لم تعد تستطيع العيش.

هذا هو ملخص كل الثورات التي حدثت في البلدان العربية، والتي ستحدث فيها وفي غيرها من البلدان العربية، وستصل إلى بلدان كثيرة أخرى في القارات الخمس. حيث تتفاقم أزمة الرأسمالية وتتعمق وتتوسع، وباتت تقود إلى انهيارات متتالية دون مقدرة على وقف هذه الصيرورة، لهذا تعمل الدول الرأسمالية على التخفيف من آثار الانهيارات أو تأخير حدوثها فقط. وهي انهيارات تؤدي إلى تفاقم مديونية الدول، وبالتالي محاولة حلّ الأزمة عبر "التقشف" وزيادة الأعباء على المواطن، حتى في تلك الدول التي ثار الشعب فيها لأنه لم يعد يستطيع العيش، مثل تونس ومصر واليمن.

لهذا تزيد الاحتقانات، وتتصاعد الأزمة، وهو الأمر الذى يؤدى إلى الثورات، مرة وأخرى وثالثة، ما دامت المطالب لم تتحقق، والفقر يتزايد، وكذلك البطالة. لم يُسقط الإخوان المسلمون من السلطة فى مصر لأن هناك من افتعل أزمات، بل بالضبط لأن الأزمات العميقة التى قادت إلى ثورة ٢٥ يناير لم تحل، حيث بقى هؤلاء يكررون السياسة الاقتصادية التى اتبعها حسنى مبارك، وأكد أكثر من قيادى لديهم، أنهم لم يختلفوا مع حسنى مبارك فى سياسته الاقتصادية، وهو الأمر الذى كان يظهر فى دعم الخصخصة وإدانة التأميم، كما فى قرار حسنى مبارك سنة ١٩٩٧ بإعادة الأرض إلى "ملاّكها القدامى" (الإقطاعيون). وهو أمر كان يعنى أنهم مصممون على عدم حلّ مشكلات البطالة والأجر المتدنى (حتى وفق الحد الأدنى الذى أقرته هيئة قضائية)، ولم يفكروا فى تحسين البنية التحتية والصحة والتعليم. وما فعلوه هو محاولة إحلال مافيات بدل أخرى، مافيات إخوانية بدل مافيات حسنى مبارك.

لهذا كانت الثورة ضرورة من شعب لم يعد قادراً على تحمّل الوضع الذى بات فيه، بغض النظر عمن يحكم، وكيف وصل إلى الحكم. فالشرعية منذ ٢٥ يناير باتت للشعب وليس

لصندوق الاقتراع، وباتت للشارع وليس للنظام "الديمقراطي". وما جرى في مصر أوضح مسألة حاسمة، وهي أن الشعب لم يعد قادراً على الانتظار بعد أن بات عاجزاً عن الاستمرار في الوضع الذي هو فيه، فلن ينتظر انتخابات بعد أخرى على أمل أن يأتي "الحاكم العادل"، بل سوف يتمرّد كلما لمس أن السلطة الجديدة لم تبدأ مباشرة في حلّ مشكلاته واحدة بعد أخرى. هذا سيكون وضع تونس واليمن وكل البلدان التي حدثت فيها ثورات، والتي لم تحدث فيها ثورات. وهذا ينطبق على مصر الآن كذلك.

فالأزمات المعيشية هي محرّك الثورات، وستبقى كذلك ما دامت النظم الجديدة لا تحلّ مشكلات البطالة والفقر الشديد والبنية التحتية والتعليم والصحة والسكن، قبل أيّ شيء آخر. وهذه مشكلات لا تخضع لانتظار طويل، ولا حتى متوسط، بل يجب أن تكون من القرارات الأولى لأي حكومة تصل إلى السلطة بعد الثورة، ومن ثم يمكن أن تجري إعادة بناء الاقتصاد بما يسمح لها أن تنجح عبر تغيير النمط الاقتصادي كلية، وليس الاستمرار في السياسات ذاتها التي كانت هي سبب الثورات. بالتالي فإن انتصار الثورات يفترض

تغيير الطبقة المسيطرة ومنظورها، وهو الأمر الذى يعنى أن كل الأحـزاب المعارضة عاجزة عن تحقيق ذلك، وأن كل التغييرات ظلت فى إطار "النظام القديم".

الأزمات المعيشية هى أساس الثورات، هكذا بالضبط. وهى أساس هزيمة "الثورات المضادة"، لأن الشعب يريد التغيير الجذرى.

ومن ثم هل انتهت الثورات؟

الثورات فى البلدان العربية أسست لحالة هائلة من الأمل، حيث بدا أن الأمور قد تطورت إلى وضع يسمح بتحقيق الأحلام التى راودت النخب لعقود طوال، بعد أن كانت قد تآكلت نتيجة الانهيارات والفشل. لهذا علّق عليها نقل الواقع "فجأة" إلى حال آخر، مناقض لما هو قائم.

لكن أنظمة الحكم التى تشكلت بعد الثورات فى البلدان التى أزاحت رئيسها، والتى سيطر فيها إسلاميون، جعلت تلك النشوة التى أوجدتها الثورات تتلاشى، حيث ظهر أن المسألة تعلقت بتغيير الأشخاص الحاكمين وليس النظم كما طالب الشعب، وأن وضعاً أسوأ قد نتج عنها. خصوصاً أن كل التغيرات التى حصلت لم تحسّن جدياً فى الوضع

الديمقراطى، ولم تحقق المطالب التى طرحت، وبالتالى لم تغيّر شيئاً مهماً فى الوضعية القائمة.

هذا ما أطلق اليأس من جديد، ونقل الأمر من تمجيد الثورات إلى شتمها واعتبار أنها ليست ثورات، بل حراك فاشل، أو حتى مؤامرة "إمبريالية". وبهذا فقد أسدل الستار على الأمل فى الثورات، وأصبح الأمر يتعلق بفوضى تحدث تقتضى عودة الاستقرار.

ليس مستغرباً أن يحدث ذلك، حيث إن المنطق الذى يحكم النخب سكونى، لهذا لا يرى إلا ما "يفقأ العين"، أى ما يحدث. بالتالى يفتقد ككل منطق صورى إلى المقدرة على فهم الواقع، وتلمس الصيرورة، ومن ثم ملاحظة ما يجرى، والأسباب التى أوجدته، وما يمكن أن يوصل إليه. هذه المقدرة النظرية غائبة، حيث إن المنطق الصورى يتلمس ما هو موجود، أو ما هو غائب، ولا يستطيع تلمس المخاض الذى يمكنه أن يقلب الموجود إلى آخر، ليجرى التفاجؤ بهذا الآخر. لقد كان الوضع بالنسبة لها "ميتاً" رغم كل التراكم فى الاحتقان الذى كان يعتمل المفقرين، والذى أفضى إلى الثورة، لتبدو أنها أتت من لا شيء، ومن ثم لتصبح وهماً، كأن شيئاً ثورياً لم يكن.

تعقيدات الوضع، والمسارات التى حدثت، يجب ألاّ تُفهم أن الثورات انتهت، أو كأنْ لم تكن، وإلا لن نستطيع فهم ما يمكن أن يجرى غداً. فالثورات بدأت للتو، ورغم كل تعثراتها (التى نتجت بالتحديد عن فشل النخب، واليسار هنا خصوصاً) سوف تستمر إلى أن تحقق المطالب التى أسست لقيامها أصلاً، هذه المطالب التى لازالت غائبة عن فهم النخب تلك. مطالب "العيش، الحرية، العدالة الاجتماعية".

بالتالى ما يجب أن يكون واضحاً هو أن ما تحقق إلى الآن يتمثل فى ثلاث مسائل، هى أولاً أن الشعب كسر حاجز الخوف، حيث إن حالة الإفقار والتهميش والسحق التى عاشها فرضت نتيجة تراكم الاحتقان، والوصول إلى "حافة الموت جوعاً"، أن ينفجر كاسراً كل خوف من السلطة التى تشكلت كسلطة استبدادية شمولية. وثانياً أن تحرك الشعب بهذه القوة فرض تضعضع السلطة ذاتها، وبدء تسلل "النخر" فى بنيتها نتيجة أنها فى النهاية تتشكل من أفراد من الشعب، وأن حراك الشعب سوف يؤسس لتفكك الترابط داخلها، ويفتح إلى تصاعد عجزها عن السيطرة. وثالثاً إذا كانت الثورات عفوية نتيجة هامشية الأحزاب والنخب، وهو

الأمر الذى أسّس لتعقيد الصراع وطوله، والعجز عن "إسقاط النظام" إلى الآن، فإن الصراع ذاته يفرز تبلوراً جديداً فى المستوى الفكرى السياسى يعبّر عن واقع الشعب، ويؤسس لنشوء بديل قادر على تحقيق التغيير.

نحن في صيرورة ثورية، بدأت وهى مستمرة.

وطن في فوضى:

أشدد على ذلك لأن كل الكلام هو عن الفوضى، بالضبط لأن كل ما يجرى هو فوضى، لكن لا أحد يناقش لماذا حدثت هذه الفوضى حين نهضت الشعوب لتغيير واقعها؟

الفوضى واضحة بلا شك، فى سورية حيث النظام مارس كل الوحشية والثورة عانت فوضى منعتها من الانتصار، فأصبح توصيف الوضع هو أننا نعيش حالة استعصاء، استعصاء مخلوط بالفوضى فى كل المناطق. وفى العراق حدث حراك لإسقاط العملية السياسية أو لتغيير موازين القوى فيها فشهدنا الفوضى. وهناك وهنا دخلت أميركا لكى تحارب داعش التى باتت "قوة عالمية" تستحق الحشد، رغم ضآلة عديدها مقابل الأعداد الموجودة فى سورية أو العراق للقوى التى تقاتل النظامين. وأصبحنا فى سيطرة الحوثيين

على العاصمة صنعاء، وانقسام ليبيا والصراع بين "إخوة السلاح"، واللمز الأميركي لفرض "الإسلاميين" في السلطة.

واضح أن الثورات استطاعت أن تضعف النظم فقط، وهو الباب الذى فتح على الفوضى. هل يعنى ذلك رفض الثورات؟ لا بالتأكيد، وأصلاً الأمر لا يتعلق بالموافقة أو الرفض لأن الشعوب تتحرك نتيجة وضعها الذى بات لا يطاق، وحيث اصبحت على حافة الموت، لهذا تحركت دون استشارة أحد، رغم أنها بحاجة شديدة إلى "أحد"، وهذا ما لا يناقش أو يولى أى اهتمام. فمن الطبيعى أن يؤدى حراك الشعب وبهذه القوة إلى ضعف النظم، وإلى انفلات الصراعات، وأصلاً ليس من الممكن تحقيق التغيير دون ضعف النظم. بالتالى كان من الطبيعى أن نغرق فى الفوضى بعد أن ضعفت النظم أو انهارت أو باتت عاجزة عن الحكم كما فى ليبيا. السؤال الجوهرى هنا هو: ما السبب فى ذلك؟ الثورات؟ وهل نستطيع منع شعب من الثورة، وأصلاً هل كانت الثورة مفاجأة لكل النخب والأحزاب؟ ولهذا عجزت عن أن تلعب دوراً فيها، وكانت أصلاً قد نسيت أن هناك ثورات وأن الشعوب يمكن أن تثور.

بالتالى، الفوضى أمر طبيعى لغياب القوى السياسية التى مهمتها فى لحظة الثورة أن تنظم وتطور الحراك لكى يوصل إلى انتصار يحقق مطالب الشعب، كى يعود الشعب إلى "الهدوء والسكينة". وبغير ذلك سيبقى يثور ويقاتل، ويسعى إلى التغير، وبالتالى ستضعف النظم أكثر وربما تتهاوى. وسيكون الوضع مفتوحاً على تدخلات كثيرة، وعلى صراعات "ماضوية" أو مناطقية، أو تنافسية. حيث سيحاول كل طرف، سواء خارجى أو كامن فى البنية أن يحقق ضمن هذه الفوضى مصالحه هو. وبهذا تتراكم الفوضى وتتوسع. لكن هذا ليس المسار الممكن حين ينهض الشعب من أجل التغيير، لأنه بات يعرف ماذا يريد، حتى وإنْ دخل فى متاهات نتيجة عدم المعرفة بكيف يتحقق. بالتالى سيفرض ذلك طرح السؤال عن النقص الذى يفضى إلى ذلك.

هذا ما أشرنا إليه منذ البدء، حيث لماذا الفوضى؟ بالضبط لأن الحراك عفوى يعرف ماذا يريد ومن يعادى لكنه لا يعرف كيف يحقق الإرادة، ويؤسس ما يحقق مطالبه. بمعنى أن الفوضى أمر طبيعى فى وضع تغيب فيه البدائل، وتتلاشى القوى التى تنظم وتتكتك، وتخطط وتعرف كيف

توجه الحشد، ومن ثم كيف تتقدم لكي تنتصر. فالثورات عفوية، وهذا يعني أنها دون تنظيم ودون "وعي"، ولهذا هي تضغط فتضعف وتفكك لكنها لا تستطيع فرض بديلها بعد أن اضعفت النظم وفككتها. الثورات ينقصها إذن، الخطوة الأهم، والتي تتعلق بكيف تسيطر على السلطة بدل أن تترك الوضع في فوضى؟ وما هو البديل الذي تطرحه لكي تفرضه بعد استيلاء الشعب على السلطة؟ هذا يعني أنه ينقصها "العقل" و"المنظّم"، وفي هذا حديث كثير حول أزمة الأحزاب المعنية بمطالب الشعب، لكن الثورات لا تنتظر بل لا بد من أن تتبلور القوى التي تسهم في فرض سلطة بديلة، فالشعب يريد سلطة بديلة، سلطته هو.

والآن، ماذا نعني بانتصار الثورات؟

الصورة الأولية لمعنى انتصار الثورات كانت في إسقاط الرئيس وتغيير النظام، لكن المناورات التي أوحت بذلك من قبل أطراف في السلطة أظهرت أن شيئاً لم يتغيّر أكثر من إبعاد الرئيس وبعض حاشيته. لهذا ظهرت فكرة أن الثورات فشلت، حيث لم يتغيّر شيء في الواقع. وهذا ما فتح باب اليأس والخيبة، ومن ثم فتح باب الندب والتشكيك والخوف من

الفوضى. المعادلة كانت بسيطة، حيث تكون إزاحة الرئيس هى المدخل لتحقيق الحرية و"الدولة المدنية" والديمقراطية. هذه الأخيرة أتت بالإسلاميين فتراجع الاهتمام بها، وظهرت نزعة القبول بدكتاتور يقوم بمهمة سحق هؤلاء.

الفئات الواسعة من الشعب التى خاضت الثورات، وصنعتها، كانت تريد تحقيق مطالبها التى طرحتها، وهى مطالب اقتصادية اجتماعية بالأساس. هذه المطالب لم تتحقق بعد ثلاث سنوات من الثورة، ولقد راهنت مرة وأخرى على حلول، وقوى، دون أن يتحقق شىء مما أرادت، على العكس بات وضعها من هذه الزاوية أسوأ (ازدياد الفقر والبطالة). لكنها لا تملك ترف اليأس أو الخوف بعد أن كسرت كل الخوف الذى سكنها حين تمردت. ولهذا لازالت تقاتل من أجل أن تحقق مطالبها.

وإذا كان حلم النخب هو الديمقراطية، ومطالب الشعب هى العمل والأجر والتعليم والصحة والسكن، فإن الانتصار يعنى تحقيق كل ذلك. وهنا نلمس مستويين: الأول يتعلق بأن تحقيقها يستلزم إزاحة السلطة والفئات المستفيدة منها، التى فرضت شكلاً غير ديمقراطى للسلطة، هو شكل استبدادى

شمولي، وفرضت نمطاً اقتصادياً يخدم مصالحها ويهمّش كل المجتمع. وبالتالى عدم الاكتفاء بتغيير أفراد بل تغيير كلية البنية. والمستوى الثانى يتعلق بكيفية تحقيق هذا التغيير، حيث لا يكفى المراهنة على أفراد فى السلطة، أو الدعوة للإسقاط فقط، والضغط من أجل التغيير دون وجود رؤية بديلة وقوى بديلة تفرض ذاتها بقوة الشعب سلطة بديلة. فالسلطة بكليتها هى التى فرضت النمط الاقتصادى الذى قاد إلى البطالة والفقر والتهميش، ومن أجل ذلك تشكلت كسلطة استبدادية (حتى وهى تعطى هوامش من الحرية).

هذا التغيير لا يأتى عبر الضغط على السلطة من خلال الثورة لكى تتغير، فالسلطة لا تتغير فى الجوهر بل تعيد إنتاج ذاتها فى شكل جديد، ربما يكون أسوأ مما كان. فإذا كانت "النخب" تنتظر من يغيّر، وتلعب دور "المعلق الرياضي" الذى يوصّف ما يجرى ويصدر الأحكام حوله، فإن غياب ترف التوقف لدى الشعب نتيجة وضعه الذى لم يعد يحتمل التسويف، هو الذى يفتح على رؤية المستقبل، وتحديد كيفية انتصار الثورات. فالحراك الشعبى يتسم بالجرأة والقوة والاستمرارية، رغم نشوء بعض المراهنات فى لحظة أو أخرى

(وهذا نتاج غياب البديل)، لكنه يحتاج لأن يتشكل كبديل للسلطة لا أن يبقى حالة رفض وضغط، تنتظر التغيير من السلطة ذاتها (التى ليس من الممكن أن تتغيّر، فهى تدافع عن مصالحها).

الثورات تنتصر بالتالى حين يعى الشعب أن عليه هو أن يفرض سلطته. هذا يقتضى تطوير الوعى والرؤية وتنظيم الحراك بشكل يجعله قوة منظمة فاعلة تهدف إلى استلام السلطة. هذا الجهد الذى تطرحه اللحظة الراهنة، وهو يتعلق بتطوير وعى فئات جديدة لكى تصبح هى القوة الفاعلة فى الثورات، وتكون قادرة على تحديد السياسات التى تجعل الشعب ينتصر. هنا يأتى دور الشباب الذى كان بعيداً عن السياسة والفكر قبل الثورات، وأخذ يكتشف ضرورة ذلك بتجربته العملية. وهو الأمر الذى يعنى بأن الثورات لازالت مستمرة رغم الصعود والهبوط الذى تعيشه بين حين وآخر.

الفصل الرابع:

الشعب حين يثور
أى معنى للشعب؟ وأى منظور له؟

في كل النقاشات والتحليلات التي تتعلق بالثورات في الوطن العربي، يبدو أن الغائب الوحيد هو الشعب رغم أنه هو الذي صنع الثـورات ولازال. كل النقـاش يذهب إلى تناول النظم والإمبريالية والأحزاب. والإمبريالية هنا يجرى تناولها من منظور سياسي، أي بمعنى التدخل الذي تقوم به الدول والضغوط التي تمارسها، والسياسات التي تتبعها من أجل السيطرة. أي يبقى النقاش والتحليل منحصرين في ما يمكن أن نطلق عليه "المستوى السياسي"، الذي هو "فوق" الشعب. فالنخب ترى أنها "فوق"، فلا تنظر إلى "تحت"، حيث ربما "الغوغاء"، أو البسطاء "الطيبون"، لكن الذين لا يفيدون في شيء في "القضايا الكبرى"، التي هي السياسة والدولة.

في كل ذلك ليس من شعب، هو شيء ينظر إليه من علٍ، وربما يكون وسيلة تستخدم في خطاب تبريري. مصطلح يذكر لتأكيد شرعية أو التعمية على سياسة معينة. فتبقى السياسة هي ذلك النشاط الهادف إلى تناول الدولة والسلطة، لتبرير الحكم أو لنقده ورفضه. وبهذا ينظر إلى الإمبريالية التي يتكرر ذكرها كثيراً في الخطاب "اليساري" كسياسة عدوانية، وليس كتكوين اقتصادي عالمي. فيبتسر كل العالم في بضع

مصطلحات، مثل الإمبريالية، الديمقراطية، الحرية، الاستبداد والدكتاتورية، السلطة والمعارضة. وفي كل ذلك ليس من شعب، رغم أن ذكر كل هذه المصطلحات يدرج في "خدمة الشعب". وتوضع "الأهداف السامية" منها في سياق تحقيق مطالب الشعب، والأخرى في سياق الدفاع عن الشعب.

وإذا كان يربط كل ما هو اقتصادي وطبقي بمنظور ماركسي، فقد عنى البعد عنها عدم رؤية "الإنسان الواقعي"، الإنسان بصفته كائنا يحتاج إلى العمل، والى الأجر لكي يستطيع العيش أولاً، قبل أن يفكّر في المجتمع والحياة والسياسة والدولة، وبالتالي الحرية والديمقراطية والوطن والإمبريالية، ويتلمس الاستبداد والدكتاتورية. أي يحتاج إلى "الوجود البيولوجي" قبل أن يتقبل "الوجود الأيديولوجي". بالتالي تصبح مسائل الوجود المعيشي هي التي تفتح على فهم الاقتصاد وكل التوضّع "السياسي" له. وهي التي تفتح على فهم طبيعة تكيفه أو رفضه للتكوين الاقتصادي السياسي الذي يحكمه. ولهذا تكون مسائل السياسة بعيدة عن تحسسه، خصوصاً فيما يتعلق بالأفكار، ومن ثم تفسير تلمسه الضغط السلطوي عبرها.

الانحسار في المستوى السياسي يفقد القدرة على فهم واقع الناس، وطبيعة مشكلاتهم، وربما لا يلمس إلا طابع "وعيهم". وبالتالي يفقد القدرة عن معرفة طبيعة "احتقانهم"، وحدود انضغاطهم بفعل الوضع الذي يعيشون فيه.

المنظور السياسوي هذا فرض ألا تتوقع النخب حدوث الثورات أصلاً بالضبط لأنها لم تكن تتلمس الاحتقان المتنامي لدى الشعب، ولم تكن على معرفة بالوضع الاقتصادي المزري الذي يعيشه، وبالسحق الذي يشعر به، وبالمهانة التي يتعرض لها من قبل نظم استبدادية مافياوية. فهذا المستوى ليس من اختصاصها، لأنها معنية بـ "القضايا الكبرى". ولهذا فالشعب ليس من هذه "القضايا الكبرى"، التي ستبدو، في الواقع، كتجريد وعموميات. حيث لم يلتفت هذا الشعب إلى السياسة، ولم يطرح مسائل الحرية والديمقراطية، ولا دعم هذا الحزب أو ذاك، لهذا لم يدخل في "المجال الراداري" للنخب، التي كما قلنا انحصرت في "المستوى السياسي". الأمر الذي جعلها بعيدة عن تلمس تراكم الاحتقان كلما ارتفعت الأسعار، وتجمدت الأجور، أو تقلصت إمكانيات العمل. أي كلما ازداد عدد العاطلين عن العمل والمفقرين.

وكذلك كانت بعيدة عن معرفة ماذا يعني تراكم الاحتقان، وأنه سينفجر في لحظة ما ليحدث ثورة هائلة. بعد ذلك كيف يمكن ان تفهم معنى أن يثور الشعب؟

الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي:

الشعب تعبير ظل مجرداً أو عمومياً، وأساساً مصطلح يتكرر دون أن يشير إلى شيء معيّن. ولهذا لم يكن مجال فهم من قبل "النخب"، وظلت مشكلاته عصية على الفهم. فقد كانت السياسة ترتبط بما يتعلق بالدولة والأحزاب بالأساس. وهذا الأمر هو الذى جعل ما جرى منذ ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠ في سيدى بو زيد التونسية وامتداده العربي مفاجئاً، وفرض أن يصبح تعبير الشعب مكرراً ومتكرراً، لأن هذه الجموع التى كانت مهملة هى التي فرضت ترحيل رؤساء لطالما جرى اعتبارهم دكتاتوريين عتاة.

إن الثورات التى بدأت فى تونس وتوسعت إلى مصر والبحرين وليبيا واليمن وسورية، وطالت الجزائر وعُمان والعراق والأردن، ولمست السودان والمغرب، هى من فعل الشعب الذى كان خارج كل حساب فى الصراع السياسى بين النظم والمعارضة. وإذا كانت الأحزاب تنطلق من

"السياسي" في علاقتها بالنظم، وتركز على مطالب "سياسية" فقط، ومحورت صراعها كأحزاب في العلاقة مع السلطة، بالتالي دون حسابٍ للشعب، أو توقع بدور له، أو حتى العمل لأن يكون له دور ما، فإن الشعب تحرّك دون انتظار هذه الأحزاب، وفي حركة واقعية انبنت على تجاوزها فعلياً. ما يجعلنا نقول إنه ليس الفعل السياسي هو الذي جعل الشعب ينهض بل لا بد من أن نبحث عن الجذر الذي يسمح لنا بفهم هذا الانفجار الشعبي الكبير بعد عقود من الركود والتكيّف وحتى "الخنوع". الأمر الذي يفرض أن نبحث في الظروف التي أسست لذلك، والتي أوجدت لحظة "الانقلاب" في "طابع" الشعب، والتي فرضت تحوّل الركود إلى فعل ثوري كبير، والتكيف مع الوضع الذي أوجدته النظم إلى التمرّد عليها، وتجاوز "الخنوع" نحو فرض الإرادة الشعبية.

هذا الوضع الذي فرض أن يتحوّل مصطلح الشعب إلى شعب فعلي، فاعل وقادر، فرض أن نلمس إشكالية الأحزاب والنخب، لكن بالأساس أن نفهم الأساس الذي حوّل التعبير "المجرّد" إلى وجود فعلي، وجعل "الغائب" هو الذي يملأ الصورة فعلياً.

يمكن أن نقـول أولاً إن العـلاقـة بين الشـعب والنخب كـانت مرتبكة دائمـاً، حيث تكون مطامح الشعب هي غير مطامح النخب. النخب تنطلق من "الشأن العام"، وتطرح المهمات التي تتعلق بهذا "العام"، لأنه خاصتها بالضبط. والشعب ينطلق من وضعه "الخاص"، أي من مقدرته على العيش، والمسألة الوحيدة التي تفرض تجاوز ذلك هي المسألة الوطنية التي تدفع الشعب لأن ينخرط في الصراع، ربما لأنها تمسّ كيانه ككل.

في الصراع الداخلي إذن هناك "تفارق في المنظور" بين الشعب والنخب. هذا الأمر هو الذي يجعل النخب تميل عادة إلى تجاهل الشعب، وحتى "الاستعلاء" عليه والنظر إليه ككيان هامد، مستكين، خانع. لهذا كان الميل لطرح السؤال: لماذا لا يثور الشعب؟ متداولاً لعقود. وظلت النخب تتصرف "وحيدة"، وظنت أنها تقارع النظم بـ "قوتها". وهو الأمر الذي كان يشعرها بالعجز الدائم. ويجعلها تنطلق في رؤيتها من اختلال ميزان القوى "المطلق" والمستمر. لهذا ظلت إصلاحية أو تعلقت بالمراهنة على "الخارج".

الشعب لا يميل إلى السياسة، هذه بديهية تبلورت خلال قرون، فهو كشعب ينطلق من "وجوده في الحياة" بعيداً عن

السلطة (أو الدولة)، وفى ممارسة علاقاته "الاجتماعية" وإعادة إنتاج الحياة من خلال العمل والتوالد. ولهذا ينحكم لهذا الأساس، وينطلق منه. ولقد تكيّف الوعى الجمعى مع هذه الوضعية. هذا الوعى الذى جعل الدولة شيئاً آخر، مخيفا وسلبيا. لهذا يعيش بعيداً عنها، ويهرب من الاحتكاك بها، ويقبل التكيّف مع سطوتها إلى حدّ كبير. هذا هو الوضع "الطبيعى"، الذى يجعله لا يميل إلى تناول "الشأن العام"، أو الهمس به فقط فى الخفاء. وهو الأمر الذى يجعل النظر السطحى يصل إلى الاستنتاج بأن الشعب خانع ومتكيّف وسلبي، خصوصاً حين يتعلق الأمر ببنية السلطة. أى حين يتعلق الأمر بالحريات السياسية والديمقراطية عموماً، وهو الأمر الذى يخصّ النخب بالأساس، ويكون أساس نظرها إلى الواقع. ولا يبدو أنه من أولويات الشعب الذى يجهد من أجل العيش.

هذه الإشكالية تظهر واضحة حين يكون المجتمع فى وضع "استقرار طبقي"، أى حين تكون الأجور كافية للعيش، أو تحقق عيشاً جيداً لقطاع كبير من الشعب. وهذه الوضعية "الساكنة" هى التى تنطلق منها النخب لإصدار الحكم على

الشعب. بحيث يظهر كـ "لامبالٍ" في نظم استبدادية. لأن هذه النخب تنطلق من "السياسي" في الحكم، ووفق نظر يقوم على أساس المنطق الصوري الذي يسمح لها بـ "كشف" سكون الشعب دون فهم سبب ذلك. ويقودها إلى افتراض أن على الشعب أن يكون معها من أجل تحقيق هذا "المطلب الكبير"، و"الذي يخدم كل المجتمع"، وبالتالي يجب أن يكون من مهمات الشعب وليس من مهمتها هي. وهذا التحليل الافتراضي هو الذي يجعلها تصدر الحكم على الشعب، ويؤسس لـ "حقد دفين" نتيجة إبقائها في الصراع السياسي وحيدة دون دعم شعبي. فالشعب يجب أن يكون معها ما دامت تعمل على تحقيق "القيم العليا"، وتعمل من أجل "الشأن العام".

لكن ليس هذا هو وضع الشعب دائماً. فسوف نلمس أن التاريخ شهد ثورات كبيرة، عفوية، وتتسم بالبطولة، قام بها الشعب وحده، أي بعيداً عن النخب التي كانت تبني "أحلامها" في مكان آخر. وظهر فيها القوة التي تريد تحطيم السلطة، والتي تحمل "الشأن العام" على عاتقها. هذا ما نشهده الآن في الثورات في الوطن العربي.

لماذا يثور الشعب؟

لماذا يتجاوز "سلبيته" فيندفع للتمرد على السلطة التى طالما خافها؟

وبالتالى لماذا يقتحم السياسة من أوسع أبوابها، أى باب الثورة على السلطة؟

لابد من لمس أن تحرّك الشعب ينطلق من خلخلة وضعه هو، ما دام لا يميل إلى السياسة أو يهتم بالنشاط السياسى، بل ينطلق من وجوده الذاتي. لهذا ظهر فى كل الحالات أن تحركه ارتبط بموضوع "اقتصادى"، أى بما يقود إلى رفع الأسعار أو تردى وضعه المعيشى. وهذا أمر يمكن أن يلمس من خلال دراسة الوضع الاقتصادى، خصوصاً مسائل البطالة والأجور والأسعار والخدمات والتعليم والصحة، وأيضاً مسائل السكن والزواج. حيث إن كل ذلك يوضح مقدرة أو عدم مقدرة الشعب على العيش. وبالتالى يفرض تململه، وصيرورة تصاعد التذمر والاحتقان. ويؤسس لرفض السلطة، والميل لتحويلها إلى عدو. الأمر الذى يفرض فى لحظة حدوث الانفجار الشعبى، ربما نتيجة سبب هامشى، أو نتيجة دعوة واضحة.

إذن، نلمس الآن أن "غير السياسي" هو الذى يقوم بالفعل السياسى الأهم: إسقاط السلطة. وهو يقوم بذلك لأنه

يصل إلى لحظة يحسّ فيها بأنه لم يعد قادراً على تحمّل الوضع الذى هو فيه، وهو الأمر الذى يدفعه إلى التمرّد الهائل الذى يقوم به ضد السلطة التى خافها طويلاً، والذى يعتبر أنها السبب فى كل الظروف السيئة التى يعيشها. حيث يتحوّل، هنا، السكون إلى ثورة، والخوف إلى جرأة وبطولة، والخضوع إلى تمرّد. ينقلب الواقع من أساسه، ونشهد ما لم تكن النخب تتوقعه أو الحلم به، وأيضاً تخافه.

هذه اللحظة هى التى تظهر "أصالة" الشعب، وتعبّر عن "روح" الشعب. وهى اللحظة التى تحقق التغيير العميق فى مسار التاريخ. والتى دون فهمها ليس من الممكن فهم الشعوب، ومعرفة دورها الهائل فى التاريخ. وبالتالى فهم أن الشعوب هى التى تصنع التاريخ.

إذا كان السياسى يبدأ من الدولة فإن الشعب يبدأ من "العيش"، من الوجود ذاته، حيث إن الشعور بالعجز عن العيش، وبالتالى الشعور بالـ "موت"، هو الذى يكسر السكون والسلبية، ويؤسس للتمرّد على الوضع الذى هو فيه لأنه لم يعد يستطيع التحمّل. وهذا يتضّح من خلال متابعة الأرقام التى تطال الاقتصاد، والأجور والبطالة، لكى يتلمس الوضع

الذي وصلت إليه الشعوب. حيث بدت أنها على شفير الانهيار نتيجة التهميش والتفقير، رغم أن هذا لا يعني أن رد الفعل سوف يتعلق بذلك فقط، لأن تمرّد الشعب يفرض ألاّ يصبح الصـراع من أجل "العيش" فقط، بل أن الصـراع من أجل العيش يفرض إسقاط النظم والتأسيس لبديل جديد. وخلال ذلك يجرى تضمّن مطالب عديدة، اقتصادية ومجتمعية ومناطقية وسياسية، حيث لا تعود المسألة متعلقة بـ "هدف مطلبي" بل تصبح مسألة إسقاط السلطة كلها. وهذا ما يفرض الانتقال من المطالب المباشرة إلى المطلب المجتمعى العام، أى مطلب تغيير كلية البنية الاقتصادية السياسية، وهنا يتحدد دور السياسي.

إن التحولات الاقتصادية التى تفضى إلى تمركز الثروة، وإفقار الطبقات الشعبية بما يجعلها عاجزة عن العيش، هى التى تؤسس الظروف لتراكم الاحتقان الاجتماعي، وتشكّل الحالة التى تفرض الثورة فى لحظة ربما لا يستطيع أى من كان تحديدها بدقة. حيث يمكن لـ "مصادفة" أو "حدث عابر لأنْ يكون اللحظة التى تحوّل الاحتقان إلى انفجار كبير: أى ثورة.

في هذه اللحظة لابد من ملاحظة أن كل "الرتوش الثقافوية" ومخلفات الماضى تتهاوى، كما أن الهدف يكون واضحاً ويتحدد فى السلطة ذاتها، ويكون الحلم بتحقيق التغيير الذى يتضمن حلاً لمشكلات الطبقات التي تخوض الثورة. هنا يكون الصراع سياسيا بامتياز، ويكون فى أرقى صوره رغم العفوية التي تحكمه حين غياب الفاعل السياسي، أو البديل المبلور فى برنامج ورؤية. فالحسّ العفوى لدى الشعب يكون صافياً إلى أبعد مدى، ويحدد هدفه بصفاء كامل. وهو لا يقيس إلا انطلاقاً من ذلك، الأمر الذى يجعل كل محاولة للالتفاف على مطالبه تتهاوى، ويظل يخوض الصراع إلى أن يحقق التغيير الذى يحقق له وضعاً يخرجه من واقعه الذى بات لا يطاق.

هنا يكون فعل التغيير عميقاً إلى حدّ لا يمكن تجاوزه. ربما تفشل ثورات الشعوب، لكن ذلك لا يعنى الركون والركود، بل يعنى التحضير لثورات جديدة. بالضبط لأن الواقع لم يعد ممكن الاحتمال.

دفاع عن الشعب

وعن الفهم المادى للتاريخ

من يتابع كثيرا مما يكتب عن الثورات التى بدأت فى

البلدان العربية وباتت تتوسع إلى بلدان أخرى فى العالم، يلاحظ أن المنطق الذى يحكمها يقوم على "مبدأين"، أو على كلاهما معاً، المبدأ الأول هو رؤية الصراع من منظور العلاقات الدولية، أى من منظور مصالح الدول وسياساتها. والمبدأ الثانى ينطلق من نظرية المؤامرة العالمية. ما هو مخفى انطلاقاً من هذين المبدأين هو الواقع، ما هو محلي، أى الشعب.

فالمبدأ الأول يقود إلى تحليل كل الصراعات المحلية انطلاقاً من الصراع والتنافس بين "الدول الكبرى"، أى بين الإمبرياليات. هذا ما حكم تفسير الثورات العربية، خصوصاً الثورة السورية، والليبية. وهو ما حكم تفسير الثورة فى أوكرانيا، وفنزويلا. ويظهر هنا الصراع بين "الغرب" و"الشرق"، أى بين الإمبريالية الأميركية وثالوثها من جهة، وروسيا/ الصين والدول البازغة (دول بريكس) من جهة أخرى. وحيث تكون الإمبريالية الأميركية هي الشرّ، وتكون روسيا/ الصين هى الخير (هى الاستقلال والتحرر والصناعة). وفى هذا السياق يجرى التحديد العشوائى لطبيعة الصراعات، أو الركون لتصور عن الصراعات فى

أزمان سابقة لم تعد قائمة الآن. وافتعال خلافات بين دول هى غير موجودة، وتوهم مواقف لدول هى غير ذلك. أو حتى تحديد صحيح للتنافس بين الدول، لكنه يصبح هو أساس الصراع فى هذا البلد أو ذاك (مثل الثورات العربية وثورة أوكرانيا، وأحداث فنزويلا والبرازيل). ليصبح هنا الفعل الداخلي هو نتاج الصراع الدولي، والتنافس بين الدول التى تريد السيطرة. يصبح هو انعكاس للصراع الدولى وليس نتاج تناقض داخلي.

وفى المبدأ الثانى يقود التحليل إلى "كشف مخططات" الإمبريالية الأميركية للسيطرة على العالم، وتجرى الإشارة إلى كيف أنها حرّكت الشعوب لكى تقوم بالثورة من أجل تحقيق أغراضها، حيث إن " أكثر المفارقات المثيرة للدهشة هى أن الشعوب نفسها الآن هى وسيلة الولايات المتحدة لحكم هذه الشعوب.."، فـ " مملكة الشر أمريكا تشعل الفتن فى كل مكان" وهنا يدخل المنظور السحرى الدينى فى صياغة الأحداث، بمعنى أن تبرير المؤامرة يقوم على هذا المنظور الذى يحاكى المنطق السحري، أو القدرى الديني. لتظهر أميركا كلية الجبروت والقدرة . فهى قادرة على كل شيء.

حتى على قيام الشعوب بثورات هي، كما هو مفترض، ترتعب منها وترفضها، لأنها تريد الاستقرار في سيطرتها، ولا تثق بالشعوب التي تخرج عن الطاعة، وهي تدفع الشعوب للقيام بهذه الثورات لهدف تسعى إليه هي. وفي هذا السياق يجري دبلجة الروايات، و"كشف المخططات" السرية، وتحديد الأسماء. وفي الأخير يجري الاستناد على وقائع هامشية، أو على تفسير شكلي لبعض الأحداث. كما على تخيلات وأوهام، أو تفسيرات هي نتاج عقل سطحي صوري، ينطلق بذاته لتحديد الأعداء.

لا شك في أن الصراعات الدولية مهمة، ولا بد من أن يفهم التنافس على المصالح بين الدول، ولكن أساساً بين الطغم المالية العالمية. وأيضاً لا شك في أن في التاريخ مؤامرات لكن التاريخ ليس مؤامرة مستمرة، والمؤامرات هي من نشاط أجهزة المخابرات التي تعمل في الخفاء، وهي تكمل سياسات الدول من أجل تسهيل السيطرة أو التخلص من خصوم. لكن يبقى الصراع هو صراع الناس ضد النظم والمستغلين. فهذا خط في التاريخ مستمر، في ظل وجود صراع دولي أو في غيابه، وفي ظل وجود مؤامرات أو في

غيابها. أو فلنقل إن هناك صراعا بين الدول طبعاً، لكن هناك صراعا بين الشعوب والنظم التي تحكمها كذلك. وإذا كان سبب الصراع الأول هو سعي الدول للسيطرة لتحقيق مصالح الطبقة المسيطرة فيها، ومصالحها كدول تخدم هذه الطبقة، لهذا تسعى إلى "إضعاف الخصم"، والى الاستحواذ على مناطق تهمها من أجل النهب. وهو الأمر الذي يؤسس للصراع بين الدول (أو بين الطبقات الحاكمة في هذه الدول). فإن سبب الصراع الثاني هو النهب الذي تقوم به الطبقة المسيطرة، وحالة الإفقار والجوع والاستغلال الشديد الذي تفرضه على الشعب، وهو الأمر الذي يفضي إلى نشوب الثورات، والتمردات وكل حركات الاحتجاج، وهي كثيرة في التاريخ العالمي، وفي العصر الحديث خصوصاً. من الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ إلى الثورة الفرنسية سنة ١٨٣٠، والثورة الفرنسية والثورات الأوروبية سنوات ١٨٤٨/١٨٥٠ ومن الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ إلى الثورتين الروسيتين سنة ١٩١٧ إلى ثورات الصين وفيتنام وكوبا وكل موجة الثورات في القرن العشرين. حيث كان السبب الداخلي هو السبب الأساسي، رغم كل الصراعات الدولية التي كانت تحدث

للاستفادة من "ضعف الخصم"، ولتحقيق مصالح إذا أمكن ذلك.

الآن، إن المنظور "الذهني" وحده هو الذى يختار ما هو السبب الأساسى فى الصراعات. وهذا المنظور إما أن يكون علميا، ومادياً أو مثالياً، وحتى «خرافيا». حيث إن الانطلاق من الصراعات الدولية يعنى إهمال الصراع "المحلى"، أو اتباعه له دون قرينة. وسيكون الأمر إشكالياً إذا كان الذى يطرح هذا الموضوع "ماركسياً"، لأن الماركسية تنطلق من الملموس، العياني، أى من الوجود البشرى، ومن ثم الاقتصاد والطبقات التى يتشكل الشعب منها، قبل أن يلمس الوضع العالمى وأثره على الصراع "المحلى" هذا. لهذا تنطلق الماركسية من صراع الطبقات قبل صراع الدول، والتنافس بين الأمم. وترى هذا الثانى بدلالة الأول وليس العكس. إنها تبدأ من "الظاهرة" التى هى حسب التحديد الماركسى الاقتصاد والطبقات فى الواقع الملموس. وترى التناقضات داخلها وليس خارجها، لهذا تراها فى إطار الدول قبل أن ترى الصراع بين الدول. وهى ترى الاقتصادى الطبقى قبل أن ترى السياسى (الدولة)، وترى السياسى انطلاقاً من

الاقتصادى الطبقي. هذه بديهيات النظر المادى الذى يقوم منطق تحليل الماركسية عليه.

من ثم، فإن كل النظر الذى ينطلق من العلاقات الدولية، أو يتكئ على "نظرية المؤامرة" هو خارج الماركسية، وهو فهم مثالى يبدأ من المظهر (الدولة والسياسة) وليس من الجوهر (الاقتصاد والطبقات). يبدأ من المجرَّد (العلاقات الدولية) وليس من الملموس (واقع الطبقات). لهذا فهو يؤسس لتصورات خاطئة بالضرورة، ويتخذ مواقف فى غاية الجهالة. فالماركسية تبدأ من الاقتصاد فى سياق تصاعدى إلى الطبقات التي تتشكل على أساسه، ومن ثم الدولة التى تؤسسها الطبقة المسيطرة لضمان سيطرتها، وتنظيم مجمل آلياتها، إلى الوعى الأيديولوجى الذى يخدم تحقيق مصالحها. ولما كان العالم يتشكل من دول، تكون هذه مستوى أعلى يعبِّر عن تشابك الاقتصاد، وعن توزع الدول وتصارعها أو تحالفها. بالتالى فى الاقتصاد هناك تشابك لا بد من أن يمرّ عبر الدولة القومية، وفى العلاقات الدولية هناك تشابك وتصارع بين الدول. وما دامت السياسة هى التعبير المكثف عن الاقتصاد، لا بد بالتالى من أن نبدأ فى الاقتصاد لكى

نفـهم السـيـاسـة. هذا هو ملـخص الفــهم المادي، الذى يوصل
إلى تحليل علمي للواقع، وفهم حقيقى له.

ما يجرى فى فـهم الثورات والصـراعات العالمية الراهنة
هو رؤية البنـى السـيـاسـيـة والمؤسـسـات (الدول) دون رؤية
الواقـع الأسـاس، الذى هـو الاقـتـصـاد والطبـقـات. البنى
السـياسـية هنا، سـواء الأحـزاب أو الدول، تغطى على الواقع
الفعلى الذى هو الشعب، الناس، البشـر. وهذه عادة، بالتـالي،
لا تؤخذ فى الحسبان. هى كم مهمل. فالإنسان لا قيمة له، كل
القيمـة للمؤسـسـة (الحـزب، النقابة، الدولة). ولهـذا حين يثور
الشـعب دون أحزاب ونقابات يجرى البحث عمن حركه. حيث
لا بد من مـحـرك، هذه الفكرة التى ابتـدعـتـهـا الفلسـفـة منذ
نشوئها، وأخذها الدين، لا زالت تقبع فى أعماق الوعى (وهذا
مـا يؤكد أنه وعى مثالي). ما قـالته الماركسية بالضبط هو أن
فقر العامل وتعرضه للاستغلال يفرضان عليه الصراع، وهذا
ما أسمته الصراع الطبقي. إن وضـعه الذاتي هو الذى يدفعه
لخوض الصـراع الطبـقى وليس أى فـاعل أو مـحـرك. وحـالة
الاسـتـغلال الطبقي تنتجـهـا السـيطرة الطبـقيـة القـائمـة، أى
الرأسـمـالى المحـدَّد فى المكان المحـدَّد. وهذا جـوهـر التنـاقض

فى المجتمع، الذى يحكم مجمل التناقضات الأخرى. والشعب هو الطبقات المفقرة، العمال والفلاحون الفقراء والمتوسطون، والفئات الوسطى المدينية، والموظفون المتوسطون والصغار. وهم الذين لم يكن من حزب قادر على أن يعبّر عن وضعهم وينخرط معهم فى الصراع ضد الرأسمالية المسيطرة، لهذا وصل الاحتقان الذاتي لحظة كان لا بد من أن ينفجر، فحدثت الثورات. هذا هو أساس الثورات، وكل شيء آخر هو تكملة لذلك. حيث يمكن أن يجرى الالتفاف على الثورة،أو تحاول قوى ركوبها، أو يستفيد من ضعف النظام طرف خارجي. كل ذلك ممكن، لكنه نتاج حالة موضوعية نشأت نتيجة التناقضات الداخلية.

ولفهم واقع الشعب لا بد من العودة إلى "الأرقام"، أى إلى تحديد طبيعة الاقتصاد وحجم كل طبقة، وواقعها الاقتصادى (العمل والأجور والصحة والتعليم)، وبالتالى مدى استغلالها ومقدرتها على العيش (توازن الأجور والأسعار). هذه أوليات دراسة الواقع، وفهم الظواهر التى تنشأ فيه، وهى المنطلق لفهم الوضع الأشمل، المحلى فالعالمي. ولمعرفة أسباب غياب المؤسسات السياسية عن الوجود الفعلى بين

الشـعب، فالشعب موجود بها أو بدونها أما هي فلن يكون لها دور وفاعلية بدونه.

بالتـالى أمـام هذا الفـيض من الهـذر حـول المؤامـرات والصـراعـات الدولية لا بد من أن نعيد الاعتبار للشـعوب، الشـعوب التى وحـدها تصنـع الثـورات، والتى وحـدها تسـقط النظم وتحدث التغيير الحقيقي، من قاتل فى سيدى بو زيد وكل مـدن تونس هو الشـعب. ومن احتلّ السـاحـات فى كل مصر هو الشعب. ومن احتلّ ساحات اليمن هو الشعب. ومن تحرك فى البحرين هو الشعب. وكذلك فى سورية، الذى يُقتل فيها، والذى يقاوم هو الشعب. وواضح أن كل المنطقة وكثيراً من بلدان العالم تشـهد الأزمـة الطبقيـة التى تفرض تحرك الشـعوب سـواء بأحزاب أو بدونهـا، حيث ليس لدى الشـعوب ترف انتظار أن "تهندس" النخب "الأحزاب المثالية" التى لا بد من أن تقود الشـعب لكى يكون هناك ثورة. الشـعوب لم تعد تحتمل، هذا هو مختصر الواقع الراهن. لهذا بدل كل هذا اللطم والتشكيك والهذر يجب أن يصبح المطروح هو كـيف ننظم صراع الشعوب؟ وما هو البرنامج الذى يجب أن نطرحه كبديل عن واقـعها القائم لكى يكون أسـاس الدولة الجديدة

التي ستصنعها هي؟ وكيف نكون جزءاً منها وليس نخباً هامشية تعيش خيالاتها وأوهامها؟

الشعوب تحركت لهذا سوف يتغير مسار التاريخ.

الماركسية والثورة:

ربما يمكننا القول إن الماركسية تعيش أزمة إزاء الثورات التي شهدتها البلدان العربية، والتي يمكن أن تتوسع إلى كثير من بلدان العالم على ضوء الأزمة العميقة التي تعيشها الإمبريالية. فقد ظهر إن الماركسيين قد نسوا كل مفاهيم الثورة التي طرحتها الماركسية منذ عقود طويلة، وبعضهم بات يعتقد أن "التطور العالمي" قد فرض تجاوزها على ضوء الاستقرار الطويل الذى عاشته الرأسمالية. وأن "النضال السلمي" هو الخيار الوحيد الضرورى لكى يتحقق التغيير. وأن الديمقراطية هى المدخل لكل تغيير يحقق مطالب العمال والفلاحين.

إذن، لقد جرى تجاهل الصراع الطبقي، وباتت المسألة تتعلق بـ "النضال الديمقراطي". هذا ما حدث بالضبط للحركة الماركسية أوائل القرن العشرين، حين أصبحت تعتقد أن الصراع الطبقى أصبح يتخذ شكلاً جديداً يتمثّل فى النضال

المطلبي في إطار "النضال الديمقراطي" الذي أصبح ممكناً بعد "المساومة التاريخية" التي أجرتها الرأسمالية مع الطبقة العاملة، والتي أفرزت الميل "النقابي" وأدت إلى انتصار الميل المطلبي. حيث بات ممكناً للطبقة العاملة أن تُضرب من أجل تحسين الأجور، وباتت الرأسمالية مرنة إلى حدّ التنازل لها. هنا تحولت الحركة الماركسية إلى حركة ديمقراطية اجتماعية (أو اشتراكية ديمقراطية كما جرى التعارف عليها).

وكان نشوء الأممية الثالثة هو الخطوة الضرورية لتجاوز هذا "الانحراف". وبالتالي إعادة الحركة الماركسية إلى النضال الطبقي، وتكريس مفهوم الثورة. كتاب لينين "الدولة والثورة" أتى في هذا السياق، ورغم أنه فهم عندنا ككتاب يؤكد دكتاتورية البروليتاريا فقط، فقد كان الهدف منه مواجهة ذاك التيار الذي انتشر في الحركة الماركسية، والذي اعتمد "النضال الديمقراطي" كطريق وحيد لنضال الطبقة العاملة، وللانتقال إلى الاشتراكية. لقد حدد الطابع الطبقي للدولة لكي يقول إن الطبقة المسيطرة لا تزول إلا عبر الثورة. وأن الصراع الطبقي هو صراع ثوري، وبالتالي ليس من الممكن وصول الطبقة العاملة إلى السلطة عبر "صناديق الاقتراع".

لكن الثورات هذه المرة نهضت فى "الشرق"، حيث تحركت الصين، ومن ثم جنوب شرق آسيا (الهند الصينية).

مع انشغال الاتحاد السوفيتى فى تطوره الداخلي، ومع الميل لربط الحركة الشيوعية العالمية بسياسة هذه الدولة، وبضبط تناقضات العالم بما يخدم تلك السياسة فى صراعاتها العالمية، عاد الميل "الإصلاحي" لكى يفرض نفسه فى هذه الحركة. لقد أصبح حسم التناقضات بالنسبة للحزب الشيوعى فى كل بلدان العالم مرتبطاً بدور الاتحاد السوفيتى ضد الإمبريالية، انطلاقاً من سياسة عدم توتير الصراع العالمى بين الرأسمالية والاشتراكية خشية انجرار الاتحاد السوفيتى إلى حرب "سابقة لأوانها". على العكس من ذلك بات مفروضاً على الحركة الشيوعية أن تنتظر اللحظة العالمية التى تفرض تصاعد التناقضات بين الرأسماليات لكى يتدخل الاتحاد السوفيتى لفرض الاشتراكية فى البلدان التى يصل إليها (كما فعل فى أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية).

هذا الوضع فرض أن تتمحور سياسة الحركة الشيوعية حول مستويين، وإنْ كانا منفصلين فى الممارسة، هما:

النضـــال المطلبى دفـاعـاً عن "لقـمــة الشــعب"، والنضـــال الديمقـراطى من أجل "جـمـهورية ديمقـراطيـة". بالتالى جرى تقزيم الصراع الطبقى إلى نضال مطلبي، وجرى شطب حسم التناقض مع الرأسمالية والاستيلاء على السلطة لمصلحة "صناديق الاقـــتـــراع". وهنا باتت الثـــورة التى يقـــودها الشيوعيون ليست فى الحسبان، بل إن طرحها هو تعبير عن "نزق البرجوازية الصغيرة"، و"مرض اليسارية الطفولي (ومع الأسف فهذا هو عنوان كتاب للينين أصبح مجال استشهاد رغم أنه يناقش مسائل مختلفة).

بالتـالى أصـبحت الحركـة الشـيـوعيـة حـركـة إصـلاحيـة، تمارس "النضال المطلبي"، وتخوض فى "النضال الديمقراطي" دون أن تفكّر فى مستلزمات الصراع الطبقى الواقعي، وكيف يمكن أن تنظّم العمال والفلاحين الفقراء لكى يصبحوا هم السلطة. هذه السلطة التى بات التفكير فى الاستيلاء عليها من المحرمات، والتعبير الأكيد عن "مرض الطفولة اليسارى".

الموجـة التاليـة التى اتخذت من الصين وفيتنام، والثورة الطلابيـة فى فرنسـا مـرجـعيـة لهـا، والتى تسمت باليســار الجديد، لم تصـمـد طويلاً فى ثوريتها، حيث عبرت عن "نشاط

طلابي' من جهة، وعن انتقال قومي إلى الماركسية بُعَيد هزيمة حزيران. لقد كانت "صلبة" ضد "العدو الخارجي" لكنها سرعان ما تفككت في بعض البلدان، أو كانت إصلاحية في الوضع الداخلي. ومن ثم سار الكثير من كادرها نحو الليبرالية بشكل واضح. ملتقين مع كثير من كادرات الحركة الشيوعية الذين أصبحوا ليبراليين بُعَيد انهيار الاتحاد السوفيتي.

هذا الوضع الليبرالي هو الذي هيمن على "اليسار" منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي. فانقلبت ثورية اليسار الجديد (في الغالب) إلى إصلاحية مفرطة، وتلونت قطاعات من الشيوعيين بلون ليبرالي مفرط، هو مطابق لجوهر السياسة التي حكمتهم لعقود طويلة. وجاء هذا التحوّل (أو الانحدار) مع موجة العولمة التي انطلقت في بداية تسعينيات القرن الماضي، وحملت "البشرى" بالحرية والديمقراطية إلى العالم، بعد أن كانت الحرية والديمقراطية قد انتصرتا في البلدان الاشتراكية، بما فيها الاتحاد السوفيتي. فانخرط هؤلاء في هذا المسار، الذي كان يوصل إلى إسقاط الموقف الطبقي من النظم الإمبريالية، وتغليب "النزعة الديمقراطية"،

وبالتالى الانتقال إلى اعتبار هذه النظم "صديقة"، أو ليست معادية. فقد باتت الحرية والديمقراطية هى مفصل الصراع وليس الاستغلال الطبقي، أو حتى الاحتلال الوطني.

بالتالى بات مفهوم الثورة من الماضي، ومن "التحجر الماركسى"، أو من "العنف الكامن فى الماركسية"، أو نتاج الطابع الاستبدادى للماركسية. لقد أصبح مصطلح "ثورة" من المصطلحات "الشيطانية". وبات كل من يتكلم عنها هو يسارى طفولي، أو متطرف، أو مغامر. وأصلاً أصبح الميل هو للهروب من الماركسية كلها، صراحة أو عبر تمويهات لا تخفى الهدف منها.

فى هذه الحالة حدثت الثورات فى البلدان العربية. ولا شك فى أنها أحدثت صدمة قوية لمنطق كان قد تشكّل على أساس إصلاحى متين، وفى مفاجأة لم تكن متوقعة، أو يمكن للمنطق الذى حكم كل هؤلاء أن يتوقعها. فقد أحلّ منطقه محل الواقع، و"فرض" أن تسير الأمور فى سياق ديمقراطى، تطورى، سلمى"، حتى مع الاحتلال. ولقد كان يرى أن العالم كان يسير نحو الوئام والسلام وانتصار الحرب والديمقراطية، وكانت الرأسمالية قد انتقلت إلى "مرحلة حضارية" أعلى

تتجـاوز كل "وحشـيـة" الماضـي، وتتسـم بالتمـدن والسـلام، وتنغـمس في دعم الحرية والديمقراطية ومساعدة الشـعوب. فبـات الكلام عن الصـراع الطبـقي تشـويشـاً، والحـديث عن الثورة مؤامرة، وتلمّس مشكلات الشعب أمراً لا معنى له.

كيف بالتالي يمكن لها أن تستوعب تحولاً بهذا الحجم؟

وإذا كـانت القـوى الماركسـيـة، إلا القليـل منهـا، قـد رفـضت أو انسـاقت خلف الشـعب بعـد أن تمرّد، فـهى لم تستطع تجاوز منطقها القديم، ولم تفهم ما كانته، وبالتالى ما يجب أن تكونه، لهـذا عـادت في غـالبيـتهـا إصـلاحيـة تريد الديمقراطية والحرية، وتتجاهل مطالب الشـعب التي دفعتـه للثورة أصلاً، ومن الواضح أنها لم تفهم لماذا ثار الشـعب، بل اعتقد بعضها أن الشعب قد فهم "مشروعها الديمقراطي" فنهض مطالبـاً بالحرية والديمقـراطيـة. ربما هـذه نرجسـيـة نخب، لكنها تعبّر عن السياق الذى أصبحت تسير فيه بعيداً عن الشـعب. ومحاولة الإفـادة من ثورة الشـعب للوصـول إلى تحقيق مطلبها هي: أى الديمقراطية، بغض النظر عن مطالب الشـعب.

الماركسـيـة ثورة، وهى مع الثـورة، كـانت ولازالت. لأنهـا تنطلق بالضبط من الصراع الطبقى، ومن فـهم طبـيعة الدولة

وطابعها الطبقى، وأجهزة القهر التى تملكها للحفاظ على السلطة الطبقية والنمط الاقتصادى.

لهذا يجب أن تتأسس الماركسية الجديدة انطلاقاً من أن مهمة الماركسيين هى تغيير العالم بعد تفسيره، أو فى الترابط بين الفعلين. وهذا يستلزم ثورة فى الفكر تلاقى الثورة الشعبية القائمة. ثورة تؤسس لماركسية جديدة، ثورية وعلمية وواضحة الانحياز الطبقى.

الفصل الخامس :

النظر الشكلى وأزمة الفهم

إذا كانت الثورة السورية قد كشفت مدى السطحية التي تسكن كثير من النخب والأحزاب، حيث كان تعقّدها سبباً لسوء فهم عميق لفّ تلك النخب والأحزاب، فإن ما حدث في تركيا ثم مصر أظهر الإشكالية بكل وضوحها.

فقد كان تعقيد الصراع الداخلي، وتموضع السلطة عالمياً، وبالتالي المواقف الخارجية، سبباً كافياً لسوء الفهم نتيجة النظر الشكلي (السياسوي) دون فهم عميق للواقع بتعقيداته وتداخلاته. لتصبح الثورة "مؤامرة"، وسلطة المافيا "دولة تحررية" و"مقاومة وممانعة.

هنا سقط "العقل"، فهو ينحكم لمنطق صوري لا يعرف التحديد إلا بـ: إما/ أو، و:مع أو ضد. كل ذلك انطلاقاً من تصور ذهني صيغ في زمن مضى، وفي شكل خاطئ أصلاً. بالتالي يصبح القياس هو الحاكم هنا، فيصبح الأمر هو مع أميركا أو ضد أميركا. أو مع السلطة وضد السلطة. حيث يكون هنا منطلق ما، يحدد كتناقض رئيسي، وهو كما ظهر في التحليل تناقض سياسي بالأساس.

لهذا حين حدثت التظاهرات في تركيا والثورة الثانية في مصر تحددت المواقف انطلاقاً من الاصطفاف السياسي

الراهن، فبات "شبيحة السلطة" فى المستوى السياسى داعمين للتظاهرات التركية ومع الثورة المصرية، بينما وقف "الثوار (فى المستوى السياسي) مع أردوغان ومحمد مرسي. طبعاً كل ذلك انطلاقاً من التمحور القائم "على الأرض"، أى مع السلطة أو ضد السلطة.

طبعاً هذا "التحديد المسبق للتموضع" الذى قسم المواقف هنا نجده كذلك يقسم المواقف تجاه الثورة السورية. فمن هم مع أردوغان والإخوان وقفوا مؤيدين للثورة، ومن كان ضدهم وقف ضد الثورة. بمعنى أن الإشكالية ذاتها تكررت هنا. فى تركيا (ولدى اليسار التركى الذى يناهض حزب العدالة والتنمية)، وفى مصر (وهو الأخطر الذى فرض تراجع مواقف كثير من النخب والأحزاب من الثورة بعد تبلور الصراع مع الإخوان المسلمين، وهنا خصوصاً نلمس تراجع موقف كثير من اليساريين).

لكن أردوغان ومرسي يمثلان ما يشابه ما يمثل النظام السوري، والحراك هو حراك شعب من المفقرين الذين يطالبون بحقوقهم فى تركيا ومصر كما فى سورية. فهذه نظم رأسمالية، والأحزاب تلك تمثّل الرأسمالية (وإنْ كانت فى

مصر وسورية تمثل مافيا رأسمالية، بما في ذلك الإخوان المسلمين). والمشاكل التي فرضت الاحتجاجات والثورات تتعلق بالبطالة والفقر وانهيار التعليم والصحة أكثر مما تتعلق بالحرية والديمقراطية (رغم أهمية هذه). وبالتالي فالحراك هو من أجل ذلك، ويخص تغيير النمط الاقتصادي.

ربما كانت الميول الليبرالية بأشكالها المتعددة تبتعد عن فهم هذا الأساس الذي حرّك الشعوب، لكن المأساة تكمن في أن قطاعاً واسعاً من اليسار (والماركسي خصوصاً، أي الذي تفرض رؤيته أن ينطلق من هذه المسائل تأسيساً على مبدأ الصراع الطبقي) ينساق وفق هذا المنظور، ويخضع للنظر الشكلي. حيث يصبح "التحديد السياسي" هو الذي يفرض مسك "التناقض الرئيسي" وليس المنظور الطبقي. والتحديد السياسي "الراسخ في الذهن" يضع أميركا كمرتكز لكل تحليل كونها "العدو الرئيسي". ليصبح القرب منها أو البعد عنها هو الذي يحدد المواقف. هذا هو المنظور الشكلي المحض، الذي يبدأ من السياسي، ومن العالمي بدل البدء من الملموس الاقتصادي الطبقي.

فهل نستطيع أن نفهم ما جرى يوم ٣٠ يونيو/ حزيران دون أن نفهم واقع الطبقات الشعبية، وما لم تقدمه سلطة

الإخوان المسلمين لهم، وما أضافته على أزماتهم؟ أو نفهم حركة الاحتجاج فى تركيا دون تلمّس واقع العمال والفلاحين والفئات الوسطى، وكيف أن التحسن الاقتصادى الذى حققه حزب العدالة والتنمية انحصر فى خدمة البرجوازية التركية بالتحديد؟

إن "انسجام الموقف" يفرض أن يكون "الثوري" (أى ذاك الذى هو منخرط في الثورة أو داعم لها) مع الثورات الأخرى بغض النظر عن "مركزية" ثورته، ما دامت تنطلق من المشكلات ذاتها التى انطلقت ثورته تأسيساً عليها. لكن المشكلة تتمثل فى أن النظر يبتسر كل المسائل فى "التناقض الرئيسي": السلطة، هذا أولاً، وثانياً يحكم النظر كما أشرنا "التحديد السياسي".

ولأن "التحديد السياسي" السورى لخّص كل المسألة فى "الحرية والديمقراطية"، بات لديه كل المبررات التى تجعله يقف مع أردوغان المنتخب ديمقراطياً ومع مرسي المنتخب ديمقراطياً أيضاً (وكأن الانتخاب الديمقراطي، والديمقراطية يمنعان ثورة شعب، أو يفقدانها الشرعية). فالأمر هنا يمكن أن "يتحقق" عبر الاعتراض الديمقراطي، ويمكن أن يسقط

الرئيس في انتخابات ديمقراطية. طبعاً هذا منظور مسخ لأن ثورة الشعب هى "الشكل الأرقى للديمقراطية". هذا إضافة إلى أن عدم حلّ مشكلات الشعب التى تتعلق بالعيش ليس أمراً ديمقراطياً.

وهنا يكون المنظور الليبرالى منسجماً، رغم أن فصاميته تجعل كثيرين يقفون ضد أردوغان ومرسى انطلاقاً من مواجهة الإسلام السياسي، وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين. لكن فى المقابل سنلمس بأن المنظور الذى يقف ضد الثورة السورية ينطلق من "التناقض العالمى مع الإمبريالية" وليس من الحرية والديمقراطية. إنه منظور "انتى إمبرياليست" قاد إلى دعم تنظيم القاعدة (فى مرحلة) وجماعة الإخوان المسلمين قبل أن يصلوا السلطة و"تنكشف" علاقاتهم الأميركية. ومدح "تركيا العثمانية" كثيراً وهى "تواجه" الدولة الصهيونية. ويدعم الآن نظام مافياوى وحشى يمارس كل أشكال الإجرام. لكن ربما يكون هذا جزءاً من المنظور الذى ينطلقُ داخلياً من "الخوف من الإسلاميين"، من رفض الإسلام السياسي. لهذا يدعم الثورة فى مصر والحراك فى تركيا من هذا المنظور بالتحديد (وليس من مطالب الشعب)، ويقف ضد

الثورة السورية انطلاقاً من اعتقاده "هيمنة" الإسلاميين عليها. وبالتالى فهو منسجم سواء من المنظور "المعادى للإمبريالية" أو المعادى للإسلام السياسي.

هذه المنظورات هي التي أطلق عليها "المنطق السياسوي" أو المنظور الشكلي، انطلاقاً من أن "السياسة هي التعبير المكثّف عن الاقتصاد"، وبالتالي يجب أن ينحكم التحديد السياسي لأساسه الاقتصادي لكي يؤسس لفهم علمي. وسنلمس هنا أن " التحديد السياسي" لا يلحظ الشعب، الشعب المكوّن من طبقات وأفراد مفقرين، ومن عاطلين عن العمل ومهمشين. كما لا يلحظ بأن الثورة لا تحدث إلا انطلاقاً من هذا الأساس في كل البلدان التي لم تتحدث (لم تصبح حداثية) بعد، وحتى في البلدان الرأسمالية كما بتنا نلمس الآن، وسنلمس أكثر في الفترة القادمة (حركات الاحتجاج في اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، والبرازيل وبلغاريا).

وهذا المنطق هو الذى أشهر إفلاس اليسار العالمي على مذبح الثورة السورية. حيث انحكم لثنائية الـ "انتي إمبرياليست" أوالخوف من الإسلام السياسي. في عالم يتحضّر لتفجر الصراع الطبقي، ويشهد "انقلاب" الوضع

الدولي وانفتاحه على "تعددية" جديدة أنهت أحادية أميركا، واستجلبت إمبرياليات جديدة تسعى، كما أميركا، للسيطرة والنهب (روسيا/ الصين).

العقل الأحادي في مواجهة واقع معقد عن أمـيـركـا وداعش والممـانـعـة والمؤامـرة الإمبريالية

هذا المشكل ظهر عبر التعقيدات التي مرت بها الثورة السورية، فمنذ بدئها ظهر أن منظور اليسار أضيق من أن يفهم ما يجرى، حيث تاه في الفارق بين ما كان يجرى التوهم بأنه توضّع النظام السورى عالمياً وبين حراك الطبقات التى أخذت تتململ ومن ثم تحاول التغيير. بمعنى أنه فشل فى الإجابة على سؤال: هل أن التكوين الاقتصادى الذى تشكّل يسمح أن يكون النظام فى موقع معاداة الإمبريالية الأميركية، أو أنه قد انخرط فى "العولمة" عبر تطبيق السياسات التى عادة ما يفرضها صندوق النقد الدولي، ومن ثم أن الخلاف مع أميركا خصوصاً هو نتاج اختلاف سياسات وليس نتيجة تناقض مصالح؟ هذا التكوين الاقتصادى هو الذى كان يؤسس لتفاقم الأزمة المجتمعية وتراكم الاحتقان، ومن ثم

أفضى إلى الثورة. حيث فرضت الفئة الحاكمة تعميم اللبرلة وتطبيق شروط صندوق النقد الدولي حتى دون تفاهم رسمي معه.

عدم الفـهم هذا أسَّس لموقف داعم للنظام انطلاقـاً من "الممانعة" التي يبديها تجاه "المخططات الإمبريالية". وبالتالي كان "المبدأ" الذي يحكم هذا اليسار هو اعتبار الإمبريالية الأميركية هي العدو الرئيسي، ومن ثم دعم كل من يقف في تعارض أو تناقض معها. لكن هذا المنطق لم يصمد أمام تزايد التعقيد في الواقع السوري، وبات يقود إلى عكس ما بدأ منه. فهذه "البساطة" (أو لنقل السطحية) في التحليل لا تصمد أمام تعقيدات الواقع دائماً.

لقد كانت كل القوى التي تقف مع النظام السوري ضد الثورة، والتي أسست رؤيتها على "معاداة الإمبريالية"، مع تنظيم القاعدة بعد الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١، ومع النظام العراقي، ضد الإمبريالية التي زحفت من أجل احتلال أفغانستان والعراق. وكانت ضد الدور الإيراني في العراق منذ الاحتلال، متهمة إياها بأنها عملت عبر ميليشياتها على تدمير العراق وفرض سيطرة طائفية على السلطة التي أنشأها الاحتلال الأميركي.

ولقد دعمت الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين لأنها ضد نظم تابعة للإمبريالية الأميركية، ومن المنظور ذاته وقفت مع النظام السورى كونها تصنفه كـ "ممانعة" و"مقاومة". وبالتالى باتت الثورة هى "مؤامرة إمبريالية" (أميركية)، تنفَّذ من خلال مجموعات إرهابية أصولية بدعم سعودى قطري. وكان الحديث يجرى عن "الجهاديين" الذين أسسوا عدداً من التشكيلات بعد عام من الثورة، ومنهم جبهة النصرة التى هى فرع للقاعدة، ثم داعش التى باتت بديلاً للقاعدة. بمعنى أن الصـراع فى سورية بالنسبة لهم بات بين نظام "وطني" و"ممانع" و"الجهاديين" مدعومين من قبل أميركا والسعودية وقطر. هنا انقلب الموقف من "الجهاديين" الذين كان يطبَّل لهم حين كانوا "يقاتلون" أميُركا (كما كان يجرى توهم أنهم يقاتلونها). لقد باتوا العدو الذى يريد إسقاط نظام "ممانع" و"يدعم المقاومة"، لكن هذه المرة انطلاقاً من أنهم أدوات أميركية. بالتالى لم يعودوا ضد أميركا كما جرى التنظير سابقاً بل أداة بيدها.

الآن، أميركا تحشد ضد داعش والنصرة، وتؤلف تحالفاً دولياً من أجل هزيمتهما، ولقد بدأت الحرب ضدها، فى

العراق أولاً، والآن فى سورية. بالتالى يبدو أن "الرابط" الذى جرت الإشارة إليه بين أميركا وداعش لم يعد قائماً، وتقدمت أميركا للحرب ضد داعش، ولقد بدأتها. ما هو الموقف الممكن لكل داعمى النظام السوري، الذين طبلوا لقتال النظام ضد المجموعات الإرهابية، خصوصاً النصرة وداعش؟ النظام طلب التحالف، فبالنسبة له ليست أميركا هى العدو، لا الرئيسى ولا الثانوي، بل لقد اختلف معها نتيجة "تطاولها" بالدعوة لتغيير شكل السيطرة على السلطة، عبر الدعوة لحكم "الأغلبية" (بمعناها الديني). وها هو يهلل للحرب "المشتركة" بين القوات الأميركية و"الجيش العربى السوري" ضد الإرهاب.

إن الفكرة الجوهرية التى قامت عليها سياسات تلك القوى هى أن الإمبريالية الأميركية هى العدو الرئيسي، وهذا ما جعلها تدعم "الجهاديين" سابقاً. الآن، بعد أن أصبح هؤلاء "الجهاديون" هم العدو ضد نظام "وطني" و"ممانع"، كيف يمكن أن يستوعب العقل الأحادى الأمر؟ هذا العقل يقوم على مبدأ إما/ أو، مع/ ضد. الآن يتقاتل "ضدان"، أين سيكون موقفه؟ العودة إلى تأييد "الجهاديين"، أو تغيير كلية الفهم بالتخلى عن أن الإمبريالية الأميركية هى العدو الرئيسي؟ فى

كلا الحالين سينهار كل المنطق الذى تأسست المواقف عليه، لأنه يفرض أن يكونوا مع أميركا أو مع داعش. أن يتخلوا عن أن داعش هى "صنيعة" أميركا، ومن ثم يجرى كسر "الممانعة" بالتحالف مع أميركا، أو أن يظلوا متمسكين بـ "الممانعة" ويكشفوا "تحالفهم" مع داعش. ميل السلطة هو نحو أميركا لأن كل خوفها يتمحور حول الخشية من "ضربة أميركية" كما كان منذ بدء الثورة، ولأنها لعبت بداعش من أجل الوصول إلى ذلك. لكن هذا الموقف الذى تريده السلطة أصلاً سيربك "اليسار الممانع" الذى يكسر كل منطقه الذى كرره طيلة سنوات ثلاث حول "المؤامرة الإمبريالية"، وكون النصرة وداعش هما أداة المؤامرة.

لقد رسم هؤلاء معادلة بسيطة تنطلق من: إمبريالية (أميركا)/ ضد إمبريالية، وكان الضد هو السلطة السورية، لهذا جرى اعتبار ما يجرى مؤامرة، وباتت داعش (التى هى التجسيد العملى لخطاب السلطة الذى أطلقته منذ اللحظة الأولى) هى امتداد لهذه الإمبريالية. لهذا بات الصراع هو: السلطة/ داعش (طبعاً والنصرة)، ومن ثم باتت الإمبريالية ضد داعش. هذا الأمر يفرض كسر أحد الخطين هذين،

الأول: أميركا/ السلطة، والثانى داعش/ السلطة. كما سنرى فقد انقلبت الأولوية فى التحديد من الإمبريالية إلى السلطة، وبات الاختيار هو بين الإمبريالية أو داعش.

فى كلا الحالين سيظهر أن كل الخطاب الذى كرره هذا اليسار (وكل خطاب السلطة كذلك) خطاب كاذب، لأن المؤامرة كانت تتحقق من قبل المركب: الإمبريالية/ داعش. السلطة تتخلى عن ممانعتها من خلال الدعوة لتحالف ضد الإرهاب مع الإمبريالية، فهذا هو الخيار المنقذ لها، لكن ما هو خيار "اليسار الممانع"؟ الوقوف على الحياد؟ وهذا يسقط المنطق الذى أقاموا كل تصوراتهم عليه، والذى يفرض أن تكون مع طرف ضد الآخر. أو أن يقفوا ضد الطرفين؟ أيضاً هذا يسقط منطقهم الذى حرّم على الآخرين اتخاذ موقف ضد داعش والنصرة وأميركا. وأصلاً كان يمكن لهم أن يتخذوا هذا الموقف منذ البدء، بحيث لا يكونون إما مع السلطة أو مع الثورة، من خلال رؤية الصراع الطبقى الواقعى وتعقيدات التناقضات العالمية. اللحظة الآن، تعلن انهيار كل المنظور الذى أسس هؤلاء مواقفهم عليه، وتوضح كم كانت الشكلية والسطحية مسيطرة، بحيث وضعوا العالم فى "معسكرين" لا غير، وأسسوا كل الصراعات على أساس هذين المعسكرين،

ليظهر الآن تهافت هذا المنظور، وخطل كل تلك المواقف. بحيث باتوا مجبرين على اتخاذ موقف دمّر أساس منظورهم. ولهذا وجدنا كيف ينشق "المعسكر" الذى بنوه في الخيال، بين روسيا وإيران وحزب الله الرافضين للتدخل الإمبريالى الأميركى (مثل الإخوان المسلمين السوريين بالضبط)، والسلطة السورية التي رحبت بالحرب "المشتركة" ضد الإرهاب. أين سيقفون؟ متاهة تكشف عن هزل التحليل، وانحراف المنطق، وأيضاً غياب الأخلاق.

الأزمة هي في العقل الأحادي ذاته، الذي هو التعبير عن سيادة المنطق الصوري، المغرق في السطحية. والذي يبسط الأمور إلى ثنائيات متعادية، فيتوه حين تتشابك الصراعات وتتعدد التناقضات. ولأن الواقع متعدد التناقضات بالضرورة يلون إلى النهاية. إذن هنا، سيندثر هذا اليسار "الممانع" لأنه سقط في الوحل. ثنائيته وسطحيته قادتاه إلى ذلك. لكن سنسجل أنه لعب دوراً تشويهياً كبيراً، ودافع عن سلطة مافياوية مجرمة، وبرّر لها كل القتل والتدمير الذي مارسته، وكل الوحشية التي ظهرت فيها. هذا هو السقوط الأخلاقي الذي لا يمكن غفرانه.

الفصل السادس :

الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية فى الثورات فى البلدان العربية

الثـورات فى البلدان العـربيـة طرحت مـســألة العـدالة الاجتماعية، وفرضت البحث فى السبل التى تحقق حياة أفضل للشعب، بالضبط لأن الثورات أبانت على حالات فقر شديد وبطالة عالية، وانهيار فى مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، بالتالى أبانت عن حالة مروعة من الإفقار والتهميش. لكن لا بد أولاً من الإشارة إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية عمومى بشكل ما، فهو مفهوم متغير، ويخضع للمنظور الطبقى الأيديولوجي. بمعنى أن التيارات الليبرالية يمكن أن تستخدمه، كذلك تيارات فى اليسار، وكل يراه فى حدود "المشروع الطبقي" الذى يطرحه. فقد عبرت تجارب الناصرية والقومية عموماً عن شكل ما من العدالة الاجتماعية، وطرحت الكينزية صيغة محددة لشكل من العدالة الاجتماعية. كما يجرى تداول صيغ أخرى فى هذا الوقت تقوم على تشجيع المشاريع الصغيرة (١). بالتالى كيف يمكن أن نتناول هذا المفهوم فى سياق الثورات التى اندلعت فى البلدان العربية؟ وكيف طرحت المسألة في هذه الثورات؟ وما الذى يحقق العدالة الاجتماعية؟ وأى عدالة اجتماعية؟

سننطلق من مفهوم مبسط يتمثل فى تحقيق "عيش كريم" لمختلف طبقات الشعب، رغم أن هذا التعبير مطاط بعض

الشيء، لكنه المقابل للوضع المعيشى القائم الآن، بالتالى سننطلق من مطالب الطبقات الشعبية، المعنية أصلاً بمسألة العدالة الاجتماعية، لكي نلمس ممكنات تحقيقها، وفى أى تكوين اقتصادى اجتماعي. وهنا يجب أن نلمس الطابع المؤقت والطابع المستدام للمفهوم، بمعنى كيف يمكن تحقيق عدالة اجتماعية مستقرة وطويلة الأمد، وليس تحقيق عدالة اجتماعية عابرة. أى تحقيق مطالب آنية يستهلكها الزمن ليعاد التمايز الاجتماعى (الطبقي) من جديد، وتعود الحاجة إلى "العدالة الاجتماعية" (٢).

إن طرح مطلب العدالة الاجتماعية ينبنى على وضع اقتصادى ينتج عنه "سوء توزيع الثروة"، وهو الأمر الذى يفضى إلى وجود تمايز طبقى واسع بين من يمتلك الثروة ومن يعمل، أو يتهمّش نتيجة العجز عن استيعاب البنى الاقتصادية للقوى العاملة الوافدة إلى سوق العمل. وبهذا يصبح هناك طبقة تمتلك النسبة الأكبر من الدخل الوطني، وأغلبية شعبية لا تمتلك سوى جزء ضئيل لا يكفى العيش (وهذه هي الوضعية التى أنتجت الثورات فى البلدان العربية). لا شك فى أن للنمط الاقتصادى أثراً كبيراً فى تحقيق هذا

التمايز، ولهذا يطرح السؤال حول هل أن النمط الاقتصادى القائم يمكن أن يصلح لكى يحقق العدالة الاجتماعية، أو أن المطلوب هو تجاوزه لبناء نمط اقتصادى يتضمن هذا الهدف؟

هذه مسألة كانت فى جوهر الثورات التى نهضت فى البلدان العربية، حيث جرى العمل خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ومع مطلع القرن الجديد على تشكيل "نمط اقتصادي" أوجد هوّة واسعة فى المجتمع بين من يمتلك الثروة وبين الطبقات الشعبية من جهة، لكنه أيضاً قام على أساس ريعى بعد أن جرى تهميش الصناعة والزراعة كقوى منتجة، وبالتالى فرض توسيع عدد العاطلين عن العمل، وأوقع المجتمع فى عجز كبير نتيجة الحاجة إلى الاستيراد من جهة أخرى.

فى هذا الوضع باتت نسبة البطالة مرتفعة للغاية (تقدّر بنسبة ٣٠٪ من القوى العاملة) (٣)، وكذلك نسبة الفقر الشديد، والفقر النسبي. وسنجد بأن الأجور قد انهارت أمام ارتفاع الأسعار، وأن قطاعات اقتصادية انهارت، مثل الزراعة والصناعة، مخلفة الفقر والبطالة لنسبة كبيرة من الشعب. وهو الأمر الذى أوصل الطبقات الشعبية إلى حالة مزرية من

الفقر والعجز عن العيش، وهو الأساس الذى دفع إلى انفجار الثورات، حيث كانت تلك الطبقات هى القوة الأساسية فيها.

هنا سنلمس بأن الأمر بات يتعلق بإعادة التوازن فى المجتمع، ومن ثم التساؤل حول هل أن ذلك يمكن أن يتحقق فى ظل النمط الاقتصادى القائم أو أن من الضرورى تجاوزه لتحقيق "العدالة الاجتماعية"؟

وإذا كانت طرحت الثورات شعارات تتعلق بالحرية والديمقراطية والدولة المدنية في مواجهة نظم استبدادية، فقد طرحت الثورات كذلك مطالب "اقتصادية" يمكن تلخيصها في: البطالة، الأجر المتدني، انهيار التعليم والصحة، وتحويلهما إلى سلعة، انهيار البنية التحتية، تهميش المرأة. وهذه مطالب فئات واسعة من الشعب انطلاقاً من مجموعة الإحصاءات التى تتناول الفقر والبطالة والتهميش (٤). دون أن نشير إلى الملاحظة العيانية التي تؤكد الأمر ذاته. ولا شك فى أن تحقيق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع يتطلب تحقيق هذه المطالب أولاً وبالأساس. حيث إن العدالة تطرح هنا مقابل عدم المساواة الذى تشكّل خلال العقود الماضية، والذى أفرز حالات الفقر والبطالة والتهميش، وفرض فى الأخير انفجار الثورات.

منذ ثورة تونس طرحت مسائل العمل والأجر، وتكررت فى مصر، وكان واضحاً أن الطبقات الشعبية لم تعد تحتمل الوضع الذى تعيشه، حيث أفقرت وتهمشت إلى حدّ أنها باتت تحسّ بأنها على شفير الموت جوعاً. لهذا تعمم مطلب العدالة الاجتماعية، وأصبح شعاراً رئيسياً فى الثورات (٥). وهذا يفترض البحث فى المعنى الذى قصدته هذه الطبقات، هل أنه يعنى تحقيق تلك المطالب فقط، أو أنه يتضمن إعادة توزيع الثروة فى المجتمع؟ أو أبعد من ذلك، أى تغيير النمط الاقتصادى الذى فرض هذه الوضعية؟

فى المستوى الشعبى سنلمس بأن الأمر ظل منحصراً فى تحقيق المطالب، أى العمل والأجر وإعادة الأرض للفلاحين (كما فى مصر خصوصاً)، وربما الأمل فى تعليم مجانى وضمان صحي، وتحسّن فى البنية التحتية. أى ظل منحصراً فى تحسين وضع هذه الطبقات لكى تستطيع العيش، دون وعى بكيفية تحقيق ذلك نتيجة أن هذه الطبقات وصلت إلى ذلك عبر حسها (أصلاً المتعلق بتهديد وجودها)، لأنها لا تمتلك الأدوات المعرفية التى تسمح بتحليل الواقع وتحديد السياسات التى تفضى إلى تغييره بما يحقق مطالبها. هذا

الأمر يجعلها تدافع عن المطالب ولا تتقدم خطوة لتحديد كيف يمكن أن يتحقق ذلك. وها أن سنوات تمرّ والمطالب هى ذاتها تطرح، دون الوصول إلى أن الأمر يقتضى تغيير كلية السلطة، وليس تبديل أشخاص من السلطة بآخرين. وأن المسألة تتعلق بمصالح طبقية هى التى تفرض على السلطة الدفاع عن النمط الاقتصادى القائم ورفض تغييره، ومن ثم التسويف لكى لا تحقق مطالب الشعب. لا شك أن التجربة أفهمت القطاعات النشطة من هذه الطبقات أن الأمر يبدو أبعد من تغيير أشخاص، ومن ثم لا بد من البحث عن بديل.

بالتالى سنلمس بأن الطبقات الشعبية تعتبر أن معنى العدالة الاجتماعية هو تحقيق مطالبها آنفة الذكر. وهى لم تربطها بعد فى صيغة التغيير السياسى الاقتصادى الضرورى لكى تتحقق. وهذا مخاض لازال يخترق الحراك الشعبي، وربما أصبح مدار نقاش وتلمس من قبل القطاعات النشطة، لكنه لم يتبلور بعد فى صيغة واضحة تحدد كيفية تحقيق "العدالة الاجتماعية"، وهل أن ذلك يرتبط بتعديل النمط الاقتصادى القائم (عبر فرض الضرائب التصاعدية على الرأسمال، وتحقيق شكل كينزى فى الاقتصاد، أو حتى

الشكل الناصرى)، أم أنه لا بد من إزالة النمط الاقتصادى القائم وتأسيس نمط بديل يتضمن حلاً حقيقياً للمشكلات المجتمعية، وبالتالى يحقق تلك المطالب؟

فى مستوى آخر، تبنت بعض الأحزاب مطلب العدالة الاجتماعية، خصوصاً هنا أحزاب اليسار، لكن سنلمس بأن المفهوم لديها مشوش، وينحصر فى الغالب فى تعديل الواقع الاقتصادى القائم من خلال فرض ضريبة تصاعدية (٦)، أو الإشارات العامة حول فرض توزيع عادل للثروة، أو بضمان حق العمل والأجر المناسب، والتعليم والصحة المجانيين، وتوفير الخدمات للشعب، دون لمس النمط الاقتصادى ذاته. مع ملاحظة أن الأحزاب التى طرحت هذه الموضوعات كانت ضعيفة وقليلة، بينما كانت الأحزاب الإسلامية والليبرالية تركز على حرية الاقتصاد واستمرار اللبرلة، دون إشارة، أو مع إشارات ضعيفة، تتعلق بمعالجة وضع الفقراء. أكثر من ذلك جرى الهروب من معالجة هذا الأمر إلى تحويل الصراع إلى صراع بين دعاة الدولة الدينية ودعاة الدولة المدنية من أجل التعمية على المطالب الجوهرية التى تطرحها الطبقات الشعبية. أى أن الأمر فرض تهميش وتنحية كل بحث ونقاش

فى مسألة "العدالة الاجتماعية"، أو فى طرح حلول للمطالب المتعلقة بالعمل والأجر المناسب، والتعليم المجانى والضمان الصحي. وهذا أمر طبيعى لأن الإسلام السياسى (والإخوان المسلمين خصوصاً) يطرح الحل الليبرالى تحت "مبدأ فقهي يقول إن "فى التجارة تسعة أعشار الربح"، وهو أصلاً يعتمد على قاعدة اجتماعية من التجار. وأيضاً لأن الأحزاب الليبرالية تعتمد بداهة على الاقتصاد الحر وتعميم اللبرلة، وهى فى بلداننا غير قادرة على تحقيق الحل الكينزي. حيث إن تشابكها مع الرأسمال العالمى حولها إلى رأسمالية ريعية تنشط فى الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والبنوك، هذا التكوين هو أصلاً ما فرض تهميش الكتلة الأكبر من الشعب، وأوجد مشكلات البطالة والفقر وانهيار التعليم والصحة والبنى التحتية.

كل ذلك يوضح بأن مفهوماً واضحاً للعدالة الاجتماعية لم يتبلور بعد فى الحراك الشعبي، وأن الأحزاب التى "انتمت" للثورة بعضها ليس معنياً بالأمر لأن توجهاته الاقتصادية تتنافى مع أى شكل من أشكال العدالة، وبعضها يتناول الموضوع بشكل مشوش لأنه يطرحه فى سياق النمط القائم،

وربما بخجل في الغالب. حيث إن كل الأحزاب تقريباً لازالت تركز على شكل الدولة وطبيعة السلطة دون أن تلمس النمط الاقتصادى بشكل جدي. أى تتناول علاقتها كأحزاب سياسية بالسلطة. ولا شك في أن "موجة الديمقراطية" التى اجتاحت العالم مع العولمة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية قد أثّر كثيراً في حصر نشاط مجمل الأحزاب، بما في ذلك اليسار، في مسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. وهذا ما حكم الخطاب السياسى طيلة عقدين سبقا الثورات. وكانت مطالب الطبقات الشعبية خلال الثورات هى التى فرضت طرح مطلب "العدالة الاجتماعية" في الواقع، حيث أخذ النقاش حوله مجراه، وإنْ بشكل ضعيف، دون أن تلزم الأحزاب "الأكبر" به، وبات مطلباً لبعض أحزاب اليسار، لكن في تفسيرات متعددة، لا تقطع مع النمط الاقتصادى القائم. أى ترى إمكانية حل مشكلات البطالة والأجر المتدنى من خلال تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجر، أو من خلال فرض الضريبة التصاعدية على الرأسمال.

هذا الأمر يفرض معالجة مسألة العدالة الاجتماعية في بعدها الاقتصادى، ومن ثم الطبقي. أى هل أن هناك إمكانية

من خلال إصلاح جزئي أو شامل في النمط الاقتصادى القائم أن تتحقق العدالة الاجتماعية؟ وبالتالى هل أن الطبقة الرأسمالية المسيطرة، أو بعض فئاتها التى تسعى إلى السيطرة، معنية بإجراء هذا الإصلاح؟

يمكن أن ندرس المسألة على ضوء تحديد أن "العدالة الاجتماعية" يمكن أن تتحقق من خلال تحقيق المطالب المباشرة، أى العمل والأجر، وهذا شكل أولى لها يضمن المقدرة على العيش. لكن يمكن أن تكون أوسع من ذلك من خلال تحقيق الضمان الاجتماعى الشامل ومجانية التعليم، وضمان الحق فى العمل.

نظرياً يمكن أن تتحقق هذه المطالب من أجل تحقيق "العدالة الاجتماعية فى صيغتها الأبسط"، فى إطار النمط الاقتصادى الرأسمالى القائم، وهذا ما تحقق فى البلدان الرأسمالية، وما مثلته تجارب النظم القومية. فالأمر يتعلق بحل سريع يستجيب لهذه المطالب ضمن النمط الاقتصادى القائم، أى عبر تشغيل العاطلين وزيادة الأجر كسياسة تهدف إلى توسيع السوق، أو ربما أوسع من ذلك من خلال فرض حق العمل والضمان الاجتماعى الشامل والتعليم المجانى (كما طرحت الكينزية). هذه فى صيغة أولى.

لكن هناك صيغة ثانية تتعلق بحل جذرى ينطلق من كيف لا يمكن أن يعود عدم التساوى فى توزيع الدخل، والحفاظ على مستوى مستقر للمعيشة. وهنا تصبح المسألة أبعد من أن تكون عدالة اجتماعية وفق كل النظريات المطروحة حول المفهوم. وهو ما يفرض تجاوز النمط الرأسمالى بالضرورة، أى يجرى الحديث عن الاشتراكية.

وهذا يطرح السؤال حول الحل الممكن؟

أى كيف يمكن توفير فرص عمل؟ وكيف يمكن زيادة الأجور بما يحقق مستوى معيشى لائق؟

أيضاً من سيقوم ببناء منظومتى التعليم والصحة لخدمة المجتمع؟

طبعاً هذا يتطلب توظيف رأسمالى فى قطاعات تسمح باستيعاب اليد العاملة العاطلة والتى تدخل سوق العمل سنوياً، وتسمح بتوفير فائض مالى يسمح بزيادة جدية فى الأجور، ويوفر إمكانيات بناء جدى لمنظومة التعليم والصحة، والبنية التحتية.

وهو السؤال الذى يتعلق بالنمط الاقتصادى الذى يحقق ذلك، حيث لا بد من الانتقال من الاقتصاد الريعى إلى

الاقتصاد المنتج. فهذا وحده هو الذى يسمح بتحقيق حل جدى لمشكلة البطالة والأجر المتدني، ويفرض بناء منظومتى التعليم والصحة، وأيضاً البنية التحتية. فقد ارتبطت مشاكل الإفقار والبطالة وتلاشى التعليم والصحة المجانيتين، وانهيار البنية التحتية بالتحوّل الليبرالي الذى حدث منذ سبعينيات القرن العشرين، والذى أفضى إلى تفكيك "القطاع العام"، وتسليع التعليم والصحة، والى تحكّم طبقة "ضيقة" بمجمل الاقتصاد، وتحويله من اقتصاد كان يمتلك قوى إنتاج فى الزراعة والى حدٍّ معيّن فى الصناعة، إلى اقتصاد ريعى يقوم على الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد والبنوك، والمضاربات فى أسواق المال. وفى هذا السياق انهارت منظومة الضمان الاجتماعي وحق العمل والتعليم المجانى والصحة المجانية. وهذا النمط الاقتصادى هو المهيمن الآن، وكما أشرنا هو الذى فرض انفجار الثورات، وطرح المطالب التى كررتها الطبقات الشعبية. ولقد باتت الطبقة الرأسمالية المسيطرة جزءاً تابعاً في إطار النمط الرأسمالى العالمي، ومخضَعة للطغم المالية، لمصالحها وسياساتها. ولهذا لمسنا كيف أنها ترفض حل مشكلات الفقر والبطالة، وتتمسك

بالنمط الاقتصادي دون أن تفكّر في إصلاحه أو تغيير بعض بنياته (ومن ضمن ذلك كان الإخوان المسلمون الذين يعبرون عن فئة رأسمالية تجارية مافياوية "تقليدية"). واستمرار الموجة الثورية في البلدان التي تخلصت فيها من رئيسها وفتحت على "الديمقراطية"، يؤشّر إلى هذا "التعنت" الذي يسم تلك الطبقة. ولهذا ظلت مطالب الطبقات الشعبية كما كانت في زمن "النظام القديم"، أي حق العمل والأجر المناسب والتعليم والصحة المجانيين.

لهذا يصبح السؤال الطبقي هنا هو، من يمكن أن يقوم بذلك؟ هل أن الرأسمال الخاص يمكن أن يتوجه إلى الاقتصاد المنتج وهو الذي (عبر ارتباطه بالطغم المالية العالمية) أسّس لاقتصاد ريعي مافياوي؟ وهل أنه قادر على بناء مشاريع صناعية وزراعية ضخمة هي ضرورية من أجل حل كل هذه المشكلات وفتح الطريق للتطور الحديث؟

مع الأسف إن البرجوازية منذ بدء نشوئها ترابطت مع الرأسمال الإمبريالي نتيجة اللاتكافؤ الذي أسسته الرأسمالية ذاتها، والهوّة التي أوجدتها بين المراكز والأطراف، والتي جعلت كل تنافس في السوق المفتوح هو لمصلحتها، لأنها باتت

تمتلك الرأسمال الضخم والخبرة العالية والسوق الواسعة، وهى العناصر التى سمحت لها (بالإضافة إلى قوة الدولة التى تسيطر عليها) بأن تفرض إيقاعاً عالمياً لا يسمح بنشوء رأسمالية منتجة (أى صناعية خصوصاً) جديدة. وكل المحاولات الناجحة التى جرت بعد تشكّل الرأسمالية كنمط عالمى مع بداية القرن العشرين تحققت فى التضاد معها، وعبر أشكال "غير تقليدية"، أى من خلال دور أساسى للدولة. فالتنافس فى سوق مفتوح كان يميت ليس المشاريع الجديدة فقط بل أساساً يميت التفكير فى بناء قوى منتجة. وهو ما حوّل الرأسمال إلى النشاط فى "الهوامش"، أى فى المشاريع الوسيطة، وأساسها التجارة (كمستورد ومصدر)، ثم بعد سيطرة الطغم المالية شهدنا التشكل الرأسمالى القائم الآن، أى الاقتصاد الريعى، الذى يقوم على النشاط فى الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والبنوك والمضاربة فى البورصة.

هنا ليس من حل لمسألة العدالة الاجتماعية فى ظل النمط الاقتصادى القائم، بالضبط لأنه كنمط ريعى لا يسمح بذلك، على العكس، وكما أشرنا، هو الذى أسس الـ "لا عدالة". وإذا

نظرنا من منظور رأسمالى أوسع سنجد بأن الطبقة الرأسمالية لا تستطيع تجاوز هذا الشكل الريعى للاقتصاد نتيجة التكوين العالمى للرأسمال. فقد تشكلت فيه كطبقة ريعية، وبهذا يتناقض مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناه "البسيط" مع استمرار سيطرة هذا النمط الاقتصادى، وهذه الطبقة الرأسمالية. وهذا ما يجعل تحقيقه مرتبطاً بالصراع مع الرأسمالية بالضرورة، وبتقديم بديل يتجاوزها.

وهذا الأمر لا بد من أن تصل إليه الحركة الاجتماعية خلال صراعها مع السلطة الممثلة لتلك الطبقة، لكن لا بد من "إدخال الوعي" للطبقات الشعبية لكي تكون قادرة على تحديد بديلها، حيث إننا ننتقل هنا من "رد الفعل"، ومن النشاط العفوى الذى يطرح مطالب مباشرة إلى بلورة الرؤية التى تسمح بتقديم "الخطوات العملية" والتكتيكات الضرورية لتحقيق هذه المطالب. وهذا يطرح مسألة الخيارات "الأيديولوجية" التى يمكنها أن تقدم الفهم لهذا الأمر، وتسمح بتحديد استراتيجية قادرة على تحقيقه.

وما دامت الرأسمالية غير معنية بتأسيس قوى إنتاج كما أشرنا، لا بد من تحديد البديل الممكن الذى يتولى ذلك. ولا

شك في أن الأمر يتعلق مجدداً في دور الدولة الاقتصادي، ما دام الرأسمال الخاص ينشط في القطاع الريعي نتيجة تشابكه بالرأسمال العالمي. وكان هذا الدور يسمح بحل مسألة "العدالة الاجتماعية" وفق الصيغة الأولى كما لمسنا في تجارب الناصرية والبعث (ما كان يسمى تجارب حركات التحرر الوطني)، حيث لعبت الدولة دوراً مهماً في الاستثمار في قوى الإنتاج، والتعليم والصحة، وفي ضمان الأجر المناسب وفرص العمل والضمان الاجتماعي، رغم أن بنية النمط الاقتصادي ظلت رأسمالية. وكان ذلك هو السبب الجوهري في نقل الثروة المركزة بيد الدولة إلى "أفراد" هم الفئة التي مسكت زمام السلطة، ومن ثم إعادة إنتاج اللا تساوي، والنمط الاقتصادي الذي أشرنا إليه. ولهذا سيكون السؤال الطبقي مهماً هنا، حيث إن الإجابة على أن الرأسمالية عاجزة عن تطوير الاقتصاد بما يستوعب حل المشكلات، يفرض بالضرورة البحث عن البديل. ولقد كانت الفئات الوسطى الريفية هي التي حاولت ذلك سابقاً، وأسست لـ "عدالة اجتماعية" مؤقتة تحت مسمى الاشتراكية. هل يمكن لفئات وسطى أن تلعب هذا الدور الآن؟

ربما تكون دراسة مدققة لمجمل الأحزاب التى تستند إلى الفئات الوسطى مهمة للإجابة على هذا السؤال، لكن ما يطفو على السطح، كما أشرنا حين تناول وضع الأحزاب، هو أن الميل الليبرالى هو الذى يهيمن على مجمل الأحزاب (ربما مجموعات صغيرة هى خارج هذا المنظور). وأن الفكرة المركزية التى استحكمت خلال عقود ثلاثة سابقة تمثلت فى أنْ لا خيار غير الرأسمالية، وأن النشاط يجب أن يتركز على أن تصبح الدولة ديمقراطية. وهذا منظور يبتعد عن مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية بالضرورة، لأنها ليست واردة فى صلبه، ولأن المنظور الاقتصادى المطروح يكرر النمط الاقتصادى القائم الذى أسس الـ لا عدالة. بمعنى أن النخب التى يمكنها الآن أن تصبح فى السلطة لا تمتلك فى هذه المسألة حلاً، لأنها تكرر النمط الاقتصادى الذى أنتج المشكلة. ولهذا نلمس بأن طرحها لمسألة العدالة الاجتماعية مبهم أو غائب. وكما أشرنا فإنه ما دام الأمر يتعلق بتغيير النمط الاقتصادى فإن الضرورة تفرض تجاوز الرأسمالية من أجل تحقيق نمط اقتصادى يتضمن "العدالة الاجتماعية". وهذا يطرح التفكير فى المنظور الطبقى الأيديولوجى الذى يتأسس على تجاوز الرأسمالية.

بالعودة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية سنشير إلى أنه عادة ما يطرح كتعبير عن وجود حلول للطبقات المفقرة فى ظل النمط الرأسمالى ذاته، ولقد حققت الرأسمالية فى بعض مراحلها "العدالة الاجتماعية" (الكينزية ودولة الرفاه)، لكن الأمر هنا كان يتعلق بتشكيل اقتصادى متطور، وهيمنة رأسمالية على العالم فرضت أن تتسع الطبقة الوسطى، وأن تربط الأجور بالأسعار لكى تتوسع السوق الداخلية. وكان نهب العالم هو الذى يسمح بذلك. بالتالى كان الظرف المحدِّد يسمح بتحقيقها. وسنجد أنها بدأت فى التراجع مع تصاعد أزمة الرأسمالية.

ولقد طرحت كصيغة "اشتراكية" فى نظم حركات التحرر الوطنى (ومنها النظم القومية العربية)، لكن كان أساسها هو تحقيق "توزيع عادل" للثروة فى ظل سيادة الملكية الخاصة (وقدسيتها)، وحق الترسمل. وهو ما جعل المساواة المتحققة فى مرحلة أولى تنقلب إلى لا مساواة فظيعة بعد إذ، من خلال تفكيك القطاع العام ونهبه، ومركزة الثروة من جديد بيد أقلية تسيطر على السلطة في ظل نظام استبدادي، لأن الفئات الوسطى التى مسكت بالسلطة مالت إلى "حل مشكلاتها هى" عبر مراكمة الثروة بطرق غير "رسمية" أولاً.

وبالتالى يمكن الاستنتاج بأن مفهوم العدالة الاجتماعية كان صيغة لتطيف الاستغلال الرأسمالي. لكنها صيغة مؤقتة سرعان ما تنهار أمام مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة. وهو الأمر الذى يفتح، ربما، على طرح مسألة التغيير فى صيغة أكثر جذرية تحقق مطالب الطبقات الشعبية، فى تكوين اقتصادى حديث.

وإذا كانت قد مرت سنوات ثلاث على بدء الثورات، وحدثت تحولات فى عدد من البلدان، فإن السؤال الذى يطرح ذاته هو، هل تحققت مطالب، أو بعض مطالب الطبقات الشعبية؟ سنلمس بأن احتجاجات العمال لازالت مستمرة، حتى فى بلدان مثل تونس ومصر، فهل أن شيئاً لم يتحقق؟ وهل أن تغيراً قد حدث فى فهم هؤلاء لمطالبهم ولكيفية تحقيقها، وبالتالى توصلوا إلى مفهوم محدد للعدالة الاجتماعية؟ هنا نشير إلى المطالب، هل ظلت كما هى أم تغيرت؟ وإلى الوعى بها من قبل العمال أنفسهم، هل طوروا الرؤية أم ظلوا يطرحون هذه المطالب فى حدود الوعى السابق؟ وهذا الأمر ينطبق على الفلاحين الفقراء وكل الفئات الوسطى التى طرحت مطالب محددة، حيث لا بد من تلمس

الفارق فى الوضعية بين فترة ما قبل الثورات وما نتج عنها، فى المستويين.

وفى المقابل، هل تطور النقاش حول مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وبالتالى ما هى الصيغ التى توصل إليها؟ وما هو موقف الأحزاب، اليسارية خصوصاً من هذا المفهوم بعد الثورات؟

نشير أخيراً إلى أن الأمر يتعلق إذن بالتكوين الاقتصادى الذى يؤسس للفروق الواسعة وسوء العيش لدى قطاع كبير من المجتمع، فهذا التكوين هو الذى أوجد أغلبية مهمشة. ومن ثم كيف يطرح هؤلاء المفقرون مسألة مقدرتهم على العيش؟ وهل أن لديهم وعى فى معنى "العدالة الاجتماعية"؟ أو أى صيغة تحقق لهم عيشاً كريماً؟ لنصل إلى أن هذا الأمر يرتبط بنشوء أفكار واضحة ومحددة من قبل فئات تمتلك مشروعاً مجتمعياً يتضمن تحقيق ذلك. بالتالى سنلمس بأن هناك علاقة بين الحركات الاجتماعية و"النخب السياسية"، هى غائبة فى الواقع الراهن كما أسلفنا، الأمر الذى يطرح إشكالية كيف يمكن أن يتبلور مشروع واضح يعبّر عن هؤلاء المفقرين، ويحدد كيف يتحقق؟

فالمفقرون يطرحون ما يحسون به، وعلى النخب أن تبلور كيف يتحقق في الواقع ما يحقق لهؤلاء عيشاً كريماً، لكن من خلال ثورتهم وفاعليتهم هم بالذات. بالتالي كيف يمكن أن يرتقي الوعي بمسألة "العدالة الاجتماعية" لديهم؟ وكيف يمكن أن يحققوها؟

هوامش

(١) أنظر، أمارتيا سن "فكرة العدالة" الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة مازن جندلي، ط١/ ٢٠١٠.

.(٢) هذا مثلاً ما يمكن أن نقول إنه تحقق في نظم حركات التحرر، وخصوصاً الناصرية والبعثية في مراحلها الأولى. حيث تحقق الإصلاح الزراعى ويوم عمل لثماني ساعات، والضمان الاجتماعى الشامل، والتعليم المجاني. لكن كل ذلك كان مؤقتاً، فقد عملت الفئات التى حكمت على نهب المجتمع، وباتت هى الطبقة المسيطرة فى الشكل "الكلاسيكي للرأسمالية الطرفية.

(٣) حول البطالة، يمكن العودة إلى، رياض بن جليلى (تحرير) "مقاربات حل مشكلة البطالة فى الدول العربية، دراسة حالة مصر وسورية" المعهد العربى للتخطيط بالكويت، ط٢٠١٠ ولا شك فى أن التقارير الاقتصادية التى صدرت عن صندوق النقد الدولى وعن منظمة الإسكوا، وعن العديد من المراكز البحثية غطت هذه الموضوعات.

(٤) انظر، جلبير الأشقر "الشعب يريد، بحث جذرى فى الانتفاضات العربية" دار الساقى ط١/٢٠١٣، خصوصاً الفصلين الأول والثانى (ص١٧- ١٠٠).

(٥) انظر، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%8A%D8%B4_%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.

وأيضاً لبنى الأمين "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" فى الرابط http://raseef22.com/News-Detail/318/

%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D8%8C-
%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%8
C-
%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A
9-
%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%
A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.

(6) حول ذلك دار نقاش في مصر حول علاقة الضريبة التصاعدية بالعدالة الاجتماعية، أنظر:

http://www.alahednews.com.lb/
essaydetails.php?eid=88565&cid=9

وأيضاً http://www.al-ahaly.com/
%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A
F-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A
7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7
%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8
A%D8%A8%D9%89-%D9%81%D9%89-
%D9%85%D8%B5/#.U0J-wqIsKkw

الفصل السابع:

فى عالم ثورى

الثورات العربية فى مسارها الراهن

١) الثورات فى مسارها

أساس انفجار الثورات: الصراع الطبقى

موجة الثورات التى اجتاحت ست بلدان عربية (تونس، مصر، اليمن، البحرين، ليبيا وسورية)، ومدّت أثرها على البلدان الأخرى (الجزائر، المغرب، الأردن، العراق، عُمان، جزئياً السعودية، ومن ثم السودان)، بدأت من حالة البوعزيزى الذى حرق ذاته نتيجة التضييق عليه فى معاشه، وهو الأمر الذى فتح على طرح مسألة البطالة وحق العمل، فكان الشعار الأول هو "العمل استحقاق يا عصابة السراق"، وتوسع ليشمل الأجور، ولقد ظلّ الحراك متركزاً على المطالب الاقتصادية هذه أياماً عديدة قبل أن تُطرح مسائل الحريات والديمقراطية، التى طرحها دخول بعض الأحزاب على خط الحراك الشعبى (وهى فى الغالب ماركسية)، ومن ثم ليصل إلى طرح شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وتجرى الدعوة لرحيل بن على، أيام قليلة قبل الرحيل فقط.

بمعنى أن الواقع الاقتصادى المباشر هو الذى حرّك الشعب لكى يقوم بهذه الثورة هائلة القوة. وهذا ما كان واضحاً فى مصر، حيث تضمنت الدعوة لـ "الاعتصام يوم ٢٥

يناير" طرح ثلاثة مطالب "اقتصادية"، هي ما كان يحمله حراك العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل، وهو الحراك الذي تصاعد بكل عنفوان منذ حراك عمال المحلة سنة ٢٠٠٦، وتوسع لكي يشمل مختلف طبقات الشعب المفقرة والمناطق المهمشة. المطالب كانت الحد الأدنى للأجور (الذي كان قد تحدد بقرار قضائي بـ ١٢٠٠ جنيه)، وحق العمل للعاطلين عن العمل، وإعادة الفلاحين للأرض التي طردوا منها بعد صدور قانون سنة ١٩٩٢ يقرّ إعادة الأرض المستملكة بموجب قوانين الإصلاح الزراعي. ولهذا، إذا كانت النخب من المعارضة السياسية تطرح مطالب الحريات والديمقراطية وضد التمديد والتوريث، فقد كان من صنع الثورة هم هؤلاء المفقرون الذين يطرحون مطالب "اقتصادية" (العمل والأجر والسكن والتعليم والصحة والبنية التحتية،،،،)، ولا شك في أن سجلّ النضالات طويل منذ بداية العقد الأول من القرن الجديد، والتي كانت تبدو نضالات النخب فرعية وضئيلة أمامها.

وسنجد الأمر ذاته في اليمن وسورية وحتى ليبيا البلد فائق الغنى بالنفط وقليل السكان، وعُمان والجزائر البلد النفطي كذلك، والمغرب والسودان، وحتى السعودية فائقة

الغنى نفطياً أيضاً. فقد كانت التحولّات الاقتصادية منذ سبعينيات القرن العشرين، وخصوصاً منذ تسعينياته، عميقة وأدت إلى تشكيل الوضع بشكل أفضى إلى إفقار وتهميش كتلة مجتمعية كبيرة. إن فرض سياسة الخصخصة واقتصاد السوق كانت ترتبط بسيطرة فئة مافياوية الطابع (رأسمالية المحاسيب)، فتحت السوق لنشاط الطغم المالية التى كانت تسارع السيطرة على الاقتصاد العالمي، ولاستيراد السلع بما فى ذلك السلع الزراعية، وتسهيل نشاط "الاستثمار قصير الأجل" (وهو الاسم المعطى للمال المضارب)، ومشاركة هؤلاء فى نهب الاقتصاد، وتحويله إلى اقتصاد ريعى (النشاط فى العقارات والخدمات والسياحة والبنوك والبورصات والاستيراد). لهذا نُهب "القطاع العام" وجرت السيطرة على الاقتصاد بقوة السلطة، وهو الأمر الذى أدى إلى تمركز الثروة بيد أقلية، وفى نشوء اقتصاد يفيد نسبة محدودة من المجتمع (الرأسمالية والشريحة العليا من الفئات الوسطى) ويهمّش نسبة كبيرة من اليد العاملة (تقارب الـ ٣٠٪ هى نسبة البطالة)، وتفقر نسبة كبيرة من العمال والفلاحين المتوسطين والفقراء والفئات الوسطى (الشرائح الدنيا منها،

لتبقى الشريحة الوسطى متأرجحة وتميل إلى الانهيار). حيث انهارت معظم الصناعات التى بنيت فى السابق، وتراجع وضع الزراعة بشكل كبير. وبالتالى كانت حاجة الاقتصاد الريعى للعمالة محدودة، ومحدَّدة فى مستوى معيّن. وأيضاً أدى الانفتاح على العالم والاعتماد على الاستيراد لأن تصبح أسعار السلع "عالمية" بينما ظلت الأجور تزحف فى تطورها البطيء جداً.

هذا وضع لم يكن "مرئياً" فقط من قبل النخب، حيث كانت الأرقام التى تنشر من مصادر متعددة توضح هذا الوضع المزري. حيث البطالة مرتفعة والدخول مزرية، والصعوبة فى السكن، وانهيار فى التعليم والصحة، وزيادة متكررة فى الضرائب التى تفرضها الدولة لسدّ العجز فى الميزانية. فيتشكّل مجتمع أغلبيته من المفقرين وأقلية تعيش فى بحبوحة بالغة، واقتصاد نهب ولا زال يعانى النهب من هذه الفئة الضئيلة العدد والطغم المالية العالمية التى تهيمن على الاقتصاد العالمي. ويرتبط النمط الاقتصادى المتشكل ريعى الطابع بتقسيم المجتمع إلى مناطق ناهضة وأخرى مهمشة، تعانى نقص الخدمات والعمل وتعيش فى حالة تخلف مزرية.

لقد كانت الأرقام الاقتصادية والتقارير وبعض المتابعات توضّح هذه الوضعية التى كانت تشير إلى أن المجتمعات تسير هو الانفجار بالضبط لأنها تسير نحو الموت بعد أن بات قطاع كبير من الشعب لا يستطيع الحصول على ما يقتات به، سواء نتيجة غياب فرص العمل أو لأن الأجر كان هزيلاً.

وهو الوضع الذى جعل الحراك العمالى والشعبى يستمر من أجل "المطالب الاقتصادية" حتى بعد الثورات وتغيير النظم، وتحقيق الديمقراطية، كما فى تونس ومصر. وحيث ظلت المطالب هى ذاتها، بالضبط لأن "النظام الجديد" لم يغيّر فى النمط الاقتصادى ولم يعمل على حلّ المشكلات التى يطرحها جزء كبير من العمال والفلاحين الفقراء والفئات الوسطى. وهو الوضع الذى يبقى الحراك قائماً (الإضرابات وأشكال الاحتجاج الأخرى، والتظاهرات). وهو الوضع كذلك الذى يعطى الثورات الطابع الجذري، بالضبط لأن الطبقات الشعبية تريد حلاً لمشكلاتها لا يتحقق إلا بتغيير النمط الاقتصادى الريعى لمصلحة نمط منتج. ولا شك أن الأمر لا يتوقف هنا، حيث إن طبيعة الدولة ومسألة الحريات، ودور الشرطة والأجهزة الأمنية، كلها مسائل تهم المجتمع بالمعنى

العام، لكنها مسائل حيوية لدى قطاع من الفئات الوسطى التي تسعى للتحرر والخروج من "ضبط السلطة. ولهذا فإن كل تغيير يستهدف بناء "كتلة تاريخية" لا بد من أن يلمس طبيعة الدولة وشكل السلطة، الذى ليس من الممكن أن يكون ديمقراطياً حقيقة إلا عبر حل المشكلات المجتمعية، وإسقاط الطبقة المسيطرة، التي هي من صاغ هذا الشكل للسلطة، وهذه الطبيعة للدولة، لخدمة مصالحها وضمان سيطرتها. وهذا كذلك عنصر جوهرى فى تأكيد جذرية الثورات، لأنها تطال كلية البنية السياسية الاقتصادية في مسار تأسيس نمط بديل ودولة بديلة.

الثورات والبدائل المتاحة

الشعوب حين تثور تحمل مطالب ولا تحمل بدائل، أى تطرح ما تشعر باحتياجه، والذى يوصلها فى لحظة إلى طرح إسقاط السلطة لأنها لم تحقق هذا الاحتياج. البدائل هى من فعل أحزاب تكون أصلاً مهمتها صياغة تصورات عن الاقتصاد والدولة والسلطة والعالم، وتطرحها كبديل عن الواقع القائم. ربما تكون على صلة بواقع الطبقات وربما لا تكون فتطرح تصورات و"أحلام" فئات وسطى لديها ميل

"الشغل" فى "الشأن العام". لهذا حين تثور الطبقات الشعبية تطرح مطالبها التى أوصلتها إلى الثورة من أجل إسقاط النظام، لكن بعد ذلك، واستفادة من ذلك تصبح المهمة ملقاة على عاتق الأحزاب، التى تعتقد أنها تطرح بدائل، أو تحمل تصورات حول الإصلاح.

ما البدائل التى كانت قائمة حين نهضت الثورات؟

في مستوى الأحزاب والنخب سنلمس بأن بديلين كانا قائمين، وهما يمثلان تيارات سياسية لها حضور ما فى الواقع. وإذا كانت العقود السابقة تُظهر وجود التيارات اليسارية (القومية والشيوعية)، فقد استهلكت تجربة "النظم القومية" محلياً، والتجربة الاشتراكية عالمياً هذه التيارات ولم تعد مطروحة كبدائل بصفتها هذه، بل انخرط بعضها فى التيار الليبرالى (أو الديمقراطي)، وانتهى بعضها بنهاية النظم التى مثّلها، فبقيت أحزاب قومية ضعيفة، وأحزاب شيوعية واشتراكية ضعيفة كذلك. بالتالى ما حكم السنوات التى تلت انهيار النظم الاشتراكية (سنوات ١٩٨٩/١٩٩١)، وبدء "التوسعية الأميركية" تحت شعار العولمة، هو صعود تيارين، الأول ليبرالى (وبمعنى أعم ديمقراطي)، والثانى

أصـولي (الإسـلام السيـاسي). وهمـا التيـاران اللذان باتا "مسيطرين"، وإنْ كان الأول نخبوى بمعنى ما، لأنه انحصر فى الأحزاب والنخب المثقفة، وكان الثانى "شعبوي" حصل على قدر من الشعبية. وهذا ما ظهر تالياً فى مسار الثورات، حيث ساد الخطاب الليبرالي، لكن الإسلاميين هم الذين انتصروا فى الانتخابات.

ولا شك فى أن سيادة نظم دكتاتورية استبدادية شمولية فرض منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، أن تميل النخب "اليسارية" إلى التركيز على الديمقراطية، والحريات وحقوق الإنسان. وأن تؤسس مواقفها كرد فعل على هذه النظم، رغم أن هذه النظم هى التى أسست لوجود هذه الفئات من خلال التحول الاقتصادى الذى أحدثته، وفتح باب التعليم لكل الشعب. لقد أفضى التطور الذى حققته هذه النظم، فى الاقتصاد وفى التعليم، وفى مستوى المعيشة، إلى نشوء فئات تسعى إلى التحرر، وتشعر بالضغط الذى تفرضه استبدادية النظم. وهذا هو وضع "جيل السبعينيات" الذى انخرط فى الثمانينيات وما بعدها فى النشاط فى "حقوق الإنسان"، ولكن هذا ما دفع أحزاب "قومية" و"ماركسية" إلى أن تعتبر أن

"النضال الديمقراطى هو "الحلقة المركزية" فى نشاطها. كل ذلك توافق مع الموجة التى انطلقت بـ "خطاب العولمة" الذى اتخذ من الحرية والديمقراطية شعاراً له فى مواجهة "نظم ممانعة"، هى فى الواقع نظم استبدادية، وحيث كان يريد أن يتخذ مع ذلك مدخلاً للسيطرة. لكن بات الخطاب الديمقراطى هو المسيطر منذئذ، وخصوصاً بعد انهيار النظم الاشتراكية، وبالتالى تحوّل جزء كبير من الشيوعيين إلى الليبرالية (وليس إلى طرح مسألة الديمقراطية فقط). ومن لم يتحوّل بات يعتبر أن الديمقراطية هى أساس النشاط الراهن وأنها النقطة المحورية التى تقوم على أساسها التحالفات، وهو بذلك يكون قد انخرط فى المسار الليبرالى كذلك.

بالتالى كانت مجمل الأحزاب المعارضة، بمختلف تلاوينها الأيديولوجية، تنطلق من اعتبار أن مواجهة الاستبداد والانتقال إلى دولة ديمقراطية هو الهدف المركزى لديها، دون التشكيك فى النمط الاقتصادى القائم، وربما كان التركيز من جزء كبير منها على رفض دور الدولة الاقتصادى باعتبار أنه الأساس الذى يقود إلى الاستبداد، وأن الحرية الاقتصادية هى الضرورة، وأن الرأسمالية لم تستنفد أسس وجودها

بالتالى ليس المطروح تجاوزها، بل المطروح هو الانتقال خطوة نحو "الدولة المدنية"، وإقامة النظام الديمقراطي. تحت هذه التصورات انضوى شيوعيون وشيوعيون سابقون و"ماركسيون" وقوميون، وخليط من "الرأسماليين". ولكن أيضاً انضوى، دون أن يكون منخرطاً فى الأحزاب، شباب من الفئات الوسطى أحسّ بحاجته للتحرر و"التعبير عن الذات"، و"الحصول على الحيّز الشخصي"، و"ممارسة الفردية"، وأيضاً نقد المجتمع والسلطة والاستبداد، والتشكيك فى "التقاليد" و"السطوة الأبوية"، و"الهيمنة الدينية".

لهذا تمركز نشاط كل هذه الكتلة حول الحريات والديمقراطية، وكان الدفاع عن تحرير الاقتصاد هو المهيمن فيها، دون التفات إلى وضع الطبقات المفقرة. لقد سيطر خطاب ديمقراطي، وهو الخطاب الذى وجّه نشاط الأحزاب فى مختلف البلدان العربية، وجعل كل تحالفاتها تقوم على أساس الديمقراطية، وكل شعاراتها تتمحور حول الديمقراطية. ومن ثم يصبح صراعها مع النظم متمركزاً هنا، فى هذا المستوى المتعلق بـ "شكل السلطة". رغم أن الخطاب الديمقراطى لم يكن ناضجاً، ولم يشتمل على بديل ديمقراطي،

فقط كان يتمركز نشاطه في الضغط على النظم من أجل تحقيق "الإصلاح الديمقراطي" ليس أكثر، الذي يتمثل في توسيع الحريات العامة والانتخابات غير المزورة.

لهذا كان بعيداً عن مشكلات الطبقات الشعبية، وبعيداً في نشاطه عنها. وفي الغالب لم يكن يعرف واقعها جيداً، لهذا لم يتوقع حدوث الانفجارات الكبيرة التي حدثت. ولقد ظل محصوراً في "نخب" (سياسية، ثقافية، اقتصادية) بالضبط لأنه لا يعرف واقع هذه الطبقات، وبالتالي لم يطرح مطالبها، على العكس من ذلك كان يبدو أنه لا مبالٍ تجاه مطالبها، ومؤيد للنمط الاقتصادي القائم، أو على الأقل غير رافض له، أو لا يطرح رفضه له إذا كان يرفضه. وهنا لابد من أن نشير إلى أن انهيار الاشتراكية شكّل صدمة كبيرة سمحت بتمرير فكرة أن "الرأسمالية هي نهاية التاريخ"، لهذا بات التركيز على شكل النظام السياسي فقط.

التيار الثاني هو الإخوان المسلمين خصوصاً، والإسلام السياسي عموماً. التيار الذي يرتبط بالماضي، والذي ارتبط بالبنى التقليدية ودافع عنها، وبالتالي كان ضد حركة التحرر والنظم القومية، ويغرق في تحالف عميق مع النظم "الرجعية"

(السعودية والخليج، والنظم الملكية عموماً)، ومع الدول الاستعمارية (بريطانيا ثم أميركا)، في مواجهة موجة التحرر والاستقلال. والذي عاد إلى الواجهة بدعم النظم التي انقلبت على "التجربة القومية"، ومن أجل مواجهة التيارات القومية واليسارية، وتمهيد الطريق للميل "غرباً"، وبالتالي تحقيق الانفتاح الاقتصادي. والذي دعم كل التحوّل الليبرالي، وظل في ترابط مع النظم التابعة.

لكن تحولات تسعينيات القرن العشرين، وبداية القرن الجديد كانت تظهر التيار في شكل آخر مختلف تماماً، إلى حدّ أنه ظهر كوريث لحركة التحرر ولليسار عموماً. وإذا كانت معارضته للنظم "القومية" كانت تُظهر "رجعيته" ورفضه لتغيير البنى التقليدية الاقتصادية والسياسية، وتقاربه مع "الغرب" انطلاقاً من هذا الأساس، فقد باتت معارضته للنظم منذ التسعينيات (أو معارضة النظم له) تظهره كمعبّر عن "الشعب". رغم أن الصدام كان ينشأ عن "تنافس رأسمالي" في السوق، بعد أن مالت الرأسمالية المسيطرة (رجال الأعمال) إلى أن تسيطر على مجمل الاقتصاد وتقصي الآخرين، ومنهم "القاعدة الاجتماعية" لجماعة الإخوان

المسلمين، أى الفئات التجارية التقليدية وأيضاً فئات مافياوية. ولكن كذلك عن ميل لتحسين وضعية الجماعة السياسية، سواء كقوة معارضة معترف بها أو كجزء من السلطة (كما كانت تطرح الإدارة الأميركية). لكن هذا الصراع كان يُظهر الجماعة كقوة معارضة، ولهذا كانت تجد ميلاً من بعض القطاعات الشعبية المتوسطة والمفقرة، وأيضاً باتت تظهر كقوة "ديمقراطية" بعد أن لعبت بالمفاهيم وأوهمت أنها تناضل من أجل الديمقراطية، وهو الأمر الذى جعل عديداً من القوى الليبرالية (ومن اليسار) تهرع للتحالف معها. الأمر بات أكبر من ذلك بعد إذ، حيث إنه مع بداية القرن الجديد كانت حماس (وهى فرع إخواني) تظهر كقوة مقاومة تريد تحرير فلسطين، بعكس منظمة التحرير التى عقدت اتفاق أوسلو وشكلت سلطة تحت الاحتلال. ثم، ومع "حرب بوش الابن على الإرهاب"، بات يظهر أن الأمر يتعلق بالإسلام، فظهر أنها "ضد الإمبريالية". بالتالى باتت تحمل "مشروعاً" للتحرر من النظم الاستبدادية ومن الدولة الصهيونية ومن السيطرة الإمبريالية، هذه هى الصورة التى رُسمت لها، ربما دون أن تريد، لكن بالتأكيد دون أن تكون مطابقة لمشروعها.

كل هذه العناصر كانت تعطى الإسلام السياسى ميزة مهمة على المستوى الشعبي، خصوصاً هنا انطلاقاً من المنظور الوطني. وهو ما شكّل لها رمزية مهمة ثمَّرتها بعد الثورات. رغم أنها فى كل هذه القضايا كانت تناور، بالضبط لأنها لم تكن تعبّر عن كنهها، وتستفيد فى تعزيز قوتها. لكنها لم تكن تحمل سوى أفكارها التقليدية، فيما يتعلق بالدولة والاقتصاد، وفى تعزيز "القيم" (وهذا محور الفقه الذى تستند إليه). وما تطرحه على الصعيد الاقتصادى يتوافق مع النمط القائم (ولقد أشار قادة منها إلى ذلك بعد وصولهم إلى السلطة)، أى النمط الليبرالي الذى أسَّس لنشوب الثورات.

بالتالى كانت البدائل القائمة فى الواقع متخالفة مع مطالب الثورة، ولكن كل منها كان يعمل بكل الجدية والحماس لكى يفرض مشروعه على الشعب. المشروعان ماضويان، لأنهما يكرسان الواقع الاقتصادي، رغم أن واحداً منهما يشير إلى بعض الحريات والديمقراطية والآخر يركز على "الأخلاق" والقيم الدينية. بهذا المعنى لم يكن للثورة من يعبّر عنها ويطرح بديلها، رغم مشاركة معظم هذه الأحزاب فى الثورة. فالليبراليون و"القوميون" و"الماركسيون" و"الشيوعيون"

والديمقراطيون" لحقوا بالشعب الذى ثار، وأخذوا يتآمرون من أجل "الصعود" إلى السلطة. الإخوان تكتكوا، لم يشاركوا بقوة، وساوفوا فى منتصف الطريق، وتراكبوا مع بنى السلطة التى كان يريد الشعب إسقاطها.

لا نريد الإشارة إلى مجموعات وأفراد هنا أو هناك تريد تقديم البديل الجذري، حيث كان دورها هامشياً وظهر أنها لم تحضّر ليوم كهذا، ولم تعرف كيف تستفيد من الثورة لكى تتطور وتطورها. بل نريد القول بأن الثورة انفجرت دون أن تجد بديلاً يستطيع دفعها لأن تحقق التغيير الضرورى لتحقيق مطالبها. ولأن الثورة عميقة، وتريد تحقيق مطالبها، لم يكن ممكناً لا سحقها ولا وقفها، رغم كل مراوغات النظم من أجل "تنفيسها"، و"مطمطتها" لكى يصاب الشعب بالملل، ومن ثم السيطرة بـ "قوة".

الثورات من الربيع العربى إلى الخريف الإسلامى إلى الشتاء الجهادى

أطلق على الثورات مصطلح "الربيع العربي"، الربيع الذى ارتبط بثورات الشعوب فى أوروبا الشرقية ضد الاشتراكية (رغم أنه ثورات سنة ١٨٤٨ قد أطلق عليها مصطلح ربيع

الشعوب)، وكان فى التسمية ترميزان، الأول أن الحرية هى الهدف الجوهرى لهذه الثورات، والثانى أنها "مع الغرب" (وبالتالى مع الرأسمالية). بهذا لم يكن مناسباً للتعبير عن كنه الثورات، وليس ما تطرحه متعلقاً فقط بالحرية، بل أساساً بتغيير النمط الاقتصادى.

لكن هذا ما ركّز عليه خطاب النخب والأحزاب المعارضة، التى كررت ولا زالت تكرر أن الحرية هى مطلب الثورات، وأن المطلوب هو تأسيس نظام ديمقراطى (وهنا الديمقراطية مشوهة، حيث إنها محصورة فى الحريات والانتخابات، وضد العلمنة التى لا ديمقراطية فعلية بدونها، وبلا تأكيد على الدولة المدنية، الهدف الذى طرح بشكل عابر، وعَبَر دون أن يتمسك به أحد). وخاضت ولا زالت تخوض صراعاً مهولاً ضد كل من يشير إلى التغيير الاقتصادى أو التشكيك بالرأسمالية القائمة، أو الدعوة لتجاوزها، أو إدخال الدولة فى المجال الاقتصادى من جديد. هناك "بجاحة" فى حصر الأمر بالديمقراطية، وفظاظة فى التعامل مع من يطرح ما يمسّ الاقتصاد، وحتى ملل و"قرف" من استمرار الإضرابات ومطالب الاحتجاج من أجل الأجور والعمل وغيرها من

المطالب الاقتصادية. لقد استمرت في سياستها السابقة في التركيز على الحريات والديمقراطية دون الانتباه إلى أن ثورة حصلت، وأن لهذه الثورة مطالب واضحة لا بد من تحقيقها، وحتى دون التقدم خطوة في الطرح الديمقراطي من خلال طرح شكل للدولة مدني وديمقراطي وعلماني، وأصلاً في الغالب لم تشكك في أسس الدولة الدكتاتورية القائمة بل ظلت، كما كانت، تطالب بإصلاحات ليست أساسية في ظل الدولة القائمة.بمعنى أن "خطابها الديمقراطي" لم يستفد من لحظة الثورة لكي يتعمق ويتبلور بشكل أوضح بما يجعله يتجاوز المنظور الإصلاحي الذي حكمها قبل الثورات. إذن، هي لم تطور خطابها الديمقراطي ولم تربطه بالحراك الثوري ومطالبه، الأمر الذي جعلها ليست القوة الفاعلة في الصراع رغم أنها ظهرت كمعبّر عن الثورة بشكل ما.

الخريف الإسلامي

بلا شك كانت حظوظ الإسلاميين أعلى، رغم أن مشاركتهم في الثورات مشكوك فيها، حيث لم يكن لهم وجود فعلي في تونس، بالتالي أيدوا الثورة من الخارج. وفي مصر قرروا عدم المشاركة في اعتصام ٢٥ يناير وانخرطوا بعد أن

حُسم الصراع في ٢٨ يناير، ثم تفاوضوا مع عمر سليمان وكانوا أميل لبقاء حسنى مبارك، ثم وقفوا مع المجلس العسكرى وباتوا يتعاملون وكأنهم سلطة منذ ١٢ فبراير. كما أشرنا كانت رمزية معينة قد لفّت الإسلام السياسي، وهذا ما كان يعطيه أساساً لشعبية معينة. لكن حتى هذه لم تكن تسمح بأن يسيطر كما حدث دون أن يكون "مفيداً" للطبقة المسيطرة، وللإمبريالية المسيطرة. فهو ليبرالى اقتصادياً، ولا يختلف عن النمط المافياوى القائم فى رؤيته ومصالح كبار قادته والفئة الطبقية التى يمثلها، وهو ليس معادياً بالفعل للسيطرة الإمبريالية التى طالما تواصل معها، وتحالف معها، ومن ثم لن يغيّر فى السياسة الخارجية، وكذلك سيكون إشراكه فى السلطة تعبيراً "رمزياً" لانتصار الثورة، التى كما قلت لم يشارك فيها، وهذا ما كان سيمتصّ جزءاً من توتر الشارع كما كانت تظنّ الإمبريالية الأميركية والطبقة المسيطرة. كل هذه العناصر شكّلت الأساس الذى جعل الإسلاميين يصلون إلى السلطة، ليس في تونس ومصر فقط، بل في المغرب واليمن (من خلال تحالف المعارضة الذى يسيطر عليه حزب الإصلاح الإخواني) وليبيا. لقد دعمت

الطبقة المسيطرة وبيروقراطية الدولة نحو انتصار الإسلاميين، وهيأت الوضع الإعلامي والعملي (التزوير) الذي يفضي إلى ذلك.

هنا نكون قد دخلنا في "الخريف الإسلامي" كما باتت قوى ليبرالية ونخب، و"يسار ممانع"، وكذلك الإعلام الغربي، تكرر طيلة سنتين بعد انطلاق الثورات. فـ"الربيع" بات "خريفاً" بوصول الإسلاميين إلى السلطة، ومن ثم جرى التعميم بأنه بالأصل لم تكن هناك ثورات، بل "مؤامرة أميركية" لإيصال الإسلاميين إلى السلطة. رغم أن ما حدث يوضّح جملة مسائل مهمة:

أولها أن الطبقة الرأسمالية ما زالت مسيطرة على الدولة، وأن إزاحة الرئيس لم تعنِ تغيير بنية السلطة، ولهذا يجب الاستنتاج بأن الطبقة المسيطرة تناور من أجل الحفاظ على سلطتها، فكان خيارها هو إدماج الإسلاميين في بنية السلطة كونهم لا يختلفون معها من حيث المنظورين الاقتصادي والسياسي، وفي الوقت ذاته يمكن عبرهم امتصاص جزء من غضب الشارع، وشق الشعب إلى جزء مع السلطة ويدافع عنها نتيجة وصول الإسلاميين للحكم، وجزء وإنْ بقي يتحرّك من أجل المطالب سوف يتلاشى أو يُحاصر.

ثانيها أن القوى الليبرالية هامشية، ولا تملك برنامجاً واضحاً كما أشرنا ولا قاعدة شعبية لها. بالتالي يمكن استيعابها بشكل أو بآخر.

ثالثها أن قطاعاً من الشعب راهن على الإسلاميين على أمل أن يجد حلاً لمشكلاته في جعبتهم، ولقد اكتشف بالتجربة أن جعبتهم خالية من الحلول.

لهذا لا يمكن لنا أن نعتبر أن وصول الإسلاميين إلى السلطة هو انقشاع أمر الثورات على "خريف إسلامي"، بل إن الطبقة المسيطرة (وخلفها أميركا) كانت تريد إشراكهم فى السلطة، كما أن قطاعاً شعبياً راهن عليهم. ولأنهم لا يحملون حلولاً للمشكلات المجتمعية، وأنهم ساروا فى السياسة التى تريدها الطبقة المسيطرة لأنها لا تختلف عن سياستهم الفعلية، فقد عادت الاحتجاجات لتتصاعد ضد سلطتهم، وأفضت إلى ثورة لإسقاطهم فى مصر، وتحرك كبير فى تونس، ومن ثم توضّح أن إمكانيات سيطرتهم معدومة. فالأمر لم يعد يتعلق بتغيير شكلى فى السلطة بل ينحكم لتغيير عميق فى البنية الاقتصادية، وهذا ما ليس في وارد الإسلاميين، أو الليبراليين طبعاً. إن فهم طبيعة الثورة، وتحديد الأساس الذى

انطلقت منه، يجعل فهم ما جرى أسهل، حيث ظهر أن الضغط الذى شكلته الثورة على النظم أدى إلى حاجة النظم لتغيير شكلها على أمل أن تمتصّ هذا الضغط وتُعطى الزمن اللازم لتفكيك قوة الشعب. وهو الأمر الذى أدخل الإسلاميين فى الصورة انطلاقاً من أن لهم رمزية قوية تشكلت خلال العقد الأخير، كما أشرنا، وبالتالى أن لهم شعبية يمكن أن تكون مدخلاً لتفكيك قوة الشعب. أما الإخوان المسلمين فقد اعتقدوا أن لحظة سيطرتهم وسلطتهم قد حان بـ "وعد إلهي"، وأن عليهم التقدم للسيطرة على الدولة، وتغيير موازين القوى فى الصراع على السيطرة الاقتصادية لمصلحة الفئة التى يمثلونها بعد أن أصبح واضحاً أن الفئة التي التصقت بالرؤساء (بن على وحسنى مبارك مثلاً) أصبح يجب أن ترحل، وأن تنتهى سيطرتها التى فرضتها بقوة السلطة. وهذا ما فتح الصراع بعد وصول الإخوان إلى السلطة فى مصر مع "نخبة السلطة" التى تمثّل تلك الرأسمالية المافياوية التى كان يراد نهبها.

سنلمس بالتالى أن الصراع جرى بين فئات من الرأسمالية حول من يسيطر، وظلت مطالب الشعب خارج

المعـادلة. وهو الأمـر الذى أدى إلى ثورة جـديدة فى مـصـر وتحرّك لتعديل الوضع فى تونس.

إذن، "الربيع العربي" لم يصبح "خريفاً إسلامياً" بالضبط لأن الشعب لم يحقق مطالبه التى دفعته لكسر حاجز الخوف التاريخى والتمرُّد على النظم الدكتاتورية الشمولية، بعد أن وصل إلى حدّ العجز عن العيش. لهذا أخذت موجة سيطرة الإسلاميين (الإخوان المسلمين بالتحديد) تتراجع وتتلاشى، وانتهت بدعة "الخريف الإسلامي".

الشتاء الجهادى

رغم أن تنظيم القـاعـدة ظل ينشط فى اليـمن (الجنوب خصوصاً)، خلال الثورة وبعدها، وظل الطيران الأميركى يقصف قواعده. ورغم أن "الجهاديين" شاركوا فى الثورة الليبية، ولعبوا دوراً عسكرياً فى الغرب (طرابلس). وكان هناك هجوم كبير للتنظيم فى مالى دفع الفرنسيين للتدخل. إلا أن مرحلة وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة شهدت هدوء نشاط تنظيم القاعدة عموماً. وحين نشأت جبهة النصرة وتحرّك تنظيم دولة العراق كان للنظامين السورى والإيرانى دور واضح فى ذلك. حيث استخدما كعنصر تشويش على

الثورة في سورية والحراك في العراق، وعنصر تخويف من الثورة، وتأثير على "القرار الدولي" الذي "يحارب الإرهاب". ولقد دعمت دول عديدة هذا المسار دافعة بأعداد من "الجهاديين" إلى سورية (السعودية خصوصاً)، بهدف تشويش الثورة كذلك بعد أن أربك توسعها من تونس إلى كل هذه البلدان دول إقليمية (السعودية، والخليج عموماً)، ودولية باتت تعتقد أن عملية الالتفاف على الثورة لم تنجح في وقف توسعها، وأن الالتفاف ذاته بات فاشلاً.

كان واضحاً أن تشكيل داعش بتجاوز تنظيم دولة العراق لحدود العراق باتجاه سورية، له مغزى ما. وكان يُظن أن الهدف هو إدخال قوة التنظيم الموجودة في العراق إلى سورية لمواجهة الكتائب المسلحة و"تكفير" الشعب بالثورة، عبر فرض سلطة مغرقة في أصوليتها وتخلفها وجهالتها. خصوصاً أن التنظيم شوّش منذ سنة ٢٠١١ على الحراك الشعبي العراقي، واشتغل بما يظهر هذا الحراك في المناطق الغربية من العراق في شكل أصولي "جهادي" سني. ومنذ ١٣ إبريل/ نيسان سنة ٢٠١٣ تشكّلت داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، التي ركّزت نشاطها في شمال وشرق سورية،

المناطق التي كانت السلطة قد انسحبت منها منذ مايو/ أيار سنة ٢٠١٢، والتي كانت تسيطر عليها الكتائب المسلحة، والشعب المحرّر.

خلال ذلك، أي منذ أواسط سنة ٢٠١٢ أخذت تتشكل كتائب إسلامية من "جهاديين" قاتلوا مع تنظيم دولة العراق، وسجنوا في سورية، ولقد أُطلق سراحهم بعد أشهر من بدء الثورة، وبعضهم أُطلق سراحه بعد عام منها، وهؤلاء من شكّل جبهة النصرة. وبات يظهر أن القوى الكبرى في العمل المسلح في سورية هي قوى أصولية، تشكلت كلها من هؤلاء المفرج عنهم، في سياق السياسة التي اتبعتها السلطة لتخريب المناطق التي انسحبت منها واعتبرت "محررة"، واختراقها عبر اختراق هؤلاء. فتشكل تنظيم أحرار الشام، وصقور الشام، وجيش الإسلام، وعديد مجموعات أخرى لها طابع إسلامي أصولي.

وحين كانت الأمور منحصرة في سورية لم يلتفت أحد، ولا أثار الأمر حفيظة أحد، لأنه كان مطلوباً أن تتحوّل الثورة إلى صراع طائفي، وعمليات قتل وتدمير متبادل. لكن تغيّر الأمر حين تفجر الحراك في العراق، وبدا أن داعش تلعب على

تشـويهـه، وارتكاب مـجـازر بحق المسـيـحـيين والأزيديين، ثم الزحف نحو الأكراد. بدا الأمر في البداية أن كتائب مسلحة عراقية من العشـائر ومن القوى التى قاتلت الاحتلال تزحف نحـو بغـداد، لكن فـجـأة تبين أن داعـش تقلب الأمـور لتشـويه الحـراك، ثم للضـغط على الأكـراد، في سـيـاق سـعي المالكي لفـرض إعـادة تعـيينه رئيـسـاً للوزراء. لكن كـان الزحف نحـو أربيل مدخل أمـيـركـا للعـودة إلى العـراق، ومن ثم التـدخل في سورية.

لكن داعـش التي "أقـامت دولة الخـلافـة" من الموصـل بدت أنها تتـحـوّل إلى تنظيـم عـالمي يتـجـاوز تنظيـم القـاعـدة، ويوجد له مـؤيدون في كل "العـالم الإسـلامي". وليـتـوسّع نشـاط "الجهاديين" بين سورية والعراق واليمن وليبيا بحيث ظهر أننا نعود إلى صراع "الجهاديين" من أجل إقامة دولة الخلافة. وأن يصبح الصـراع هو صـراع "جـهـاديين" من أجل ذلك. هنا بدأ الحديث عن "الشتاء الجـهـادي"، بمعنى أن "الفـوضـى الخلاقـة" أخذت تتحقق بالفعل، وأن الثورات كانت مدخل الوصـول إلى الفـوضـى، التي سـمـحت لهـؤلاء بأن يتـمـددوا. إذن، بتـنا في "الشتاء الجهادي" وليس في ثورات، وعاد الصراع ليظهر كما

كان منذ بدء "الحرب على الإرهاب" بعد الحادى عشر من سبتمبر.

نحن فى "الشتاء الجهادي"، بالتالى أين الثورات؟

٢) الثورات فى إطارها العالمى

ما أشير إليه قبلاً يتعلق بمسار الثورات والأشكال التى ظهرت فيها، أو ما درج الخطاب الإعلامى على إدراجها فيها. فلا شك في أن غياب الأحزاب التى تحمل مطالب الشعب وتناضل معه، ومن ثم تدفعه للصراع بشكل منظّم وواضح الهدف، سوف يسمح لقوى أخرى لا تمثله ولا تحمل مطالبه لأن تتبوأ السيطرة. وهنا ليس المعجزة هي التى فرضت نجاح الإخوان المسلمين فى الانتخابات، ولا هى التى سمحت باستمرار دور الليبراليين، بل إن موازين القوى التى نتجت عن الثورات هى التى سمحت بذلك، خصوصاً أن الثورة لم تفرض تغيير النظام السياسى الاقتصادي، ولا فرضت ممثليها فى السلطة، بل إن مناورات الطبقة المسيطرة هى التى ظلت تتحكم بـ "اللعبة السياسية". وبالتالى هي، والمركز الإمبريالى المسيطر، من دفع المسار فى السياق الذى شهدناه وليست الثورة ذاتها، التى لم تفعل سوى هزّ السلطة.

وإضعاف بعض مراكز القوة فيها، وإشعار الطبقة المسيطرة بأن الأمر يحتاج إلى تغيير لامتصاص الأزمة العميقة قبل أن تطيح بها.

الآن، ولأن الطبقة المسيطرة تشكلت بالترابط مع المركز الإمبريالي، ونشأت وسيطرت بالضبط نتيجة الارتباط به. هذا المركز الذي فرض نمط الاقتصاد الريعي والاقتصاد المفتوح وإنهاء دور الدولة الاقتصادي والخصخصة، لكي يضمن نشاط احتكاراته التي تريد السيطرة الاقتصادية من أجل النهب. هذا المركز كان معنياً مباشرة في التأثير على مسار الأحداث، والتدخل بما يضمن استمرار الوضعية التي شكّلها خلال أربعة عقود سابقة. خصوصاً وأن النمط الرأسمالي عموماً، والأميركي أساساً، يعاني أزمة اقتصادية عميقة، وهائلة الخطر، وحين نشبت الثورات كانت الإدارة الأميركية تتوصل إلى استنتاج أنه لا حلّ لهذه الأزمة، وأن المطلوب هو إدارتها فقط. وكانت أخذت في التحضير لإستراتيجية جديدة تنطلق من إعطاء الأولوية لآسيا والمحيط الهادي وليس لـ "الشرق الأوسط". لهذا كان الوضع مربكاً لها، لأنها لا تريد خسارة المنطقة كذلك. لكن الإرباك الأهم كان في أن الأمر لم

يتوقف عند ثورة في بلد أو بلدين، كانت تعتقد أنه يمكن السيطرة على الوضع فيهما، بل امتدت إلى كل المنطقة العربية. وكان يؤشر ذلك إلى احتمالية توسعها أكثر في عالم يعاني أزمة عميقة لا حل لها.

محاولة تنفيس الثورات

الخطوات الأولى كانت السعي لوقف الثورات عبر تحقيق التغيير السريع. ظهر ذلك في تونس حيث سارع باراك أوباما للضغط من أجل تنحية بن علي، فوقف مع الشارع، وتابع من أجل رحيل بن علي. في مصر ظل الوضع غامضاً إلى أن قالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية حينها أن وضع النظام مستقر، وأنهم يراهنون على حسني مبارك. تغيَّر الأمر في اليوم التالي مع تصاعد الحشود وتوسع التظاهرات، حيث دعا أوباما حسني مبارك إلى التنحي، وظل يضغط من أجل ذلك إلى أن حصل الأمر يوم ٢/١١

المنطق العام الذي حكم هو أنه يجب أن تنتهي الثورات بسرعة قبل أن تتوسع، محلياً مما يدفع الوضع إلى مرحلة تصعب السيطرة عليها، وخارجياً خوفاً من انتقال العدوى إلى بلدان أخرى. في تونس لم تكن التضحية صعبة، لأن بن علي

محسوب على الفرنسيين الذى دافعوا عن استمراره في السلطة، وبالتالي يصبح التغيير مفيداً في إيجاد بديل مناسب أميركياً. أما في مصر فكان الوضع صعباً لأن التضحية تتم بـ "صديق" مهم، هذا هو سبب التردد الأميركي في الأسبوع الأول، لكن لم يكن هناك خيار عن التغيير، خصوصاً بعد أن انفلت الوضع بعد ٢/٧ مع بدء الإضرابات العمالية، ثم إضرابات الصحفيين والنقابات ومؤسسات الدولة، وبدء تحرك محدود في الريف. بالتالي دفعت الإدارة الأميركية لتحقيق التغيير بكل قوة في الأيام الأخيرة من عهد مبارك.

كان واضحاً أن الولايات المتحدة تفاجأت بالثورة، وهذا ما تردد في إعلامها كثيراً (كما تفاجأت الدولة الصهيونية، وأوشير إلى ذلك في عدد من المقالات)، لهذا سارعت إلى وقفها لأنها كانت تتلمس بأن الوضع العالمي قلق، وبالتالي أعطت الثورة مؤشراً إلى أن ذلك يمكن أن ينتقل بسرعة إلى مناطق عديدة لا تستطيع تحديدها. حالة خطرة، وكان عليها أن تتعامل معها بالسرعة الكلية قبل أن تشعل النيران بما لا يسمح بإطفائها. هذا ما كان في أساس القرار بالتنحية في تونس ومصر، لكن السؤال الذى طرح هو: ما البديل الذى

يحـافظ على المصـالح الأمـيـركـيـة، ويبـقى النظم والبنى الاقتصادية كما صيغت منذ بدء سياسة الانفتاح قبل عقود؟

ربما كانت الإدارات الأميركية تلمس "ضعف" النظم التى شكلتها، من حيث فقدانها الشعبية بعد أن أسست السياسة الاقتصادية لانتشار واسع للفقر والبطالة والتهميش. لكن كذلك من حيث وضعها الشعبى على ضوء سياستها تجاه الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. لهذا حاولت منذ نهاية تسعينيات القرن الماضى أن "تدمج" الإسلاميين بهذه السلطة، وأن تستفيد من وضعهم و"قوتهم التنظيمية" و"خطابهم الأيديولوجي"، بحيث تتوسع قاعدة السلطة وتركن إلى حزب متماسك، وتستخدم أيديولوجية الدين فى توهيم الشعب. لكن سياسة "الحرب على الإرهاب" التى ربطت ذلك بـ "الإسلام" منعت السير فى مسار كان قد أثار النظم أصلاً، خصوصاً النظام المصرى الذى اتهم الولايات المتحدة نهاية التسعينيات بدعم الإسلاميين وحتى "الجهاديين"، وكان مجال خلاف مع هذه النظم. أعيد طرح مسألة "الإسلام المعتدل" بعد نجاح باراك أوباما فى انتخابات الرئاسة خلال "خطاب القاهرة" سنة ٢٠٠٩، ثم "خطاب استنبول". لكن الأزمة المالية التى

حدثت في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨، وبالتالى الدخول فى الارتباك حول الاستمرار في الحرب على الإرهاب أو وقفها، كان يهمش الاهتمام بالأمر.

لهذا حال حدوث الثورات، ومع مناورة الالتفاف عليها عبر إبعاد الرئيس، بات من الضرورى تعزيز النظام التابع بـ "قوة شعبية"، بعد أن كانت التطورات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد جعلتها كذلك كما أشرنا قبلاً. الأمر الذى فرض العمل على فكرة إشراك جماعة الإخوان المسلمين في السلطة الجديدة، هذا ما اشتغلت عليه الإدارة الأميركية منذ لحظة القرار بإبعاد حسني مبارك، وبالتالى طال الوضع التونسي الذى كانت حركة النهضة فيه فى علاقة وثيقة بالإدارة الأميركية، لكن كادراتها كانت فى الخارج نتيجة القمع الشديد الذى مارسته سلطة بن علي. وعلى ضوء ذلك جرى التوافق مع "النظام القديم" والجماعة على أن يصبحوا جزءاً من "النظام الجديد"، بالتالى عملت بيروقراطية السلطة وإعلامها على دعم وصول هؤلاء إلى السلطة، فى تونس بدون البيروقراطية القديمة (بقايا الحزب الدستورى الذى انخرط جزء منه أصلاً فى حركة النهضة)، وفى مصر

بالتحالف معها، على أساس تقاسم السلطة. ومن ثم توسعت مشاركة الإسلاميين في السلطة كما أشرنا. وبدا بعد توسع الثورات أن الإدارة الأميركية دفعت نحو سيطرة كاملة لجماعة الإخوان المسلمين على السلطة، أي بعد السيطرة على البرلمان ترشحت للرئاسة وسيطرت عليها بضغط أميركي مباشر، ويبدو هنا أن الإدارة الأميركية باتت تسعى لأن تؤدي سيطرة الإسلاميين على السلطة وتحكمهم فيها إلى تكرار التجربة السودانية من حيث نهب البلد تحت مسمى إسلامي، وتفكيكها نتيجة الصراعات التي ستتنتج من رفض سطوة الإسلاميين، ومن تدخلات هؤلاء "الدينية" و"الأخلاقية"، وبالتالي تسعير الصراعات الطائفية والمناطقية، بما يؤدي إلى تفكك مصر.

هذا المشهد الذي فرض وصول الإسلاميين إلى السلطة هو الذي أنتج فكرة تصوير ما يجري بأنه "خريف إسلامي". وأكثر ما طرح الأمر في هذه الصيغة تلك القوى التي "قاتلت" من أجل الحرية والديمقراطية، والتي باتت ترى أن الانتخابات تؤدي حتماً إلى فوز الإسلاميين، فمالت إلى دعم "الدكتاتورية"، أو الكفر بالثورات.

"خريف إسلامي" تصنعه الإمبريالية الأميركية، هكذا أخذ يردد "الممانعون"، و"اليسار العالمي" الذي يندرج في هذا

"الجارور". ولا شك في أن الشغل الأميركي على إيصال الإسلاميين كان يعزز هذا الخطاب، لكن هؤلاء الإسلاميين هم حلفاء الأمس، وكانت الهالة الكبيرة التي أعطيت لهم، والتي سهّلت لهم الوصول إلى السلطة، هي نتيجة اللهاث لتأييدهم من قبل هذا اليسار الممانع.

محاولة وقف الثورات:

الثورة السورية كمجزرة

بعد الحادي عشر من فبراير/ شباط انفجرت ثورة اليمن ثم البحرين فليبيا (١٢-٢/١٧)،لهذا بات الوضع أكثر خطورة لأن المناورة في تونس ومصر لم تمنع امتداد الثورة إلى هذه البلدان. لهذا جرى غض النظر على تدخل السعودية لسحق الثورة البحرينية بالقوة، وأصبحت السعودية باسم دول الخليج هي المعنية بحل سياسي في اليمن، وكانت قادرة على جذب المعارضة من أجل قبول الحل. وبهذا دخلت المفاوضات من أجل فرض الحل أشهراً، والحراك يسيطر على الميادين دون أن يتقدّم أكثر، وهو ما سمح لـ "مسخ" الثورة عبر الوصول إلى حل هامشي. في ليبيا تطورت الأمور بسرعة نحو الحرب المسلحة نتيجة عنف نظام القذافي من جهة،

وانشقاق الجيش من جهة أخرى. الأمر الذى دفع فرنسا لأن تضغط من أجل التدخل العسكري، ولحقتها إيطاليا (أصدقاء القذافي)، وظلت أميركا مترددة لأكثر من شهد قبل أن تحسم بالموافقة على التدخل الجوى بقرار من مجلس الأمن، وأن تشارك بشكل محدود.

حين وصل الأمر إلى سورية فى ١٥/٣/ ٢٠١١ كان الخوف من الثورة يتصاعد، حيث نشأ تحرّك مهم فى الأردن، وأيضاً فى العراق، وفى المغرب فى ٢٠ فبراير، وعمان (وكان قد نشأ بسرعة فى الجزائر). السعودية باتت معنية بوقف "المد الثوري" لأنها أحست أنه سيصلها بالضرورة بعد أن أحاط بها (من مصر واليمن والبحرين وسورية، وأيضاً الأردن والعراق)، وكل القوى الدولية أحست بأن الأمور تفلت، وأن الثورة تدقّ أبوابها (من روسيا وإيران إلى أوروبا وأميركا)، فهى تعيش أزمة فى وضع اقتصادى مشابه، أو أنه متفجّر.

كل ذلك فرض الانتقال من المناورة والالتفاف على الثورة إلى تحويلها إلى "عِبْرة" لكى تثير الرعب لدى كل من يفكّر فى الثورة. ربما لم يكن الأمر واضحاً بهذا الشكل، لكن مجمل

الممـارسـات كـانت تقـود إلى ذلك. ولا شك فى أن الدول الإمبريالية، والدول الإقليمية تعرف بنية النظام السورى وتفهم منطقه، وتعرف أنه لن يتنازل عن السلطة مهما كانت النتائج. هذا واضح في تكوين الحلقة الضيقة في السلطة، وخصوصاً أنه يمكن استفزازها لكي تتشدد أكثر. لكن ما جرى الشغل عليه إقليمياً (من السعودية خصوصاً) هو مطابقة السياسة التي اتبعتها السلطة، والتي قامت على إظهار الثورة في ثوب أصولي إسلامي، لأن ذلك كما يعتقد النظام سيعزز ارتباط الأقليات و"العلمانيين" به، ويُظهر الثورة كحراك إخواني أصولي. ومن ثم الدفع لتحويل الثورة إلى صراع "طائفي" أو بين "متحاربين"، وينتهي الأمر باعتبار أن ما يجرى هو "نزاع أهلي" يحتاج إلى تدخل دولي من أجل حله. في المقابل كانت روسيا، التي حصلت على امتيازات كبيرة لكي تحمي السلطة في مجلس الأمن، تريد تعزيز قوة السلطة. وكذلك إيران.

أميركا كانت تراقب في السنة ألأولى من الثورة نتيجة ارتباكها بعد التوصل إلى العجز عن حل الأزمة المالية، وهذا ما سمح لـ "أتباعها" بالشغل كلٌّ لمصلحته (السعودية وقطر وتركيا وفرنسا)، لكنها مالت لأن تجعل الروس يرعون مرحلة

انتقالية "كما حدث فى اليمن" كما قال باراك أوباما بداية سنة ٢٠١٢ لكنها والروس ظلا يتلكآن فى ظل دفع سعودى تركى إقليمى لتعزيز القوى الأصولية وتهميش الثورة. وحين عقد مؤتمر جنيف كانت السلطة فى وضع سمح لها إفشاله دون ضغط روسى يفرض عليها الحل.

بهذا ارتبك وضع الثورات، وتوقف توسعها، وتمحور الانتباه لما يجرى فى سورية. وسط تصاعد الصراع وسيطرة العنف والدموية، بل الوحشية عليه. ووسط وحشية لا مثيل لها لسلطة لا تتورع عن تدمير سورية انتقاماً من تمرُّد الشعب عليها، ودفاعاً عن سلطة لا تريد التنازل عنها. لقد باتت الثورة باهظة التكلفة، لأنها شديدة الدموية. بالتالى لم يعد سهلاً النزول إلى الشارع والمطالبة بإسقاط النظام. وبات لا بد من حسابات أخرى، وتدقيق أشدّ، وتأمل.

لقد أُغرقت الثورة بالدم وبأجساد الثوار، ومُسحت قرى وأحياء ومناطق، وتشرّد ملايين، واعتقل مئات الآلاف. ثم سيطر الأصوليون، هذا ما فتح لمرحلة أخرى عنوانها "الحرب على الإرهاب"، العنوان القديم الذى عاد بشكل باهت هذه المرة.

الهجوم الإمبريالى المضاد:
الحرب على داعش

داعش هى توحيد لفرعين من تنظيم القاعدة، هكذا أعلن أبو بكر البغدادى فى ٢٠١٣/٤/١٣ "تنظيم دولة العراق الإسلامية" التى هى استمرار لتنظيم قاعدة الجهاد فى بلاد الرافدين، وجبهة النصرة التى تشكلت فى أيار/ مايو سنة ٢٠١٢ فى سورية من كادرات "جهادية" أخرجتها السلطة من السجن للتو. وهى كادرات كانت تقاتل أصلاً مع تنظيم دولة العراق أو مع سلفه. لكن قيادة الجبهة وجزءاً من عناصرها رفضت الوحدة واستمرت تعمل باسم جبهة النصرة.

فى العراق كان تنظيم دولة العراق قد تلاشى تقريباً بعد قتال العشائر العراقية والتنظيمات التى كانت تقاتل الاحتلال الأميركى (كتائب ثورة العشرين وجيش المجاهدين،،،). لكن يبدو أن الانسحاب الأميركى سمح لإيران "السيطرة عليه"، خصوصاً وأن علاقة كانت تجمع بينهما، حيث كانت إيران ممراً لتنظيم القاعدة، وكان هناك قادة منه يعيشون فى إيران. ولهذا تحرّك بعد بدء الاحتجاجات التى أثارتها الثورات فى تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية. وكان يبدو أنه

يشوش على الحراك ويعطى المبرر لسلطة المالكى للرد العنيف، كما حدث فى الاعتصامات فى المنطقة الغربية التى جرى فضّها بعنف، وكذلك الاحتجاجات فى الأنبار التي جرى الرد عليها بالسلاح.

في سورية عملت السلطة على أن تتشكل جبهة النصرة، وأن تُزرع فى المناطق التى انسحبت منها لكى تربك الثورة وتشغلها فى صراع آخر غير الصراع مع السلطة. هذا كان الدور الأساسى لهذا التنظيم قبل أن يحلّ محله تنظيم داعش، رغم ذلك يلعب هذا الدور فى العديد من المواقع التى ليس لداعش دور فيها. لقد كان توحيد التنظيمين ملفت لأنه تجاوز سايكس بيكو من حيث الحدود الجغرافية، وحيث باتت داعش هى التنظيم الذى يلعب الدور الأساسى فى مواجهة الثورة وقتل نخبها وكادراتها والسيطرة على مناطقها دون احتكاك حقيقى مع السلطة. وظهر واضحاً دعم نورى المالكى لها. لهذا يمكن القول إن ما تقوم به هو أن تلتهم الثورة، لكى يصبح الأمر هو حرب ضد الإرهاب تسمح بإعادة تكريس النظام السوري.

بالتالى كان واضحاً أن داعش تعمل فى سياق سياسة السلطة السورية، كما الحكومة العراقية. وتركّز دورها على

تخريب الحراك وإعطاء المبررات لاستخدام العنف وتشويه الثورة. ولهذا استخدم لتخريب الحراك العراقى الذى بدأته قوى كانت تقاتل الاحتلال والعشائر لإسقاط النظام، وظهر أن المالكى يلعب بهذه الورقة لكى يعود رئيساً للحكومة.

التحوّل الذى حدث تمثّل فى "عودة أميركا" لكى تخوض "الحرب على الإرهاب". ومن ثم ظهر أن داعش هى فى الأخير تخدم التكتيك الأميركي. ربما أعيرت للسلطة السورية والنظام الإيرانى فى الفترة السابقة لممارسة ما لا ترفضه أميركا، لكن بات عليها الآن أن تخدم تكتيكاً يتعلق بأميركا بالتحديد. هنا بات واضحاً أن "الحرب على الإرهاب" هى الشكل الجديد للالتفاف على الثورة، حيث عاد يظهر دور "الجهاديين" بشكل لا سابق له. فعدا بعض العمليات فى اليمن لم يكن هناك نشاط كبير لهؤلاء حين كان مطلوباً أن يستلم الإخوان السلطة، الآن بعد أن سقط هذا الخيار يبدو أن الإدارة الأميركية تعيد استخدام هؤلاء فى سياسة تهدف إلى تدمير الثورات بالأساس، لكنها تخدم تحقيق بعض المكتسبات لها بعد أن أحست فى لحظة أنها تخرج من المنطقة تماماً بعد إعطائها الأولوية لآسيا والمحيط الهادى.

كان خطأ إيران والمالكى هو دفع داعش للتقدم نحو أربيل، الأمر الذى سمح للإدارة الأميركية بالتدخل. بعد ذلك أصبحت ممارسات داعش هى المدخل لتقدم الدور الأميركى (التعدى على المسيحيين فى الموصل، ثم على الأزيديين، قتل الصحفى الأميركي). لنعود إلى "التحالف ضد الإرهاب"، ولتوسيع الحرب من العراق إلى سورية، لكن فقط عبر القصف الجوي، على أمل إيجاد قوى على الأرض تقوم هى بالمهمة المباشرة لطرد داعش. لكن من الواضح أن الأمر بعد من داعش، وأن "الحرب على الإرهاب" لها أهداف أخرى غير الإرهاب، بالضبط كما كانت الحرب الأولى على الإرهاب التى قادها جورج بوش الابن. وإذا كانت أميركا تهدف إلى التضييق على إيران من أجل إضعاف قدرتها على المناورة فى المفاوضات الجارية من أجل البرنامج النووي، ومن أجل الوصول إلى تفاهم مشترك على حدود الدور الإقليمي لإيران، لهذا تضغط من أجل تقليص سيطرتها على السلطة فى العراق، وتناور فى سيطرتها على السلطة فى سورية، فإنه يمكن وضع الأمور فى إطار أوسع قليلاً، يتعلق بالثورات أساساً، هذا الهمّ المؤرق للسياسة الأميركية.

لهذا يمكن أن نقول إنه إذا كانت أميركا فى المرحلة الأولى من ردها على الثورة قد دعمت "الديمقراطية" من أجل تنصيب الإسلام السياسى فى السلطة، فهى الآن تعود إلى "الحرب على الإرهاب" لتشويه الثورات وحرف الصراع من شكله الثورى إلى شكل "الحرب على الإرهاب". خصوصاً أن داعش باتت تنظيماً عالمياً بات يشكّل البديل لتنظيم القاعدة. وربما هذا يوضّح السبب الذى جعله ينشق عن التنظيم الأم، وأن يسيطر على النشاط فى سورية والعراق. بالضبط من أجل ألا يجرى الربط بين الحالتين، ليظهر الأمر الآن وكأنه إنقاذ لدول باتت مهددة.

إذن، عدنا إلى "الحرب على الإرهاب" بعد إنْ تخيلنا أننا دخلنا عصر الثورة، هذا ما تريد أميركا قوله لنا: إن الثورة تخيّل وإن الأمر يتعلق بمحاربة الإرهاب. وبالتالى إن كل الجهد يجب أن ينصبّ فى هذا السياق. ففى سورية لا يتعلق الأمر بسلطة الأسد وبكل الجرائم التى ارتكبها، بل فى داعش التى "تمددت أكثر مما يجب"، وفى الأخير المساومة مع إيران للوصول إلى توافق على صيغة لوضع المنطقة.

لهذا علينا أن نطوى الأوهام حول الثورة.

٣) عالم ثورى

الثورات مستمرة وتتوسع

بدأت الثورات بعد انفجار الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨، وبعد تبلور القناعة فى أميركا على أن وضعها بات صعباً، ولهذا انسحبت من "الحرب على الإرهاب". لكنها حاولت المناورة لتلافى توسّع الثورات أولاً، ثم لإعادة صياغة النظم بما يجعلها "قادرة على مواجهة الوضع" كما اعتقدت عبر استلام الإسلاميين السلطة، لكنها عادت باسم "الحرب على الإرهاب"، ليصبح الصراع هو صراع ضد الإرهاب، الإرهاب الذى صنع من قبل أميركا والنظم فى سورية وإيران والسعودية وتركيا.

الآن، ماذا سيكون مصير الثورات؟ وهل ستستطيع الإمبريالية الأميركية إسدال الستار عليها؟

أولاً لا بد من أن نلاحظ بأن الأزمة المالية لم تنته، على العكس من ذلك أصبح النمط الرأسمالى يعانى أزمة عميقة لا حلّ لها، وباتت تنفجر فى شكل فقاعات مالية، كان أبرزها ما حدث فى ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨، لكن طابع الرأسمالية التى تشكلت منذ سبعينيات القرن العشرين بات "مالياً"، أى أن

الكتلة المالية التي تنشط في المضاربة باتت هي الأضخم، وباتت الطغم المالية هي المسيطرة. لهذا أصبح انفجار الفقاعات المالية أمراً لا يمكن وقفه، حيث أصبح يشكّل تهديداً مستمراً للرأسمالية. ولقد فرض ذلك أن تتحمّل الدول الأعباء التي تنتج عن كل انهيار مالي عبر "دعم البنوك" التي لا يجب أن تنهار حتماً، لأنها بنوك الطغم تلك المسيطرة في النمط. وهو الأمر الذي جعل الدولة تحاول حلّ تراكم مديونيتها من خلال سياسة التقشف وزيادة الضرائب، التي تعني نقل الأعباء على الطبقات الشعبية. لهذا أخذت الدولة تتحلل من كل التزاماتها التي قامت بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفق ما أسمي بـ "دولة الرفاه".

احتمالات حدوث انفجارات مالية في الفترة القادمة كبيرة، وسوف تزيد من مشكلة الدول والشعوب بشكل أكبر مما حدث في الانهيار المالي السابق. وهو الأمر الذي يعني دفع الشعوب إلى الثورة. بالتالي نحن في عالم ينزع نحو الثورة، هذا هو المبدأ الأساسي في الوقت الراهن. وهو ما سينعكس على سياسة أميركا وعلى مقدرتها على الحرب، ليبدو أن ما تمارسه الآن في "الحرب ضد الإرهاب" هو

الشكل الكاريكاتورى للحرب السابقة التى أدت إلى احتلال أفغانستان والعراق، وتوسيع الوجود العسكرى الأميركى فى العالم. الأمر الذى يعنى أن ما تحاوله الآن فى سورية والعراق سيكون عابراً.

ثانياً ما حدث فى البلدان العربية هو ليس "ثورة نخب" من أجل الحرية، بل هو ثورة شعب يريد تحقيق مطالبه "الاقتصادية" (العمل والأجر والتعليم والصحة والسكن)، وهذه لن تتحقق إلا بتغيير النمط الاقتصادى القائم. وما دام الشعب لم يعد يستطيع تحمّل الوضع الذى هو فيه فلن يعود خانعاً بل سيستمر فى الثورة إلى أن يحقق مطالبه. هذه بديهية يجب أن تبقى واضحة فى خضمّ التشويش والتشويه واللعب بالثورات، ورغم كل الدفع لتحويلها إلى حرب طائفية وصراعات أهلية.

لا شك فى أن غياب "المطابق السياسي" للطبقات الشعبية، الذى يحمل مطالبها ويبلور تكتيكاتها، ويضع الإستراتيجية التى توصل إلى استلام السلطة، فتح على تدخلات عديدة، منها الدولى والإقليمى عبر الدفع بقوى أصولية سلفية "جهادية" ليس دورها سوى إرعاب الشعب

والصــراع ضـد الثــورة، ومنـهـا المحلـى الذى نتج عن تخلّف البنى واستمرار الترابط القائم على العائلة والمنطقة والطائفة، واستمرار نزاعات قديمة تنهض فى لحظة ضعف الدولة. وكل ذلك كان يشوه الثورة، ويكبح توسعها وتطورها. لكن كل ذلك لا يستطيع أن يخفى الأساس الذى انفجرت الثورة نتيجته، وهذا يعنى أن سياق الثورة سوف يفرض إعادة بناء المطابق السياسى الذى يعبّر عنها.

إذن، نحن فى وضع عالمى مقبل على الثورة، وفى وضع محلى يفرض أن تستمر الثورة وتتطور رغم كل العراقيل والتدخلات التى تهدف إلى تدميرها. بالتالى لقد بدأت الثورات فى ١٧ ديسمبر/ كانون الأول سنة ٢٠١٠ ولن تتوقف قبل أن تحدث التغيير الضرورى لانتصار الشعب.

خاتمة

ماهو وضع الثورات العربية؟

قبل ثلاثة أعوام، وعبر "حادث عابر"، شهدنا ثورات كبيرة، بدأت من مدينة صغيرة في تونس هي سيدي بوزيد، حيث أشعل احتجاج شاب ثورة أفضت إلى تهريب بن علي. لتمتد بعد أيام من انتصارها إلى مصر، حيث جرى تنحية الرئيس بعد ١٨ يوماً من الاعتصام في ميادينها. ليتوسع الأمر إلى البحرين واليمن وليبيا، ويتحرك الشعب في الأردن والعراق والمغرب، بعد أن كان قد تحرك لفترة وجيزة في الجزائر وعُمان. ومن ثم تحرك في السودان. ولا زال يتحرك في سورية.

ولازلنا في معمعان الثورات رغم ما أتت به، وما أوحى بأنها فشلت أو جرى الالتفاف عليها، أو حتى أنها انتهت. فقد أفضت، كما ظهر، إلى اللا شيء، حيث تكرّس النظام القديم بأسماء جديدة. وكانت قد قادت أطراف من السلطة القديمة مرحلة انتقالية سريعة، أوصلت في انتخابات أطراف "إسلامية" (الإخوان المسلمون) إلى السلطة في كل من تونس

ومصر (ووصل أيضاً السلفيون)، وبدرجة أقل مع سلطة أضعف فى ليبيا التى جرى تدمير الدولة والجيش فيها، وبتغيير شكلى جداً فى اليمن. ولا زال الصراع الدموى قائماً فى سورية، حيث تدافع السلطة عن وجودها إلى النهاية، حتى وإنْ قاد ذلك إلى تدمير البلد. وتراجعت التحركات فى البلدان الأخرى دون أن تنتهى تماماً.

السؤال الذى طرح خلال السنوات الثلاث تلك هو: هل هذه هى نهاية الثورات؟ وبالتالى ما الداعى لها ما دامت توصل إلى أن يسيطر الإسلاميون؟

خصوصاً هنا مع ما جرى فى الثورة السورية، التى تحولت إلى مجزرة بفعل الوحشية التى مارستها السلطة، وممالأة العالم، ومساعدته على ذلك بأشكال مختلفة، سواء ادعى دعم الثورة أو وقف على الحياد، أو دعم السلطة طبعاً. حيث بدا أنها يجب أن تكون نهاية الانتشار الثوري، وخاتمته المأساوية لكى "تتأدب" الشعوب، وتتعلم قبول الحكم القائم، والتكيف مع النمط الاقتصادى القائم، وتقبل ما يُعطى لها من النظم القائمة. بعد أن ظهر أنها استمرأت التمرّد، وباتت تقلّد سابقاتها بسرعة لا مثيل لها. وبعد أن ظهر أنها تحمل من

الاحتقان ما يجعلها تهدم أحلام الطبقات المسيطرة، وتهدد مصالحها.

لا شك أولاً فى أن الثورات قد أحدثت صدمة كبيرة لدى التكوين السياسى القائم، الإقليمى والعالمي، حيث إنها فوجئت بأن الشعوب يمكن أن تنهض، وأنها بدأت فعلاً بالنهوض. وهو الأمر الذى فرض وضع إستراتيجيات مواجهة، خصوصاً وأن العالم يعيش أزمة كبيرة يمكن أن تجعل ما حصل هنا بداية لثورات عالمية كبيرة. لهذا كان الميل الأولى يتمثل فى تحقيق التغيير السريع لتسكين الوضع الشعبي، وهو الأمر الذى حصل فى تونس ومصر. لكن من ثم بدا الأمر أعقد من ذلك، لهذا جرى التدخل العسكرى فى ليبيا، وفرض حل شكلى فى اليمن وسحق ثورة البحرين. وصولاً إلى جعل الثورة السورية هى خاتمة المسار الثورى عبر تحويلها إلى مجزرة. ولازال الأمر كذلك، حيث أصبح إجهاض الثورات هو الهدف العام، وبات القلق الذى ينتاب الرأسمالية يفرض البحث عن سبل وقف تمرّد الشعوب. وستصوّر الثورة السورية كمثال على أن التمرّد يفضى إلى الدمار، وأن ما تأتى به الثورات هو الخراب.

لكن هل هذه هى حصيلة الأعوام الثلاثة من الثورات؟

ما يبدو اليوم هو أن التغيير الذى تحقق كان شكلياً إلى حدّ كبير، وأن الثورات عممت الفوضى، وبالتالى لا يبدو أن التغيير الحقيقى ممكناً، لأن النظم (أى الطبقات المسيطرة) تدافع عن سلطتها بكل العنف، وحتى الوحشية. وحيث إن الثورات قادت إلى ديمقراطية أتت بـ "الإسلاميين" دون أن تتحقق مطالب الشعب. ومن ثم أن الأفق مسدود، لأنه لا الطبقة المسيطرة تتخلى عن سلطتها ولا المعارضة تحمل مشروعاً مختلفاً، يمكن أن يكون مدخلاً لتحقيق مطالب الشعب. ولهذا بعد الأمل الكبير الذى حكم الشعوب، والأوهام التى حكمت النخب، أصبح اليأس هو المسيطر، وبات الوهن هو الذى يحكم نشاط النخب.

طبعاً لم تجرِ مساءلة الماضى لماذا سيطر الإسلاميون، ولم يجرِ التشكيك فى ممارسات النخب، ولا فى سياسات الأحزاب المعارضة. فكما فاجأت الثورات تلك النخب، فاجأها انتصار الإسلاميين، وأيضاً فاجأها انهيارهم فى مصر. لهذا لا يجب أن يؤخذ وضع هذه النخب بعين الاعتبار لأنها هى ذاتها من الماضي. ولقد توهمت بأنها يمكن أن تركّب على الثورات مطمحها الأساسى وهو: الحرية، لكى لا تتعرض

للمساءلة فقط، وليس لكى تبنى عليه مشروع تغيير كبير. ففوجئت بأن الحرية تأتى بالإسلاميين، لهذا أخذت تهرب إلى دكتاتور يحميها من سلطة هؤلاء.

وإذا كانت التجربة قد أوضحت بأن "الإسلاميين" غير جديرين بالحكم، لأنهم لا يمتلكون برامج تغيير تحقق مطالب الشعب، فقد أوضحت كذلك بأن الحرية والديمقراطية هي أوهام النخب، وأن الأمر أعمق من أن يحلّ في انتخابات أو حريات يمكن أن تسمح للنخب بأن تعلي صوتها. فلا حريات حقيقية تحققت، ولا استقرار عاد، وظهر أن الأمور تسير نحو الفوضى. هذا الأمر فرض أن تميل بعض النخب لأن تقبل الاستقرار حتى في ظل "دكتاتور" على أن تسير الأمور نحو الفوضى أو نحو صراع دموى كما في سورية.

لكن في كل الأحوال يمكن أن نشير إلى أن هناك ثلاث مسائل جوهرية وضحت خلال السنوات الثلاث، وهي التي تؤشر لماهية المستقبل بالضرورة.

فأولاً أن للشعب مطالب، وأن من يصل إلى السلطة بعد الثورات يجب أن يحققها أو أن يرفض من جديد، والمطالب لا تقف عند تغيير الأشخاص أو شكل السلطة بل تفترض إيجاد حلول اقتصادية لمشكلات مجتمعية عويصة. فقد ظهر أن

التركيز على الحرية والديمقراطية ليس كافياً، وأصلاً هو غير ممكن دون تلمّس المشكلات الأساسية التي فرضت ثورة الشعب. فقد سارت مصر نحو الانتخابات وتحققت حريات معينة لكن الشعب لم يتوقف عن الاحتجاج في مطالب اقتصادية واضحة، وبات الحراك الشعبي يتمحور حول المطالب الاجتماعية، وليس في التوهان خلف الانتخابات والصراعات السياسية. هذا الأمر يوضح بأن أفق الثورات مرتبط بتحقيق ما هو أبعد من تغيير شكل السلطة أو أشخاصها، أو حتى إعطاء قدر أعلى من الحريات، بل مرتبط بتغيير النمط الاقتصادي الذي فرض نشوء مشكلات البطالة والفقر الشديد وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية. وبهذا فإن المطلوب هو تغيير جذري يبدأ من البنية الاقتصادية، ليعيد صياغة الشكل السياسي. وكل تجاهل لذلك لا يفعل سوى استمرار الثورات. ومن ثمّ لا استقرار قبل تحقيق التغيير العميق ذاك. نحن في عقد من الصراعات إذن.

وثانياً أن مستوى التهميش والفقر والبطالة والسحق فرض على الشعوب أن تتمرد، وبالتالي أن تكسر حاجز الخوف الذي أقامته النظم عبر كل أجهزتها الأمنية وعنفها طيلة عقود طويلة. فقد قامت إستراتيجية النظم على إرعاب

الشعوب عبر الاستبداد، وفرضت عليها قبول الأمر الواقع. لكن كان ممكناً قبول الأمر الواقع حينما كانت الشعوب قادرة على العيش، لكن أن تصبح غير قادرة على العيش يفرض كسر كل إمكانية للخوف. هذا الأمر يعنى بأن الصراع سيستمر، وأن الاستقرار لن يكون ممكناً قبل تحقيق التغيير الذى يحقق مطالب الشعب. بالتالى نحن فى مرحلة صراع ربما يكون ممتداً لعقد، والذى لن يتوقف قبل أن يتحقق التغيير بما يعنيه من تغيير النمط الاقتصادى والتكوين السياسي. وهنا تندرج مطالب الحرية والدولة العلمانية الديمقراطية بمطالب العمل والأجر المناسب والتعليم والصحة المجانيين والحقيقيين.

الشعب لم يعد يستطيع العودة إلى السكون والهدوء بعد أن تمرّد، وهو يريد التغيير الذى يغيّر من وضعه الاقتصادى أولاً والسياسى بالتالي.

وثالثاً أن الثورات قامت على أكتاف الشباب الذى كان قد "هرب" من السياسة والأحزاب السياسية، ولقد أصبح منخرطاً فى السياسة بعد أن خاض الثورة، واكتشف أنه يخوض فى غمار السياسة من أوسع أبوابها: الثورة. وهو الأمر الذى فرض الميل العام لتطوير الوعى السياسى وزيادة

الفعل السياسي. هذا الأمر يعني تحقيق تجديد عميق في الفعل السياسي وفي الحركة السياسية، يقوم على مبدأ التغيير العميق انطلاقاً من مطالب الشعب. وهو الأمر الذي يؤشر إلى أن المرحلة القادمة سوف تشهد تبلورات سياسية جديدة وجادة، يمكن لها أن تخرج الثورات من عثراتها التي نتجت بالضبط عن غياب القوى السياسية والفعل السياسي.

هذه العناصر هي خلاصة سنوات ثلاث من الثورات، وهي البداية لثورات أعمق وأكثر تأثيراً. فالشعوب تريد التغيير الحقيقي لكي تتحقق مطالبها، وهي مصممة على الاستمرار بعد أن كسرت حاجز الخوف. وإذا كانت لم تحظَ بقوى تساعدها على التغيير فقد أخذت تفرز من ذاتها القوى التي يمكن أن تحمل مشروع التغيير. خصوصاً أن كل ذلك يجري في وضع عالمي مأزوم.

الأزمات تلاحق العالم الرأسمالي

اليونان تحركت قبل الثورات العربية بقليل، وكانت مؤشراً إلى أن وضعاً عالمياً جديداً يتشكل، يتسم بالثورة. وبعيد الثورات في تونس ومصر وتوسعها إلى بلدان أخرى، بدأت احتجاجات تتصاعد في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال مع استمرار الحراك في اليونان. وبعضه ظهر وكأنه "تقليد"

للثورات العربية، مع ميل عالمي للنظر بإعجاب لهذه الثورات.

والآن، نشهد حركات احتجاج كبيرة في تركيا، وأخرى في البرازيل، وأيضاً شهدنا ذلك في ماليزيا. لكأن العالم يسير نحو انفجار كبير. ولكأن الثورات العربية ليست مقطوعة الجذور عن وضع العالم. وربما كان انفجارها و تحقيقها تغييرات في بعض البلدان هو نتاج "ظرف خاص" حكم المنطقة منذ عقود، وأفضى إلى أن ينسحق الشعب إلى الحد الذي دفعه إلى تفجير ثورة قبل غيره من شعوب العالم.

ربما ينظر إلى ما يجري في بلدان جنوب أوروبا، وما حدث في تركيا والبرازيل وأوكرانيا وتايلاند، من زاوية أنه عابر، أو أن بإمكان تلك البلدان تجاوزه. لكن الأمور أعمق من ذلك، وهي أكبر من أن تقف عند حدّ حدوث احتجاجات عابرة. ما يحدث يؤشّر إلى اختلال هائل في التكوين الرأسمالي، وإلى أننا مقبلون على نهوض عالمي ضد الرأسمالية.

فالاقتصاد الرأسمالي ليس في حالة جيدة، ونسبة النمو ضئيلة، ويغرق في أزمات قديمة وملاصقة للنمط الرأسمالي، مثل أزمة فيض الإنتاج التي تفضي إلى الكساد والركود،

وانهيار صناعات وشركات وبنوك. وأزمات جديدة نشأت عن التشكل الجديد للرأسمال، وتحوّل كتلة هائلة منه إلى النشاط المضارب، وبالتالي اختلال العلاقة بين الرأسمال المنتج والمال البنكي لمصلحة الأخير. وهو الأمر الذى فرض نشوء أزمات جديدة أكثر تعقيداً من الأزمات الدورية التي كانت تمرّ الرأسمالية بها.

ولقد انفجرت الأزمة الأخيرة في ١٥ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٨، ولازالت مستمرة رغم كل محاولات تجاوزها. وفي سياق تجاوزها تجرى محاولة حلها على حساب الشعوب، شعوب الأطراف أولاً، وشعوب البلدان الرأسمالية الطرفية ثانياً، وشعوب البلدان الرأسمالية عموماً ثالثاً. هذا الحل هو الذى يفجر الاحتجاجات، حيث تقوم الدول التي راكمت مديونية هائلة خلال العقود الثلاثة الأخيرة باتباع سياسة تقشفية تنهك العمال والفئات الوسطى. فقد تقلصت المقدرة الشرائية لقطاع كبير منهم، نتيجة ثبات الأجور وزيادة الأسعار، أو حتى نتيجة تخفيض الأجور وزيادة أعداد العاطلين عن العمل. فالتقشف يعني تقليص مصروفات الدولة عبر تقليص الانفاق الاستثماري، و تقليص دعم الضمان الاجتماعي والتعليم، وتراجع فرص العمل.

وفى تركيا والبرازيل، البلدين الذى يشار إلى أن الأولى هى دولة "بازغة" تسير نحو التحوّل إلى "قوة عالمية" من القوى الكبرى، والثانية يشار إلى تطور وضعها الاقتصادى وإلى سعيها أيضاً للتحوّل إلى "قوة عالمية"، فى البلدين نشهد ديناميكة اقتصادية كبيرة، لكنها ترتبط بديناميكية هائلة لتمركز الرأسمال وتوسّع الفروقات الطبقية. ومع توسّع الأزمة الاقتصادية العالمية تلمس الميل لانحطاط وضع أعداد متزايدة من العمال والفئات الوسطى والفلاحين.

وإذا كانت الثورات قد بدأت فى البلدان العربية، فإن السبب هو الضغط العنيف الذى مارسته الإمبريالية الإميركية خلال العقود الأربعة الماضية (أى ما بعد الناصرية) لفرض هيمنتها وتحكمها بالاقتصاد ونهبه. فقد عملت على تدمير القطاع المنتج فى الاقتصاد (وهنا الزراعة والصناعة) ودفعت لإعادة تشكيل الاقتصاد كاقتصاد ريعى يقوم على الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد والبنوك. الأمر الذى همّش ٨٠٪ من الشعب (هم من العمال والفلاحين والفئات الوسطى)، ودفع جزءاً كبيراً منهم إلى "حافة الموت جوعاً". ولهذا كان عمق النهب الممارس والتشويه الكامل للبنية

الاقتصادية هما أساس هذا الانفجار الثوري، وتصاعده واستمراره.

هذا المنظور يجعلنا نرى الثورات العربية في سياق نهوض عالمي ثوري، وأن نتلمس بأن الثورة ستصل إلى البلدان الرأسمالية مروراً ببلدان الأطراف المخلّف، وأطراف الرأسمالية، وربما يطال بلدان رأسمالية (حتى أميركا وروسيا وفرنسا ليست بعيدة عن هذا السياق). وهذا المنظور كذلك يفرض علينا أن نتلمس الأزمة العميقة التي باتت الرأسمالية غارقة فيها، والتي ربما لن تستطيع الخروج منها، حتى وإنْ طال الزمن الذي يودي بها، والذي ربما يكون زمن تعفن وتفكك.

بمعنى أن الصراع الطبقي الذي بدأ في البلدان العربية ويتوسع عالمياً هو في ارتباط بأزمة الرأسمالية، الأزمة الاقتصادية التي تفجرت سنة ٢٠٠٨ ولم يستطع المركز الإمبريالي (أميركا) حلها فقررّ العمل على إدارتها لكي لا توصل إلى انهيار شامل. لقد ارتبط توسع الرأسمالية وفرض سيطرتها العالمية بتحقيق الاستقرار الطبقي في المراكز نتيجة "أن الطبقة الرأسمالية استطاعت "تقديم تنازلات" للعمال

جعلتهم يميلون إلى "الحوار"، ووسعت من الطبقة الوسطى، ووسعت السوق الداخلى عبر زيادة مضطردة للأجور. وعبر ذلك نهبت العالم، وأسست لثورات فى الأطراف. لكنها اليوم، مع استمرار نهب الأطراف، تعود إلى خرق "الستاتيك" الذى أوجدته فى المراكز، والذى قام على ما أسمى "المساومة التاريخية" بين العمل والرأسمال. ويظهر ذلك أن نهب الأطراف لم يعد كافياً، بالتالى يجب العودة إلى نهب العمال فى المراكز. ويجب التخلى عن السياسة التى أسست لاستقرار طويل فى المراكز. وهو الأمر الذى بات يعنى تصاعد أعداد العاطلين عن العمل، وانحطاط الوضع المعيشى للعمال والفئات الوسطى. فأزمة المديونية التى راكمت الثروة بيد طغم مالية باتت تحل عبر نهب المجتمع. وبهذا يزداد التراكم المالى لدى تلك الطغم وينحدر وضع العمال والفئات الوسطى.

والمديونية هى شكل مهم من أشكال التوظيف المالى فى الرأسمالية "الحديثة"، حيث باتت "استثماراً" يحقق الأرباح الأعلى (طبعاً دون أن يحقق أى فائض فى القيمة). ولقد كانت مدخل الطغم الإمبريالية للتحكم فى المسار

الاقتصادي لبلدان الأطراف، التي أُغرقت في مديونية كبيرة ذهبت إلى جيوب مافيات سلطوية، وفُرض عليها من ثم تغيير النمط الاقتصادي لكي يتواءم مع آليات النهب الجديدة التي نشأت في الرأسمالية الأحدث (خصوصاً بعد أزمة سنة ١٩٧١). الأزمة التي فرضت على الإدارة الأميركية فك الارتباط بين الذهب والدولار لكي يتسنى لها طباعته دون احتياط من الذهب، بعد أن أصبح التراكم المالي أضخم من أن يوظف في "الاقتصاد الحقيقي"، أي الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. وبات بحاجة إلى مجالات توظيف "جديدة"، وجدت في ديون "العالم الثالث" هذا المجال الذي عنى نهب كل التراكم الذي حصل في "مرحلة التحرر"، بالشراكة مع فئات في النظم الطرفية ذاتها. لكن هذا النهب زاد في التراكم المالي، وفرض زيادة الميل للتوظيف في هذا القطاع نتيجة الربحية الأعلى، وفي البحث عن أشكال جديدة للتوظيف الذي يستوعب المال المتراكم ويدرّ ربحاً أعلى، هذا ما فتح الباب على أشكال جديدة من النشاط المالي هي ما أسمي المشتقات المالية.

في السنوات منذ سنة ١٩٧١ إلى سنة ٢٠٠٨ كان المسار الاقتصادي للرأسمالية يشير إلى أن القطاع المنتج في تعثر

كبير، وأن القطاع المالى هو الذى يسير فى تصاعد متسارع. إلى حدَ أن كل التقديرات تشير إلى أن ٩٠٪ من الحركة اليومية للرأسمال تتمركز فى القطاع المالي، بالتالى أن الاقتصاد الحقيقى لا يحظى سوى بـ ١٠٪ من النشاط المالي. هذا الأمر فرض أن تتحكم الطغم المالية بمجمل الاقتصاد، وبالسلطة فى الدول الرأسمالية، وأن تفرض منطقها عالمياً. لكنه فرض كذلك أن تصبح آليات النهب هى السائدة فى مجمل النمط الرأسمالي. ومن ثم يصبح الشكل الريعى هو الشكل "الطبيعي" فى الأطراف، وأن يعود مبدأ "الإفقار المطلق" هو الشكل المهيمن من جديد فى المراكز الإمبريالية (تخفيض الأجور، التخلى عن الضمان الاجتماعى والصحى والتعليم المجاني، وزيادة العاطلين عن العمل).

وإذا كانت أزمة فيض الإنتاج قد عادت بعد نهوض أوروبا واليابان من جديد، ووضعت الاقتصاد الحقيقى فى أزمة عميقة، فقد أوجد الشكل الجديد للرأسمال بهيمنة الطغم المالية (التى تنشط فى المضاربات والمشتقات المالية وأسواق الأسهم والمديونية) أزمة أخطر، هى تلك المتعلقة بتضخم القيم دون وجود فائض قيمة، والذى يتمثل بتصاعد قيم المواد

(وهنا العقارات والأسهم والعملة وحتى السلع الغذائية) بشكل تضخمي نتيجة المضاربات المالية. إن ضخ الكتلة المالية الهائلة في شكل مضارب يرفع القيم بشكل متسارع، ويؤدى إلى أرباح خيالية تفرض امتصاص الرأسمال من الاقتصاد الحقيقى إلى هذا القطاع، لكن الأمر يؤدى إلى "انفجار الفقاعة"، وبالتالى حدوث انهيار مالي كبير يؤثر على مجمل الاقتصاد، بما فيه الاقتصاد الحقيقى طبعاً. فهذا التصاعد الهائل في القيم لا يتناسب مع قدرات الاقتصاد الحقيقي، فيصل التضخم إلى لحظة لا بد من أن ينفجر فيها، ليحدث انهياراً مالياً هائلاً كما شهدنا في أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة، وقبلها أزمة تكنولوجيا المعلومات (سنة ٢٠٠٠).

وسبب تمركز الانفجارات في أميركا هو أنها باتت المركز المالى، أى أن بنوكها باتت مركز تراكم كل المال الفائض، الذى كانت بحاجة إلى استقدامه من أجل تعديل "الميزان التجاري" بعد أن باتت تستورد أكثر كثيراً مما تصدر. وهذا ما جعل القطاع المالى الذى ينشط فى المديونية والمضاربة وأسواق الأسهم والمشتقات المالية هو القطاع الأساسى فى

الاقتصاد الأميركي. ومن ثم أصبحت أميركا هى مرتع الطغم المالية. ولهذا باتت فى وضع أسوأ من كل البلدان الرأسمالية، وتقف على "شفير انهيار كبير".

هذا التشكّل للرأسمالية، وهو التشكل الأحدث، الذى يتسم بسيطرة الطغم المالية، يؤشّر إلى أنها باتت تعانى تضخماً سرطانياً لا علاج له. لهذا دخلت في دائرة الأزمات المستمرة، وفى وضعية إدارة الأزمة دون التفكير فى إمكانية حلها، بالضبط لأن حلها يفترض شطب الطغم المالية ذاتها، وحرق تراكم مالى هائل بات عبئاً على الاقتصاد الحقيقى وشالاً له. وهذا ما هو مستحيل فى علم الاقتصاد. لهذا سنشهد أزمة مستمرة متصاعدة، مع انهيارات متتابعة بين الحين والآخر يمكن أن تطيح بدول. إن هذه الوضعية باتت تفترض "تضخم التمركز" المالي، وبشكل متسارع، على حساب كل المجتمعات، فى الوقت الذى يقود إلى انهيارات مالية مستدامة، ومدمرة. لهذا يتعمم الإفقار بشكل متسارع حتى فى بلدان المراكز التى شهدت استقراراً طبقياً طويلاً. ومن ثم يتحضر العالم لتصاعد فى الصراع الطبقى سيفرض نشوء ثورات كبيرة فى كثير من مناطق العالم.

ربما أصبحت فكرة ماركس عن تعفن الرأسمالية حقيقة، وبهذا تكون الرأسمالية قد استنفدت ممكنات وجودها. لهذا سنشهد تصاعداً هائلاً في الصراع الطبقي على صعيد عالمي، وتفككاً في كل التحالفات والعلاقات السابقة بين القوى الرأسمالية، وفي العلاقة مع الأطراف. وهو وضع ثوري يفتح الأفق لتغيير كبير في بلدان العالم.

زمن الثورات.... الآن

وإذا كانت تبدو الثورات التي حدثت في بعض البلدان العربية منعزلة، كأن الأمر يخص منطقة لا رابط لها فيما يجري في العالم. ولهذا لا يفهم سبب الاندفاع العالمي لـ "إطفاء الحريق" الذي اشتعل في تونس يوم ١٧/١٢/ ٢٠١٠ فإن المسألة أكبر من أن ترتبط بالمنطقة فقط، وهي أعمق غوراً "مما تبدو على السطح". الأمر الذي يفرض أن تفهم في أفق أوسع، وأن يجري تناولها من منظورات تتجاوز السطحية الرائجة. وبالتالي أن ننظر إلى "كل العالم".

في التاريخ ليست الثورات هي السمة الغالبة، بل هي لحظات و"يجري تجاوزها"، لكنها لحظات أعمق من أن تمر دون أثر، على العكس من ذلك فإن أثرها سيكون عميقاً جداً. فالشعوب "تريد العيش"، لكنها توضع في ظروف تدفعها إلى

الثورة. والملاحظ للتاريخ العالمى منذ نشوء الرأسمالية يلمس أن "دورة الثورات" حدثت كل خمسين سنة تقريباً، ونتيجة أزمات عالمية انعكست على تعقيد الأوضاع المحلية لتنفجر الشعوب التى تكون قد راكمت الكثير من الاحتقان. هذا لا يعنى أنه خارج ذلك لم تحدث ثورات، فقد حدثت ثورات خارج هذه الدورة، لكن لم تتخذ طابعاً عالمياً. فالأزمات المحلية يمكن أن تؤدى إلى نشوب الثورة، وأصلاً الوضع المحلى هو الأساسى فى نشوبها، لكن يظهر بأن العالم كله ينهض حينما يصبح هناك "أزمة اقتصادية عالمية". فالصراع الطبقى قائم ما دام الاستغلال هو السمة السائدة، ويمكن أن يفضى إلى الثورة، لكن تصبح هناك سمة لزمن معيّن حين تكون هناك أزمة فى الرأسمالية، وحين كان يشتدّ الصراع بينها.

ثورات سنة ١٨٤٨ –١٨٥٠ فى أوروبا (بعد الثورة الفرنسية، وكاستمرار لها) ارتبطت بـ "أزمة التجارة العالمية" التى حدثت حينها، وكانت علامة فارقة فى تاريخ أوروبا، حيث أفضت إلى تسريع عملية التصنيع وتطور الرأسمالية، التى استفادت من الثورات لكى تفرض حكماً يدعم تطورها الصناعى فى مواجهة تطور إنجلترا الذى سبق ذلك. لهذا

نهضت فرنسا ثم ألمانيا صناعياً. بمعنى أن الثورات لم تعلن "انتصار البروليتاريا"، تلك الطبقة التى خاضت الثورة، بل أعلنت انتصار الرأسمالية فى البر الأوروبي.

نهاية القرن شهدت أزمة أخذت تعيشها الرأسمالية، خصوصاً بعد التطور الصناعى الذى شهدته ألمانيا، والذى أدى إلى اندافع كبير للاستحواذ على المستعمرات، وقاد إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. ومن ثم نشوب ثورة أكتوبر السوفيتية فى روسيا، وبدء توسع الشيوعية عالمياً. ولقد حققت الثورات هنا انتقال مجتمعات كانت لازالت متخلفة زراعية وتعيش ظروف القرون الوسطى إلى الحداثة، أى إلى الدولة الصناعية الحديثة رغم أن "مطامح" و"ادعاءات" القائمين عليها كانت تتمثل فى تحقيق الاشتراكية. هذا الأمر أسَّس لتحقيق تطور كبير فى مناطق شاسعة من العالم، والى نشوء "قوى عظمى" هى روسيا والصين.

أواسط القرن العشرين شهدنا نهوضاً ثورياً جديداً على ضوء تراجع وضع البلدان الرأسمالية القديمة وانهيار الاستعمار، وبدء تقدّم أميركا للسيطرة على العالم وقيادة العالم الرأسمالى ضد الاشتراكية ومن أجل وقف زحفها. فقد

استمرت "الثورات الاشتراكية" بعد روسيا، حيث انتصر الصين سنة ١٩٤٩، وبدأت الثورة فى الهند الصينية (فيتنام وكمبيوديا ولاوس). لكن نهضت أيضاً "حركات التحرر الوطني" التى شملت بلدان عديدة فى آسيا وإفريقيا.

فى ثورات أواسط القرن التاسع عشر كانت النتيجة، كما أشرنا، هى الانتصار النهائى للرأسمالية فى أوروبا، وتحقيق تصنيعها، وبالتالى اكتمال تطور الرأسمالية الذى أفضى مع نهاية القرن إلى تشكلها فى نمط عالمى إمبريالى. حيث فرضت سيطرتها على العالم، وباتت تسدّ أفق التطور فى كل المناطق التى لم تصبح رأسمالية بعد، سوى اليابان التى لحقت بالتطور نهاية القرن التاسع عشر. وبهذا تشكل العالم على أساس انقسامه إلى مراكز رأسمالية صناعية حديثة، وأطراف زراعية مخلّفة وتابعة. هى مصدر المواد الأولية (الزراعية، مثل القطن والحرير، وكذلك القمح)، وسوق السلع التى تنتجها المصانع الرأسمالية.

احتجاز التطور هذا فرض أن تكون ثورات بداية القرن العشرين "جذرية"، أى اشتراكية. حيث تكيفت الرأسمالية الناشئة فى الأطراف مع التكوين الجديد، فركزت نشاطها فى قطاع "غير منافس" مادامت عاجزة عن المنافسة نتيجة

اللاتكافؤ فى التطور، أى ركزت نشاطها فى التجارة والبنوك والخدمات، وباتت جزءاً من "الدورة الاقتصادية" للمراكز الرأسمالية، وخاضعة لمصالح هذه المراكز، الأمر الذى منع تطور المجتمعات رأسمالياً، بمعنى صناعياً كما فعلت الرأسمالية الأوروبية. وهو الأمر الذى فرض أن تحمل الثورات مطالب أبعد من الرأسمالية ما دام المطلوب هو حل مشكلات الفقر والتخلف، لهذا كانت الاشتراكية هى البديل الممكن. لكن إذا نظرنا إلى التجربة الآن، سنلمس بأن هذه الثورات حققت فقط ما حققته الرأسمالية في دورة الثورات الأولى. أى حققت التصنيع والحداثة. وبالتالى بتنا نشهد تحوّل روسيا والصين إلى دول إمبريالية بعد أن فرض التطور الذى تحقق باسم الاشتراكية إلى إزالتها. لكن سنلمس كذلك بأن كتلة هائلة من العالم كانت مهمشة ومفقرة وتعيش "القرون الوسطى" باتت اليوم صناعية وحديثة. وأيضاً تنافس فى إطار النمط الرأسمالي. بالتالى فقد توسع التطور العالمى ولم تتحقق مطامح المفقرين.

ثورات أواسط القرن العشرين كانت فاشلة فى تحقيق أى تقدّم فى بلدان "التحرر الوطني"، وهى السمة التى حكمت تلك

الثورات رغم استمرار الثورات الاشتراكية، من الصين إلى الهند الصينية إلى كوبا، ومع توسّع الاشتراكية إلى أوروبا الشرقية بقوة الجيش السوفيتي. فقد أسقطت تلك النظم "الإقطاع" وحاولت بناء صناعة وتحديث التعليم، لكن مطامح الفئات التي حكمت كانت أسرع في النهب من أن تسمح للتطور بأن يأخذ مجراه كما حدث في البلدان الاشتراكية، فعادت الدول إلى أحضان الرأسمالية كتابع دون منجز حقيقي.

الآن، مع بداية القرن الجديد كان واضحاً بأن أزمة الرأسمالية في تفاقم، حيث تتالت الانهيارات المالية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وكان واضحاً بأن انهيار النظم الاشتراكية قد فتح الباب لدور أميركي يريد الهيمنة المباشرة على العالم من أجل تجاوز أزمته الاقتصادية. لكن الأزمة انفجرت في ١٥ سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٨، وأفضت إلى انهيار مالي هائل بات على الدولة أن تمنع انهيار البنوك هائلة الضخامة خشية حدوث الانهيار الكلي. ولأن الرأسمالية باتت متشابكة، والرأسمال متداخل، فقد عنى ذلك أزمة ضخمة في النمط الرأسمالي ككل، لهذا نجد أن كل البلدان الرأسمالية

القديمة مأزومة، وهي تعيش على هاجس الانهيار، نتيجة أزمة الاقتصاد الذي بات يشهد "انفجار الفقاعات" بعد أن سيطرت المضاربة على مجمل النشاط الاقتصادي، ومن ثم نتيجة تراكم المديونية على الدول التي باتت تحاول أن تحمل تعثرات البنوك، والتي أصبحت في وضع الخطر نتيجة وصول المديونية سقفاً لم تعد الدول قادرة على سداد فوائدها.

هذه الأزمة كانت المدخل الذي فجّر التراكمات التي نشأت منذ عقود سابقة في العديد من البلدان العربية، دون أن تصل إلى نهاياتها، على العكس من ذلك لازال الأمر يتعلق ببداية. ونجد كذلك أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها البلدان الرأسمالية لتجاوز أزمتها من خلال فرض التقشف تدفع إلى تململات في بلدان جنوب أوروبا، وشرقها، حيث يمكن أن يقود ذلك إلى ثورات فيها. وهذا الأمر يطال كثير من بلدان العالم، في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا كذلك. بالتالي ما ظهر بأنه خاص في البلدان العربية سيبدو عاماً يطال العالم، وربما هذا السبب هو الذي جعل شعوب العالم (وفي البلدان الرأسمالية خصوصاً) تميل إلى "تقليد" الثورات العربية، وجعلها ترى فيما يجري هنا الحلم الذي يسكنها، وميدان

التحرير بات رمزاً للحشود التي تريد إسقاط النظم وتغيير واقعها.

إذن، نحن فى بداية موجة ثورية كبيرة ربما تكون الأضخم في التاريخ. لكن ما هى وجهتها؟ وجهتها هى ضد الرأسمالية بالضرورة، فالرأسمالية هى التى صنعت هذا العالم الذى لم تعد الشعوب قادرة على العيش فيه. ولا شك فى أن كل عناصر الحداثة لا بد من أن تتمفصل مع ذلك لكى تتحقق، ربما كما حدث مع روسيا بداية القرن العشرين. لكن ما هو مهم هنا هو أن نرى الثورات العربية فى هذا الأفق، وأن نتوقع المآلات انطلاقاً من أن الرأسمالية باتت تعانى أزمة عميقة تفرض تمرّد شعوبها وكل شعوب العالم، وهو الأمر الذى لا يسمح بأن تجهض الثورات، وأن تفرض تحقيق تغيير جدى.

ما ينقص هو البديل. فى بداية القرن العشرين كان البديل واضحاً ومبلوراً وله وجود واقعي. فى أواسط القرن التاسع عشر كانت البرجوازية فى قمة صعودها. الآن، نحن فى زمن الثورات، لكن لم يتبلور البديل الذى يؤسس لانتصارها.

ملحق
الانتفاضة التونسية
ما هو التكتيك الضرورى الآن؟

(دراسة كتبت قبل انتخابات المجلس التأسيسى فى أكتوبر سنة ٢٠١١، وتشير فى آخرها إلى ما حدث، حيث نجحت النهضة والليبراليون).

الانتفاضة فى تونس هى التى فتحت كل هذا الفيض من الثورات فى الوطن العربي، وكأن برميل البارود هذا كان ينتظر حريق الجسد الذى فعله محمد بوعزيزى لكى يحدث كل هذا الانفجار. لكن يبدو أن الثورة تتعثر، ويجرى الالتفاف عليها، حيث لا يشعر الشعب بأن شيئاً قد تغيّر، وأن دم الشهداء قد أحدث ما يوازيه من تغيير يحقق مطالب الطبقات الشعبية.

وإذا كانت الطبقة المسيطرة تعمل على إعادة بناء سلطتها بعد أن اهتزت تحت وقع ضربات الشعب، ولازال رجالاتها ممسكون بمفاصل السلطة، ويعملون على امتصاص الانفجار الشعبي من خلال تحقيق تغييرات شكلية تطال البنية

السياسية للسلطة ولا تلمس النمط الاقتصادى أو العلاقات الخارجية، خصوصاً الارتباط بالإمبريالية الأميركية. وهو الأمر الذى انعكس على عدم ميل الشعب للتسجيل فى قوائم الناخبين لانتخاب المجلس التأسيسى رغم مفصلية هذه الخطوة كما هو مفترض، لأنها الخطوة التى يتعلق بها "إعادة بناء الدولة". وكذلك فى استمرار كل مظاهر الاحتجاج والتذمر.

وهو الوضع الذى أطلق تعبير الالتفاف على الثورة (وفى مصر سرقة الثورة)، حيث بدا وكأن دماء الشهداء وقوة الشعب قادت إلى أن يلتف قادة الجيش على الثورة، ويعملون على تكريس بنى السلطة القديمة، أو التنازل الجزئى تحت ضغط الشارع. فرغم حل البوليس السياسى لازال يمارس دوره وإنْ بتسمية أخرى. ورغم حل الحزب الحاكم فقد نبت فى أحزاب عديدة، والتحق جزء من أعضائه فى حركة النهضة والحزب الديمقراطى التقدمي. والمحافظون لازالوا يعينون من الكادر القديم. ولم يتغير وضع الأجور، أو تتحسن فرص العمل، أو يجرى التفكير فى تعديل الوضع الاقتصادي.

إذن، هذه الثورة الهائجة قد خمدت دون أن تطيح بالسلطة كلها، أو حتى دون أن تهزها أو تغيِّر فى بنيتها. رغم أن

الحراك السياسي بات كبيراً، والتواصل الشعبي بات يسيراً، وحركات الاحتجاج لا تتوقف. وبالتالي فالصراع لازال قائماً، وإنْ ليس على شكل الانتفاضة الهائلة تلك التي أجبرت قادة الجيش على ترحيل بن علي. ولازالت حيوية الشعب كبيرة، وميله للصراع لم يتراجع، وهو يراقب ويتأمل ويتلمس ما يجرى.

وفى هذا الوضع تضيع الأمور بين متابعة الانتفاضة أو المشاركة فى انتخابات المجلس التأسيسي. ويصبح تحديد السياسة الضرورية أمراً مهماً. فهل أن تكتيك المشاركة فى الانتخابات هو الصحيح؟ أو أن التعويل على الانفجار الاجتماعى من جديد هو ما يجب أن تُبنى السياسة على أساسه؟ وهل من الممكن العمل على هذا وذاك معاً؟

لفهم السياسة العملية الآن لا بد من تحديد الأرضية العامة التي يجرى الصراع انطلاقاً منها. أى لا بد من تحليل مبدئى للواقع القائم من أجل فهم التكتيك الضرورى انطلاقاً منه. لهذا سوف أتناول مستويين، الأول يتعلق بالتحليل المبدئى للواقع، والثانى يتناول السياسة الراهنة. حيث ليس من الممكن تحديد السياسة الراهنة دون ذلك.

المستوى المبدئى

وهو يتعلق بتحليل الواقع، وتحديد ممكنات تحقيق مطالب الشعب.

ما يجب أن يكون واضحاً، فى البدء، هو طبيعة الأزمة التى أفضت إلى نشوء الانتفاضة. فهذا الفهم هو الذى يسهم فى تحديد ممكناتها والآفاق التى يمكن أن تصل إليها. وهل أن ما حدث هو انفجار عابر، لحظي، نتيجة أزمة عابرة، أو أنه نتج عن تكوين اقتصادى ومجتمعى بات عاجزاً عن الاستمرار؟

الالتفاف والإجهاض ممكنان حين يكون الانفجار الاجتماعى لحظي، وجزئي، وبالتالى يمكن أن تمتصه الطبقة المسيطرة من خلال السلطة. أما حين تكون الأزمة مفصلية فيكون من المستحيل الالتفاف عليها أو سرقتها، حتى وإنْ أخّرت الطبقة المسيطرة تحقيق الانتصار، أو لم تكن الطبقات الشعبية قد بلورت بديلها فندخل فى مرحلة بناء ذاتي حتمى يقود إلى تبلور البديل وانتصاره. فالأزمة هنا تولّد مفاعيل تجاوزها من خلال تطوير الدور الذاتي للطبقات الشعبية، وفى سرعة كبيرة نتيجة الحراك المباشر والفعل السياسى المكثف.

بالتـالى لا بد من تلمس الوضـع الذى فـرض نشـوء الثـورات هذه، لكى نحدد الأفق الذى يمكن أن تسـير فيه، أو تحتمل أن تسير فيه.

لقد حدثت انتفاضات فى العديد من البلدان العربية منذ انتفاضة ١٩/١٨ يناير/ كانون الثانى سنة ١٩٧٧ فى مصر، إلى انتفاضات فى السودان وتونس والمغرب لأكثر من مرة، ثم فى الجـزائر والأردن والمغـرب سنة ١٩٩٠ ولقـد استطاعت النظم امتصاص مفاعيلها، ووقف توسعها، من خلال التراجع عن قـرارات كـانت الشـرارة التى فـجّرت هذه الانتـفاضـات، وتعلقت برفع أسعار الخبز فى الغالب. كانت النظم تمتلك من المرونة مـا يجعلهـا تتراجع، وكـانت أزمـة الطبقات الشـعبية لازالت فى بدايتـهـا، لم تصل إلى حـد العـجـز الشـامل عن العيش. لقد أحست بالعجز عن العيش فانتفضت، لكن السلطة تراجعت فعادت إلى وضعها "الطبيعي".

أما منذ مـا بعد نهـاية الحرب البـاردة بعد انهيـار النظم الاشتـراكيـة فقـد جرت تحـوّلات عميقـة فى بنيـة الاقتصـاد والتـفارق الطبقى أنتـجتـا وضـعـاً لا يمكن أن يسـتـمـر. فقد فرضت السيطرة التى أصبحت للنمط الرأسمالى الإمبريالي،

وللطغم المالية فيه، تكوين البنية الاقتصادية المحلية انطلاقاً من هيمنة الطغم المالية هذه، يقوم على النهب وليس على "الاقتصاد الحقيقى" (أو الاقتصاد الطبيعى)، ويتمحور حول قطاعات ريعية، هى الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد، وأسواق الأسهم التى باتت منفذ نهب المال المحلى من قبل الطغم المالية الإمبريالية. هنا تشكل قطاع "اقتصادي" نشط، وينمو بمعدلات عالية، وهو ضيق ويستوعب جزءاً ضئيلاً من السكان (ربما ٢٠٪). وأصبح هناك اقتصاد منهار ومهمش، هو الاقتصاد الحقيقى (الزراعة والصناعة)، يشمل الكتلة الأضخم من السكان (ربما ٨٠٪).

فى هذا الوضع أصبحت البطالة سمة "طبيعية" فى التكوين الاقتصادى، والعشوائيات صورة واضحة (مدن الصفيح). وإذا كانت الثروة قد تمركزت فى يد فئة قليلة تحكمت بأكثر من ثلث الاقتصاد المحلي، فقد شهدت الطبقات الشعبية انهياراً مريعاً فى وضعها المعيشي. وهو الوضع الذى أوجد اختلالاً فى مجمل التكوين الاقتصادي، وأسس لتناقض طبقى لا فكاك من حله. حيث لا يمكن أن يستمر تكوين اقتصادى لا يستطيع استيعاب المجموعة البشرية فيه،

من خلال وضعهم في هذا التكوين، لأن التهميش سوف يفرض التمرّد بالضرورة، وهذا هو حال الكتل الكبيرة من العاطلين عن العمل، والذين لا يلمسون إمكانية للعمل أصلاً لأن النمط الاقتصادي النشط مستوعب، ولا توسعاً في وجود فرص العمل نتيجة "موت" الاقتصاد خارج ذاك القطاع الريعي. كذلك لا يمكن أن تستمر طبقات مفقرة دون أن تتمرّد بعد أن تكون قد وصلت إلى "حافة الموت جوعاً"، وتراكم الاحتقان إلى الحد الذي جعلها لا تجد فارقاً بين الحياة والموت.

لكن الأهم هو أن الصراع هنا لا يتوقف قبل أن يحقق تغييراً عميقاً يعيد التوازن في البنية الاقتصادية، وفي الوضع الطبقي. هذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية حينما نهض الريف المفقر والمسحوق بفعل الاضطهاد الإقطاعي العنيف، والذي كان يتهمش، وكانت الإفقار يجعل العمال يخوضون الصراع الطبقي، وطموح الفئات الوسطى بالتحرر والتطور يتصاعد، كل ذلك يفرض التغيير العميق في التكوين الاقتصادي. والذي فرض نشوء الشكل الذي يحقق التغيير حين غابت الأحزاب السياسية التي تحمل مشروع التغيير.

الوضع الآن هو في هذه اللحظة، لحظة التغيير العميق. التغيير الذى يعيد صياغة التكوين الاقتصادى بما يعيد دمج كل هذه الكتلة الاجتماعية، ويحقق لها وضعاً معيشياً مريحاً يجعلها تتجاوز البطالة والإفقار. فهى لن تتوقف قبل الوصول إلى ذلك لأنها لم تعد تحتمل وضعها على الإطلاق، والسلطة لم تعد قادرة على صوغ الوضع بما يحقق الاستقرار. لم تعد تمتلك المرونة من أجل تقديم تنازلات هى ضرورية من أجل الاستقرار. فالتنازلات باتت تطال بنيتها وأساس وجودها. بالتالى فإن طرفى التناقض تشكلا فى تكوين تناحرى لا حل له سوى بالتغيير العميق.

وفى وضع عالمى يشهد أزمة رأسمالية عميقة لازالت تتصاعد، ولا يبدو أن لها أفقاً واضحاً . وهى الأزمة التى تزيد من تعمق المشكلات المحلية، ويدفع إلى تجاوز الرأسمالية. فضخامة الأزمة الإمبريالية تؤدى إلى النهب الفظيع لكل بلدان الأطراف، وشعوب المراكز، ووضع الشعوب تحت عبء المضاربة على السلع والخدمات مما يرفع أسعارها بشكل لا يتوازن مع الأجور، بل يفرض تدميرها. وهو ما يجعل الرأسمالية المافياوية المحلية فى وضع حرج وصعب

كذلك، لأنها تسهّل عملية النهب الإمبريالي، لكنها تواجه من قبل الطبقات الشعبية.

وهذه مسألة لا يجوز تجاهلها، أو الاعتقاد أن الرأسمالية قادرة على المناورة.

هذا الوضع يوصل إلى أننا دخلنا في "عقد من الثورات"، "عقد ثوري"، ربما. بمعنى أن ما بدأ في سيدى بوزيد هو أبعد من أن يكون بداية موجة عابرة، بل هو بداية صراع حقيقي، تخوضه الطبقات الشعبية، لا يمكن أن ينتهى دون نهاية النمط الاقتصادى القائم، وبالتالى النمط الرأسمالي. حيث ليس من الممكن إنهاء الاقتصاد الريعى الذى تبلور، والعمل من أجل إعادة إحياء الزراعة وتطويرها، وبناء الصناعة، وتحديث التعليم والاهتمام بالصحة، دون الصدام مع الإمبريالية ذاتها. فالشكل الريعى هو المطابق لمصلحة الطغم الإمبريالية، وكل تغيير يفرض الصدام مع هذه الطغم، حتى وإنْ كان الهدف هو تحسين الزراعة من أجل الإحلال بدل الاستيراد، أو بناء صناعات بسيطة، أو العودة إلى التعليم المجاني، والمؤسس على قاعدة علمية، أو حتى الالتفات إلى صحة الشعب. فالشركات الاحتكارية الإمبريالية تريد الأسواق من أجل

تصدير السلع الصناعية والزراعية. والطغم المالية تريد القطاعات التى تدرّ الربح الأعلى، والتى تحقق النهب الأوسع، وهى هنا السياحة والبنوك وأسواق الأسهم والخدمات والمضاربة فى العقارات.

وإذا لم يكن تجاوز النمط الاقتصادى يعنى تحقيق الاشتراكية الآن، فإنه يعنى أن كل تغيير لا بد من أن يسقط الطبقة الرأسمالية المسيطرة، وبالتالى التصادم مع الإمبريالية، وأيضاً البدء فى بناء اقتصاد منتج تلعب الدولة دوراً محورياً فيه (نتيجة التكوين الريعى للرأسمالية أساساً).

الخلاصة هى أنه مهما كانت نتيجة هذه الموجة من الثورات فإن الانتفاضات مستمرة، وليس من الممكن أن يجرى الالتفاف عليها مهما حاولت الرأسمالية المافياوية الحاكمة، أو الطغم الإمبريالية راعيتها. وهذا هو معنى "عقد ثوري"، حيث سيستمر الصراع، وإنْ هدأ قليلاً، أو اتخذ شكل إضرابات جزئية، وأشكال احتجاج متفرقة. فالانفجار من جديد قادم بالضرورة. وهذا ما يجب أن يكون فى أساس كل إستراتيجية يبلورها الشيوعيون. المحور هو تطوير الصراع، وتنظيم العمال والفلاحين الفقراء، سواء فى حزب أو فى

نقابات واتحادات، وكذلك تنظيم الفئات الوسطى فى نقابات واتحادات. والانتباه لموجة الصراع فى تراجعها الجزئى أو تصاعدها، من أجل التقاط اللحظة التى تعود حالة الاحتقان إلى نقطة الانفجار.

وكل سياسة أخرى هى تكتيك لا بد من أن يخدم هذه الإستراتيجية.

السياسة الراهنة

ما هو التكتيك الضرورى؟

الآن على صعيد الوضع الراهن، كيف تجرى الأمور؟ وما هو التكتيك الضرورى للقوى الماركسية؟

لم توصل الانتفاضة إلى إسقاط النظم كما طالبت الطبقات الشعبية، حيث لم تفرض فى السلطة بديلاً عن الطبقة الحاكمة، رغم أنها أسقطت رموز الحكم السابق. وما هو واضح أن البنية الأمنية للنظام القديم لازالت تمسك بكل الأمور، وأن مؤسسات السلطة لازالت تتحكم لرجالات "العهد البائد". وأن السياسة المتبعة تنطلق من إعادة إنتاج النظام القديم في شكل جديد فقط، ينطلق من تغيير الأشخاص وضم أحزاب كانت فى المعارضة لا تختلف فى المصالح عن مصلحة الطبقة الرأسمالية المافياوية المسيطرة. بمعنى أن السلطة

تعيد إنتاج ذاتها فى شكل جديد ولا تريد أن تتنازل حتى عن السيطرة التامة على الحيِّز السياسى من خلال تأسيس دولة ديمقـراطيـة. إن مـسـألة الدولة الديمقـراطيـة المدنيـة باتت مطروحـة للتـسـاؤل، ومـا يـجرى لانتـخـاب مـجلس تأسـيـسى يصـيغ دسـتوراً جديداً يُدفع نحو نجاح قوى يعبّر عن جوهر النظام القديم لأنها تترابط مع الطبقة الرأسمالية المسيطرة، من بقـايا الحـزب المنحل وبعض أحزاب المعـارضـة السـابقـة الليـبراليـة والإسـلامـيـة، من أجل أن يصـاغ الدسـتـور وفق المصـالح ذاتها وفى الحدود التى تضـمن السـيطرة الطبـقيـة ذاتها. ومن الواضح بأن حـدود الديمقـراطية الممكنة سـتكون ضـيقـة لأن الرأسـمـاليـة التى تشكلت على أسـاس مـافيـاوي، وأسـست دولة بوليـسيـة هى فى التصـاق ضـرورى بنشـاطها، وفرضت تهميش الطبقات الشـعبية وإفقارها وتعميم البطالة لديها، ليست مـعنية بأن تفتح على حريات وآليات ديمقراطية (غـيـر الانتـخـابات التى سـتكون شـكليـة تحت وطأة الدولة البوليـسـية) وتقوم على مبدأ المواطنة وإرادة الشعب، والحق فى النضـال المطلبى والنقابي، وما إلى ذلك.

وإذا لم تكن قوى الثورة تسمح بطرح مسألة تغيير النمط الاقتصادي نتيجة غياب الفعل السياسي الذي يحمل هذا

المطلب الجوهري، حيث كان دور اليسار غير قيادي رغم فاعليته إلى حدّ ما، فإنه يتبيّن أن القوى الليبرالية التى كانت فى المعارضة لا تحمل مشروعاً ديمقراطياً، ومن الطبيعى ألا تحمل القوى الإسلامية هذا المشروع. ولهذا لا يبدو أن الصراع مستمر حتى من أجل فرض دولة ديمقراطية من قبل هذه القوى، حيث تتسابق من أجل التفاهم مع بقايا الحزب المنحل لكى تدخل المجلس التأسيسى وتصبح هى المعبّرة عن هذه الطبقة المافياوية. وستنجح نتيجة قدرتها على التنظيم السريع لأسباب متعددة، وأيضاً لأن التسريع فى الانتخابات كان لا يمنح قوى الانتفاضة الوقت لكى تتبلور، وكان هذا هو هدفه بالأساس.

إن الأمور تهيأ فى المرحلة الانتقالية لسلطة لا تختلف كثيراً عن السلطة السابقة، وتعتمد على "بنيتها الصلبة" المتمثلة فى كادرات الدولة والبوليس السياسى والجيش، مع شكل "ديمقراطي" يتبلور على ضوء الانتخابات القادمة.

إذن، ما يمكن قوله هنا هو أن الرأسمالية المافياوية تقاتل من أجل إعادة إنتاج السلطة القديمة التى تعبّر عن **مصالحها، لكن فى شكل جديد أشرت إليه للتو. وهى متمسكة**

بذلك لأنها لا ترى إمكانية لأن تسيطر أو تنهب، أو تسهّل النهب الإمبريالي، خارج هذه الصيغة "البوليسية"، والتى لا تسمح بحريات حقيقية، أو تنافس متكافئ، أو انتخابات عادلة.

ولاشك فى أن الانقسام السياسى الذى حكم العقود السابقة قد انتهى، حيث انتهى الحزب الدستوري، وتفككت المعارضة السابقة إلى أحزاب سارعت إلى الاندماج بـ "النظام الجديد"، وأخرى استمرت فى صراعها من أجل تحقيق مطالب الشعب التى تبدأ بتغيير بنية السلطة كلها، وتغيير الخيارات الاقتصادية والسياسية بما يحقق مصالح الشعب.

بعض أحزاب المعارضة كانت أقرب إلى أن تكون ناقدة لسلطة بن علي ولم تفكّر فى إسقاط النظام، مثل حركة التجديد وحزب العمل الوطنى الديمقراطى (الذى كان يهدف إلى التحصّل على الشرعية خلال حكم بن علي)، والحزب الاشتراكى اليسارى (وكانت تشكّل تحالفاً فيما بينها). ولقد كانت أقرب إلى طرح تصوّر إصلاحى فى إطار سلطة بن علي.

وأحـزاب أخـرى كـانت فى صـراع مع نظام بن علي، مـثل الحزب الديمقراطى التقدمى وحركة النهضـة وحزب العمال الشـيوعى التـونسى (وكـانت تشكّل تحـالفـاً فيمـا بينهـا هو تحالف ١٨ أكتوبر)، وكانت تعمل على تغيير النظام وتأسيس دولة ديمقراطية. ولقد لعب حزب العمال الشيوعي دوراً مهماً فى الانتفاضة، ولعب شباب الحزب الديمقراطى التقدمي دوراً أيضـاً (والحزب عموماً)، أما حركة النهضـة فلم تلعب أى دور فيـها، وكان السبب المطروح هو نزوح أعضـائها إلى الخـارج نتيجة العنف الذى مورس ضدها.

وإذا كانت حركة التجديد قد مالت إلى الالتحاق بالسلطة منذ أن أعلن بن على "إصـلاحـاته" ليلة خلعـه، فـإن الحـزب الديمقـراطى التـقـدمى قـد فـعل الشيء ذاته، حـيث دعم الإصـلاحـات. ولهذا التـحـقا مـباشـرة بعيد رحـيل بن على بالحكومة التى شكّلها رئيس وزراء بن علي، محمد الغنوشي. وأصبحا جزءاً من "النظام الجديد". ونلمس بعد عودة حركة النهضـة بأنها تميل إلى التوافق مع "النظام الجديد" وتعتقد بأنهـا ستكون بعد انتخابات المجلس التأسيسى هى القوة الأساسـية فيـه. وبالتـالى نلمس بأن هذه القوى أصبـحت

تتصرّف وكأنها هى "النظام الجديد"، بعد أن ضمت (فيما عدا حركة التجديد) عناصر كثيرة من الحزب الدستوري، وباتت تعمل لأن تكون البديل عنه بأعضائه.

وهنا نلمس تشكّل وضع سياسى جديد يقوم على تحالف سلطوى من بقايا الحزب الدستورى والقوى الليبرالية والإسلامية من أجل أن تشكّل النظام من خلال انتخابات المجلس التأسيسي، الذى سيجعلها تصيغ الدستور الجديد، وتشكل الحكومة الانتقالية التى تشرف على الانتخابات البرلمانية القادمة. وهذه القوى لا تطرح موقفاً مختلفاً فيما يتعلق بالنمط الاقتصادى (سوى بعض الإصلاحات ربما)، وتتكيّف مع "المستوى الديمقراطي" الذى يتشكّل الآن فى ظل سيطرة "الجهاز القديم"، وبالتالى ستقبل فى دولة ديمقراطية شكلاً، وستدافع عن هذا الشكل الديمقراطى الهش. وهى تحشد الآن، وتجيش مدعومة من كبار المافيات (الحزب الديمقراطى التقدمى خصوصاً)، والرأسمالية التقليدية (حركة النهضة)، وتسعى لأن تسيطر على المجلس التأسيسي.

وإذا كان "الجهاز القديم" يعيد ضبط الوضع، فهو يعمل على ترتيب الأغلبية التى يجب أن تشكّل المجلس التأسيسى،

وهو هنا يدعم ويتوافق مع القوى الليبرالية والإسلامية، لكنه سيدعم قوى من بقايا الحزب الدستوري، ليشكّل كل هؤلاء "النظام الجديد". وهو يشتغل بجد من أجل أن تنتج الانتخابات هذه القوى، خصوصاً وأن الآليات القديمة لم تتغيّر على الإطلاق.

هذا يطرح السؤال حول فائدة الانتخابات، وحول السياسة التي يجب أن يتبعها الماركسيون.

الفهرس

١

كتاب الهلال القادم:

فـــرســـان ثـــوار

بقلم: رجائى عطية

يصدر: ٥/٦/٢٠١٥

المؤلف



ولد في مدينة بيرزيت في فلسطين سنة ١٩٥٥، شاهد الاحتلال وخرج للدراسة الجامعية سنة ١٩٧٣ ولم يعد يستطيع العودة إلى فلسطين سنة ١٩٧٦ لأنه أصبح مطلوباً للدولة الصهيونية. درس العلوم السياسة في كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد. عاش متفرغاً للنشاط السياسي، وعمل في كتابة المقالات في الصحف والمجلات العربية.

نشر ما يقارب الأربعين كتاباً تبحث في الواقع والتاريخ، وفي نقد تجربة الحركة السياسية في العقود السابقة، وتطرح البدائل، وهي تراوح بين التحليل الاقتصادي والتنظير الفكري، ومن فهم الواقع العربي إلى فهم العالم. منها: "من هيغل إلى ماركس، موضوعات حول الجدل المادي"، "من هيغل إلى ماركس، التصور المادي للتاريخ"، "العولمة الراهنة"، "الإمبريالية المأزومة"، "الثورة السورية واقعها، صيرورتها، وآفاقها"، "ثورة حقيقية منظور ماركسي للثورة السورية"، "العلمانية، المعنى والإشكالية في الوطن العربي"، "الإسلام في سياقه التاريخي"، "ما الماركسية؟ تفكيك العقل الأحادي"، "ثورة مصر، الصراع الطبقي المفتوح"، و"الهوية والقومية والحداثة".

هذا الكتاب

بعد النشوة التي رافقت انتصار الثورات ساد وجوم، حيث لم تحقق الثورات أي من أحلام الشعب الذي ثار وهو يعرف مطالبه المباشرة، وشارك في الثورة لأنه يريد تحقيق هذه المطالب. فقد ظهر أن ما يجري هو تغيير "في الشكل" دون أن يلمس المطالب تلك، وأن الأمر بات يتعلق بتغيير من يحكم وليس تغيير الوضع الذي فرض التهميش والفقر والبطالة وانهيار التعليم والصحة والسكن.

هذا الأمر أطلق ردوداً متعددة، من الانكفاء والإقرار بالفشل، إلى اليأس والاقتناع بأن شيئاً لم يتحقق، إلى الاندفاع نحو الفهم ومعرفة الأسباب التي جعلت ثورات كبيرة لا تقود إلى تغيير عميق.

كل ذلك فرض متابعة كل المشكلات التي رافقت صيرورة الثورات خلال السنوات الأربع السابقة، وتلمس الأسباب التي فرضت العجز عن تحقيق التغيير الذي يحلم الشعب به. وكذلك متابعة كل ردود الأفعال التي واجهت الثورات، ردود فعل الطبقة المسيطرة، والدول الإقليمية والدول الإمبريالية. وبالتالي تحوّل الحراك الشعبي إلى صراعات وتدخلات عالمية، وميل عميق لإجهاض الثورات وتدميرها، وإطفاء نيرانها لكي لا تتوسع أكثر بعد أن امتدت من تونس ومصر إلى اليمن والبحرين وليبيا وسوريا، وطالت دولاً أخرى، ليظهر أن احتقاناً هائلاً يسكن الوطن العربي. في عالم يعاني من أزمة رأسمالية عميقة، وحلول تدفع حتى شعوب المراكز إلى الهامشية نتيجة سياسة التقشف.

المؤسســة العربيــة الحديثــة للطبــع والنشــر والتوزيــع 10، 16 ش كامــل صدقى الفجالــة،
4 ش الإسحاقى بمنشية البكرى روكسى مصر الجديدة - القاهرة - ت: 22586197 - 24677371 - 24677138
فاكــس - 202/24677188 ج.م.ع، 4 ش بدوى محــرم بك - الإسكندريــة ت: 03/4970840 - 03/4970850